رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

دلائل التحقيق
لإبطال قصة الغرانيق
رواية ودراية

كتبه
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

أسلم تسلم
يؤتك الله أجرك مرتين

مكتبة الصحابة
جدة - الشرفية
فاكس: ٦٥٣٤٤٨٩
هاتف: ٦٥٢١٠٦٠

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

دلائل التحقيق
لإبطال قصة الغرانيق
رواية ودراية

كتبه
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

مكتبة الصحابة
جدة - الشرفية
فاكس: ٦٥٣٤٤٨٩
هاتف: ٦٥٢١٠٦٠

مكتبة التابعين
القاهرة - شارع سليم الأول
ت وفاكس: ٢٤٢٧١٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م

مكتبة الصحابة
جدة - الشرفية
فاكس : ٦٥٣٤٤٨٩
هاتف : ٦٥٢١٠٦٠

مكتبة التابعين
القاهرة - شارع سليم الأول
ت وفاكس :- ٢٤٢٧١٤٤

الأجزاء الحديثية
(١٧)

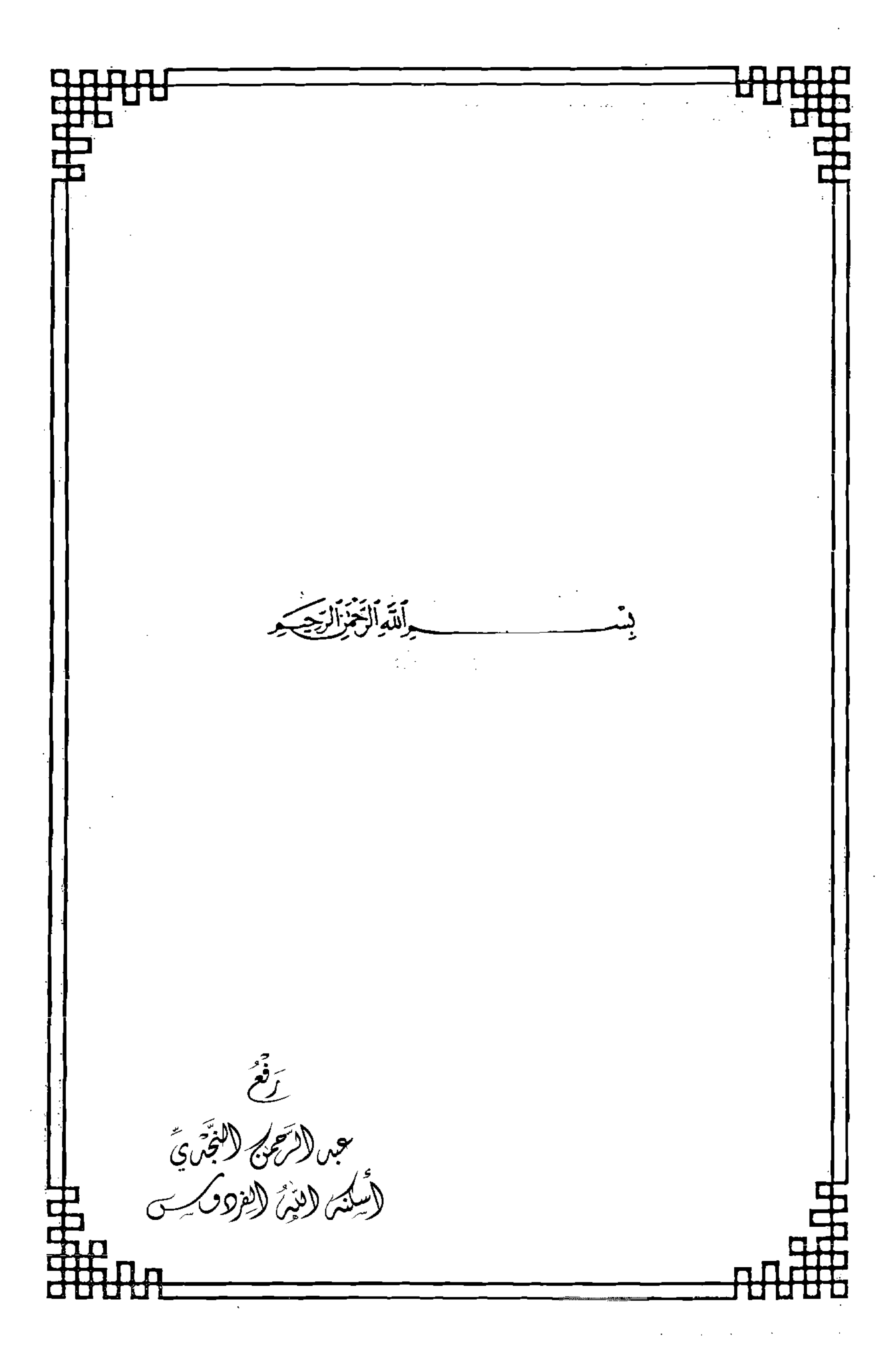
دَلائِلُ التَّحْقِيْق

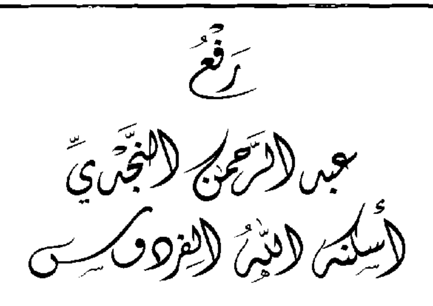
لإبطالِ قِصَّةِ الغَرَانِيق

رِوَايَةً ودِرَايةً

كَتَبَهُ

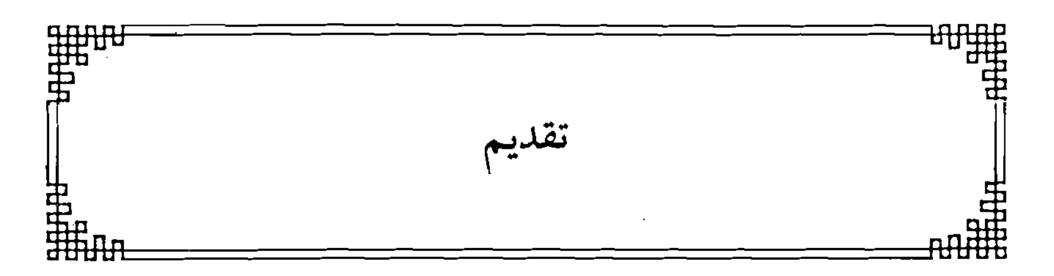
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحَلَبِيُّ الأَثَرِيُّ


بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

- تقديم لسلسلة الأجزاء الحديثية .
- مقدمة المؤلف .



تقديم

الحمدُ للهِ حَقَّ حمدِه، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّه وعَبْدِه، وعلى آلِهِ وصحبِهِ ووَفْدِه.

أَما بعدُ:

فهٰذا هو الجزءُ السابعَ عشرَ من سِلْسِلَتي العلمِيَّة «الأجزاء الحديثيَّة» ضَمَّنْتُهُ الكلامَ على قصَّةٍ ذُكِرَتْ في كُتُب التفسير وبعض كُتُبِ الحديثِ، وانْطَلَى أَمرُها على بعضِ الأئمَّةِ[1]، وتوقَّفَ فيها بعضُهم الآخر[2]، وسكتَ عنها قسمٌ ثالثٌ[3]!

ثم نَفَخَ فيها واتَّكَأَ عليها بعضُ زنادقةِ العصرِ؛ لِيَطْعَنَ في الإسلامِ، ونبيِّ الإسلامِ، وكتابِ الإسلامِ.

---

(١) «فتح الباري» (٨ / ٤٣٩).

(٢) «حاشية السِّنْدي على سُنن النَّسائي» (٢ / ١٦٠).

(٣) «تاج العروس» (غ ر ن ق) للزَّبيدي.

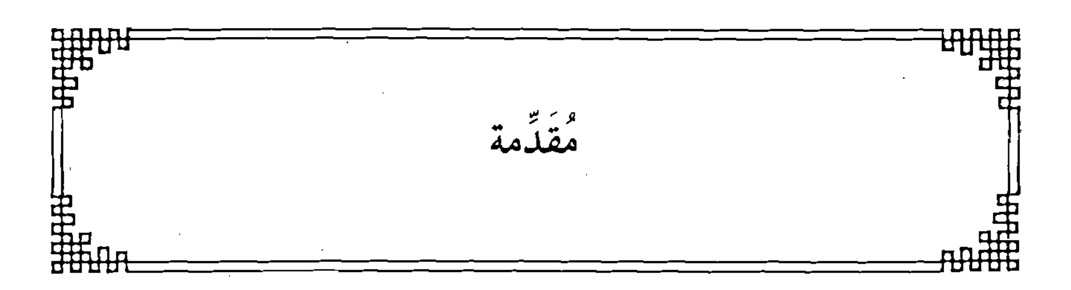
ولكنْ؛ ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾.

فأَوردتُ القصَّةَ ورواياتِها، ونَقَدْتُها أَسانيدَ ومتوناً وَفْقَ أُصولِ أَهلِ العلمِ وقواعِدِهِم، مُقسِّماً كتابي إلى خمسةِ أَقسامٍ.

سائلاً اللهَ أَنْ ينفَعَ بِهِ المؤمِنينَ، وأَنْ يَهْدِيَ بِهِ الضَّالِّينَ، وآخِرُ دَعْوانا أَنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمينَ.

كتبه
علي حسن علي عبدالحميد
الحلبيّ الأثريّ
ضحى يوم السبت / ٥ ذو الحجَّة ١٤٠٩هـ

○○○○○



مُقَدِّمة

إنَّ الحمدَ للهِ ؛ نَحْمَدُهُ ونستعينُهُ ونستغفِرُه، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أَنْفُسِنا ومِن سَيِّئاتِ أَعمالِنا، مَنْ يَهْدِهِ الله ؛ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِل ؛ فلا هادِيَ له.

وأَشهَدُ أَنْ لا إلهَ إلا الله وحدَهُ لا شَريكَ له.

وأَشهَدُ أَنَّ محمداً عبدُهُ ورَسولُهُ.

أَمَّا بعدُ:

فإنَّ عندَ أَئمَّةِ العلمِ قاعدةً مُتَّفَقاً عليها تقولُ:

إنَّ التَّواريخَ وإنَّ السِّيَرا   تَجْمَعُ مَا صَحَّ ومَا قَدْ أُنْكِرا

فعلى هذه القاعدةِ الوثيقةِ ينْبَغِي أَنْ يَسيرَ الباحِثونَ، فلا يَذْكُرون إلا ما هُم منهُ مُتَثَبِّتونَ، ولا يَنْقُلونَ إلا ما هم بهِ واثِقونَ.

والنبيُّ ﷺ يقولُ:

«يَحْمِلُ هذا العلمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدولُهُ، يَنْفُونَ عنهُ تحريفَ الغَالِينَ،

وانْتِحالَ المُبْطِلينَ، وتأْويلَ الجَاهِلينَ»[1].

وهٰذه بِشارةٌ مِن اللهِ سُبحانَه على لِسانِ نبيِّهِ ﷺ.

فَلْيَطْمَئِنَّ المُسْلمونَ، ولْيَهْنَإِ المُؤمنونَ؛ فإِنَّ هٰذا الدينَ ـ وللهِ الحمدُ ـ محفوظٌ بحفظِ اللهِ سُبحانَه له: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإِنَّا لهُ لَحَافِظونَ﴾؛ كتاباً وسُنَّةً.

ولقدْ «أَقحَمَ بعضُ كُتَّابِ السيرةِ النبويةِ، وجماعةٌ مِن المُفَسِّرينَ، وطوائفُ مِن المُحَدِّثينَ؛ في كُتُبهم ودَواوينِهم ومؤلَّفاتِهم أُقصوصَةَ الغَرانيقِ[2]، وأَلْصَقُوها بهجرةِ الحبشةِ، وجَعَلوها سَبباً لعوْدَةِ المُهاجرينَ الأوَّلينَ إلى مكَّةَ، وهي أُقصوصَةٌ مختلَقَةٌ، باطلةٌ في أَصلِها وفصْلِها، وأُكذوبةٌ خبيثةٌ في جُذورِها وأَغصانِها، وفِريَّةٌ متزندِقَةٌ اختَرَقَها غِرْنَوقٌ أَبلهُ

(١) حديثٌ حسنٌ، لي جُزءٌ مفردٌ في تخريجه، وانظر «الحِطَّة...» (ص ٧٠) لصِدِّيق حسن خان ـ بتحقيقي.

(٢) وسيأتي إيرادُها بتفاصيلها كافَّة، وبطرُقها جميعاً.

«والغَرانيقُ: الذُّكور مِن طيرِ الماء، واحِدُها: غُرْنوق؛ كعُصْفور، أو غِرْنَوْق؛ كفِرْدَوْس، أو غِرْنَيْق؛ كمِعْلَيْق، أو غِرْنيق؛ كمِسْكين.

وهي طيورٌ بيضٌ طويلةُ الأعناقِ والقوائمِ.

وقيلَ: الغُرْنُوقُ: هو الكُرْكِيّ.

ومَعْنى قولِ الشَّيطانِ: «تلكَ الغَرانِيقُ العُلَى»: أَنَّ الأصنامَ في عُلُوِّ مَنْزِلَتِها ورفعَةِ شأْنِها؛ كالغرانيقِ المرتفعة نحو السماء في طَيرانها».

كذا في «رحلة الحج إلى بيت الله الحرام» (ص ١٢٩) للشيخ العلامة محمد الأمين الشِّنقيطي.

جَهولٌ، أَو شيخٌ حاقدٌ على الإسلامِ زنديقٌ، أَو منافِقٌ فاجرٌ عِربيدٌ، أَلقى بها إليهِ شيطانٌ عابثٌ مَريدٌ، يتلعَّبُ بعُقولِ البُلْهِ المُغَفَّلينَ، الذين يَتَكَثَّرونَ تَعالُماً، ويَتَلَقَّفونَ كُلَّ شوهاءَ فَجُورٍ، فجَرَتْ إلى مُجتمعاتِ أَعداءِ الإسلامِ، مِن كُلِّ يهوديٍّ خبيثٍ، وكُلِّ مُلحدٍ عَتِيٍّ.

وسَرَتْ منهُم إلى كُلِّ مُسلمٍ أَبْلَهَ مَغَرَّرٍ، وكُلِّ متَعالِمٍ مُغَفَّلٍ، وكُلِّ جَدَليٍّ مُتفَيْهِقٍ، وكُلِّ مغرورٍ مخدوعٍ بكواذبِ المدحِ والثَّناءِ، وكُلِّ حَفَّاظٍ صَمَّامٍ، وكُلِّ مُلَبَّسٍ عليه يزعُمُ أَنه مجتهدٌ، وكُلِّ خابطٍ هنا وهناكَ يتكذَّب، وكُلِّ حاطبٍ في ظُلماتِ الجهلِ، يتلقَّفُ العلمَ مِن وراءِ طَنينِ الأسماءِ؛ دون تمحيصِ ناقدٍ أَو بحثِ مُسَدَّدٍ، وكُلِّ مُدَّعٍ دَعِيٍّ، وكُلِّ مُتَسَقِّطٍ يزعُمُ أَنَّهُ مجدِّدٌ، وكُلِّ ملتقطٍ يزعُمُ أَنَّهُ مُتَنَقٍّ، وكُلِّ مَزْهُوٍّ بالغُرورِ يزعُمُ أَنَّه وحيدُ دهرِهِ، وفريدُ عصرِهِ، بل واحدُ أُمَّتِه، لو قيلَ له: إنَّ الشيطانَ يُلَبِّسُ عليك في عِلْمِك، فيُوهِمُك ما ليس بحقٍّ أَنه حقٌّ؛ لانتفخَتْ أَوداجُهُ غَضَباً لنفسِه، ولكنَّه يُقْبِلُ ويدافِعُ دفاعَ المستميتِ عن قِصَّةٍ مُزَوَّرةٍ تَهْدِمُ أَصلَ أُصولِ الإسلامِ، وتَخْرِقُ سياجَ النُّبُوَّةِ، وتُبطِلُ عصمةَ الأنبياءِ؛ اعتماداً على زَمْزَمَةٍ مِن مراسيلَ واهيةٍ.

فباضَتْ هٰذه الأكذوبةُ البلهاءُ بينَ أَحضانِ هٰؤلاءِ، وفَرَّخَتْ في أَعشاشِهم، وزَقْزَقَتْ أَفراخُها في أَوكارِهم، وطارتْ بأَجنحةِ الافتراءِ الأبلهِ إلى آفاقِ التاريخِ الإسلاميِّ المظلومِ، فتَلَقَّفَها كُلُّ رَاوَنْدِيٍّ[1] ملحدٍ،

(١) انظر ما سيأتي قريباً من الإشارة إليه.

وحَمَلَهـا كلُّ زنـديقٍ مُفسدٍ؛ لِيطْعَنَ بها في سُوَيداءِ قلبِ القرآنِ الكريمِ الحَكيمِ المُحْكَمِ، ويفتِكَ بخنجرِها بالسنةِ المطهَّرةِ المُبينةِ ـ وهما أَصلُ أُصولِ الإسلامِ اللذانِ قامَ على دعائِمِهما شامِخُ صَرْحِ هٰذا الدينِ القَيِّمِ ـ؛ لِيُزَعْزِعَ الثقةَ بأصليه، فينْفَلِتَ مِن أَيدي المسلمينَ زِمامُ دينِهم الذي أَنزلَهُ اللهُ تعالى هُدىً ورحمةً للعالَمينَ، لِيَهْدِمَ بهِ كُلَّ بناءٍ للوثنيةِ والإلحادِ، ويَقْضِيَ بهدايتِهِ على معالِمِ الشركِ والإفسادِ، ويُضَعْضِعَ بآياته كُلَّ تفلسُفٍ مُتَزَنْدِقٍ، وكُلَّ زندقةٍ متفلسفةٍ، ويُقيمَ بشرائعِهِ وأَحكامِهِ منائرَ التوحيدِ الخالِصِ للهِ تعالى وحدَهُ، وينْشُرَ بآدابه في آفاقِ الحياةِ نورَ الحقِّ والخيرِ.

هٰذه الأكذوبةُ الغِرْنَوقيّةُ الخبيثةُ تريدُ من المسلمينَ أَن يَجْعَلوا مِن سيِّدِ المرسَلينَ، خاتَمِ الأنبياءِ، محمدٍ ﷺ، أُلعوبةً في يدِ الشيطانِ، وأَنْ يَجْعَلوا منهُ ﷺ معبثةً للشركِ والمُشركينَ، وأُبطولةً يرقُصُ مِن حَوْلِها المَلاحدةُ والحاقِدونَ!

ولكنَّ اللهَ تعالى يأْبى إلا أَن يَجْعَلَ مِن دينِهِ ـ دينِ الإسلامِ الذي رَضِيَهُ لأمّةِ محمدٍ ﷺ ـ حِصْناً حَصيناً، لا تَقْتَحِمُهُ الأباطيلُ والتُّرَّهاتُ، ولا تَنْطَلي على حُذّاقِ حَمَلَتِه مِن الجهابذةِ زندقةُ المُتزندِقينَ.

وقد أَخبرَ سُبحانَه إخباراً لا يتخالَجُهُ الرَّيْبُ، ولا يَحومُ حولَ حِماهُ الشَّكُّ، بأَنه هو الذي تولَّى بنفسهِ حِفْظَهُ بحفظِ دستورِهِ: القُرآنِ الحكيمِ المحكَمِ، فلا يدخُلُ إلى ساحتِهِ افتراءُ المُفْتَرينَ، ولا يَلِجُ إلى حَظيرةِ قُدْسِهِ عَبَثُ الشياطينِ، فقالَ تعالى:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لهُ لَحَافِظُونَ﴾.

ولْيَتَأَمَّلِ المُتَأَمِّلونَ في هٰذهِ الآيةِ الحكيمةِ المحكَمَةِ، وفي قولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فيها هُدًى ونُورٌ يَحْكُمُ بها النَّبِيُّونَ الَّذينَ أَسْلَمُوا لِلَّذينَ هَادُوا والرَّبَّانِيُّونَ والأَحْبَارُ بِما اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتابِ اللهِ وكَانُوا عليهِ شُهَداءَ﴾؛ لِيَرَوا ما أَضْفَى رَبُّ العِزَّةِ تبارَكَ وتعالى على كِتابِهِ: القرآنِ الحكيمِ المحكَمِ مِن حفاوةِ الاختصاصِ بتَوَلِّي حفظِهِ، وإِسنادِ ما أَفاضَهُ على التَّوراةِ من فَضْلِهِ، فوَكَّلَ حفظَهُ إِلى الرَّبَّانِيِّينَ والأَحْبارِ.

قالَ أَبو حَيَّانَ في «البحرِ»:

«وقد أَخَذَ اللهُ على العُلَماءِ حِفْظَ الكِتابِ ـ أَي: التوراةِ ـ مِن وجهينِ:

أَحَدُهما: حِفْظُهُ في صُدورِهِم، ودَرْسُهُ بأَلسنَتِهِم.

والثاني: حِفْظُهُ بالعَمَلِ بأَحكامِهِ، واتِّباعِ شَرائِعِه.

وهٰؤلاءِ ضيَّعوا ما اسْتُحْفِظوا حتى تبدَّلَتِ التَّوراةُ.

وفي بناءِ الفعلِ للمفعولِ وكَوْنِ الفعلِ للطَّلَبِ ما يدلُّ على أَنَّه تعالى لم يتكَفَّل بحفظِ التوراةِ، بل طَلَبَ منهُم حِفْظَها، وكلَّفَهُم بذٰلك، فغَيَّروا وبدَّلوا، وخالَفوا أَحكامَ اللهِ؛ بخلافِ كتابنا، فإِنَّ اللهَ تعالى تَكَفَّلَ بحفظِهِ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ فيهِ تَبْديلٌ ولا تَغْييرٌ، قال تعالى:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لهُ لَحَافِظونَ﴾».

أَفَلا يعْقِلُ الغِرْنوقِيُّونَ؟!

هٰذه الأكذوبةُ الخبيثةُ البلهاءُ كانت إحدى الفِرَى الحاقِدةِ التي طوَّفتْ ببعضِ مؤلَّفـاتِ الجَمَّـاعينَ للغثِّ والسَّمينِ، فرواهـا في غَفْلَةٍ مِن عقلِهِ وعِلْمِهِ بعضُ المفْسِدينَ، وأُدْخِلَتْ على بعضِ المُحَدِّثينَ؛ مُغَلَّفةً بأَغْلِفَةِ الأسـانيدِ، مُحـاطَـةً بهـالاتِ بريقِ الأسمـاءِ، فردَّدَها بأساليبَ مختلفةٍ، وفَـرْطَحَها كثيرٌ ممَّنْ تلقَّفَها بالبُلْهِ والغفلةِ، ورَتَعتْ في أَسفارِ المُؤرِّخينَ، فأَعادُوا فيها وأَبْدَوْا، وزادُوا ونَقَصُوا، وأَثْبَتُوا وحَذَفُوا، وشَوَّهُوا وزَيَّنُوا، ومَسَخُوا وحَرَّفُوا، وتلقَّاها القَصَّاصُونَ فغَنَّوا بها، وكانَ إبليسُ هو عازفَ موسيقاها في أَنديَتِهم ومجالِسِهِم، ومَصْمَصَتْ لسماعِ أَباطيلِها شفاهُ الجاهِلينَ مِن غَوْغَاءِ العامَّةِ، وعامَّةِ الغوغاءِ، الذينَ تَكْبُرُ في صدورِهِم الغَرائِبُ والأعاجيبُ مِن المُضْحِكاتِ المُبكِياتِ، فَيَهِشُّونَ لها، ويَتزاحَمونَ على محافِلِها.

بَيْدَ أَنَّ هٰذه الأقصوصَةَ الخبيثةَ والأكذوبَةَ البلهاءَ لم تُفْلِتْ مِن سِياطِ النَّقْدِ المُمَحِّصِ، فنَهَضَ إليها مِن الجَهابذةِ المَهَرَةِ، والحُذَّاقِ العيالِمِ مِن أَئمَّةِ الإسلامِ، المشهودِ لهُم بالفضلِ والصِّدْقِ والتَّبَحُّرِ والتفقُّهِ في الدينِ مَن طَعَنَهـا في أَقتلِ مقاتِلِها، فبَهْرَجَ زَيْفَها، وكَشَفَ عن سَوْأَتِها، وعرَّاها شوهاءَ متزندقةً، وجَلَّاها بلهاءَ مُلْحِدةً، وأَظهَرَها فِرْيةً مستَخْبَثَةً.

ولكنَّها ظَلَّتْ تعيشُ في أَوديةِ الشياطينِ، تتربَّصُ للوثْبةِ؛ لتُفْسِدَ على المجتمـعِ المسلمِ حياتَـهُ الإيمـانيَّةَ، بتشكيكِهِ في أَصلِ أُصولِ دينِه، ودُستـورِ حياتِه: القُرآنِ الحكيمِ المحكمِ، وتُزَعْزِعَ ثقتَهُ في صِدْقِ نبيِّه، سيِّدِ الأنبياءِ والمُرسلينَ، محمدٍ خاتَمِ النَّبيِّينَ ﷺ؛ لِيُصْبحَ هٰذا المجتمعُ المسلمُ الذي اكْتَسَحَ حياةَ الوثنيَّةِ والإلحادِ المشركِ بهُدَى قُرآنِه وسُنَّةِ نبيِّهِ

ﷺ فريسةً للإلحادِ الجديدِ على ألسنةِ المستَشْرِقينَ، والمُبَشِّرينَ الصَّليبيِّينَ، واليهودِ السبائيِّينَ، والزنادقةِ الرَّاوَنْدِيِّينَ، والمُتَحَلِّلينَ مِن فُجَّارِ الشُّيوعيِّينَ؛ الذينَ عَجَزوا عن مُوافَقَةِ القرآنِ في مواجهةٍ فكريَّةٍ، ومُحاجَّةٍ علميَّةٍ، فلاذوا إلى الافتراءِ يختَلِقونَهُ، وإلى الأباطيلِ يَزْرَعُونَها في أرضهِ، في غفلةٍ مِن حُرَّاسِهِ الغُرِّ المَيامينِ؛ لِيُغَيِّروا معالِمَ هدايَتِه، ويُشَوِّهوا حقائقَ دُستورِه، ويَخْلَعوا عن نبيِّهِ، سيِّدِ الأنبياءِ والمُرْسَلينَ، خِلْعَةَ العِصْمَةِ التي حَفِظَهُ اللهُ بها عن أيِّ خَطَإٍ فيما يُبَلِّغُهُ الرسولُ عن اللهِ تعالى مِن الشَّرائعِ والأحكامِ إلى الخَلْقِ كافَّةً، فكانَتْ عاصِماً لهُ ﷺ مِن أَنْ يكونَ للشيطانِ عليهِ سَبيلٌ.

والعِصْمةُ عن الخطإِ فيما يُبَلِّغُه الرسولُ عن اللهِ تعالى ثابتةٌ بإجماعِ طوائفِ الأمَّةِ خَلَفاً عن سَلَفٍ، لم يُعْرَفْ في هٰذا مخالِفٌ؛ إلَّا مَن أَوَّلَ وحَرَّفَ وبدَّلَ، وذٰلكَ أَمرُهُ إلى اللهِ، يتولَّى جزاءَهُ بما يستَحِقُّ مِن جزاءٍ.

وقد تناوَلَ هٰذه الأقْصوصَةَ كثيرٌ مِن القُدامى والمتأخِّرينَ، وكانَ منهُمْ مَن لهُ دِرايةٌ بصناعةِ التَّحديثِ، ونقدِ الرواياتِ الحديثيَّةِ، فأَجادَ في بيانِ زَيْفِ جميعِ رواياتِ الأقْصوصَةِ، وما فيها مِن وَهْيٍ ووَهَنٍ يَنْسِفانِها نَسْفاً، ويَذْرِيانِ رَميمَها في مَهَبِّ أَعاصيرِ الأباطيلِ، ولكنَّهُ كَعَّ عن الصَّراحَةِ في الردِّ على مَن أَثْبَتَها مِن الأكابرِ ذوي الشُّهْرَةِ والرَّنينِ.

وكُلُّ أَحدٍ مِن النَّاسِ يؤخَذُ مِن قولِهِ ويُرَدُّ عليهِ؛ إلا رسولُ اللهِ ﷺ، فهو وحدَهُ المعصومُ عن أَنْ يُبَلِّغَ عن اللهِ إلا ما هُو حقٌّ وهُدى.

والمتأَمِّلُ في صنيعِ الجهابِذَةِ مِن جُنْدِ اللهِ، ومَهَرَةِ عيالِمِ عُلومِ

تفسيرِ القُرآنِ والسُّنَّةِ وحُذَّاقِها؛ فِقْهاً وتفقُّهاً وصناعةً، في تزييفِ أُقصوصةِ الغَرانيقِ البَلْهاءِ وإبطالِها في مَنابِتِها، واستحالَةِ وُقوعِها؛ يَجِدُ هٰذا الصنيعَ أَقْوَمَ مَسْلَكاً، وأَسدَّ منهجاً، وأَعمقَ منبعاً، وأَرضى مَصْرِفاً، وأَصدَقَ بُرهاناً، وأَسطَعَ حُجَّةً، وأَضْوَأَ مَشْرِقاً، وأَصْفَى مَشْرَباً، وأَعدَلَ مَقْصِداً، وأَبدَعَ مَشْرَعاً، وأَحقَّ مُتَقَبَّلاً، وأَعذَبَ مَذاقاً، وأَحلى مَوْرِداً، وأَنجعَ شِفاءً، وأَقطعَ لجذورِ الفِتْنَةِ؛ لأنَّه يجمَعُ النظَرَ المحكَمَ من جميعِ جوانِبه النقليَّةِ والعقليَّةِ، فلا يدعُ منها جانباً لغامزٍ، ولا يترُكُ فيها سَبيلاً لقولِ مُتكذِّبٍ»[1].

ومِن بينِ أَئمَّةِ العلمِ وصيارِفَةِ المرويَّاتِ الذينَ تَكَلَّموا على هٰذه القصَّةِ بالتفصيلِ والتوسُّعِ رِوايةً ودِرايةً: شيخُنا العلَّامةُ المحدِّثُ محمد ناصر الدين الألباني ـ فَسَحَ اللهُ مُدَّتَهُ، وأَعلى مقامَه في الدَّارَيْنِ بمَنِّه وكَرَمِه ـ في رسالةٍ مُفْرَدَةٍ[2] عنوانُها: «**نَصْبُ المَجانيق لنَسْفِ قِصَّةِ**

(١) ما بين القوسين كلُّه من كلام الأستاذ الشيخ محمد الصادق عرجون في كتابه المستطاب «محمد رسول الله» (٢ / ٣٠ ـ ٣٤)، وهو أحسن من تكلَّم على متنِ القصة فيما اطَّلعت.

(٢) وسيأتي في نُقول بعض العلماء التي أوردتها (ص ١٨٧) أنَّ للإمام ابن خُزَيمة جزءً في ردِّها.

وكنتُ قد وقفتُ في فهارس مكتبة الجامع الكبير في صنعاء على رسالةٍ في نقضِ القصة أيضاً لمؤلِّف مجهولٍ، سَمَّاها «بطلان قصّة الغرانيق»، برقم (**٢٥٩** ـ مجاميع)، في ورقتين.

وتوجد رسالةٌ أُخرى عنوانُها «اللُّمعة السنية في تحقيق الإلقاء في الأمنيّة» مجهولة المؤلف أيضاً، مخطوطة في ثلاث ورقات، في جامعة برنستون (رقم ٤٥)، ومنها مصوَّرة في الجامعة الأردنية برقم (١٦٦).

الغَرانيق»، طُبِعَتْ في دمشق الشام قبلَ أكثرَ مِن خمسةٍ وثلاثينَ عاماً، في أربعينَ صفحةً تقريباً.

ولكنْ؛ فُقِدَتْ نُسَخُها، ونَدَرَ وُجودُها، وطُبِعَتْ بعدَها مراجِعُ كثيرةٌ، وتوفَّرَتْ مصادِرُ وفيرةٌ[1] جعلتِ الزيادةَ عليها لا بُدَّ منها، والتوسُّعَ فيها لا مَفَرَّ منهُ.

فاسْتَخَرْتُ الله سُبحانَه وتعالى أَنْ أَكْتُبَ في هٰذه القِصَّةِ كتاباً مُستوعِباً لطُرُقِها وأَلفاظِها، أَتكلَّمُ فيهِ عنها حولَ المَتْنِ والإِسْنادِ؛ لِسَبَبَيْنِ اثْنَيْن:

الأوَّل: جِدَّةُ مصادِرَ كثيرةٍ تكلَّمَتْ على هٰذه القصَّةِ، لم تُذْكَرْ في الكُتُبِ التي تطرَّقَتْ إليها، أَو بَحَثَتْ فيها.

الثـاني ـ وهـو الأهمُّ ـ: استغلالُ بعضِ زنادِقَةِ العَصْرِ هٰذه القصَّةَ للطَّعْنِ في الإِسلامِ والمسلمينَ، أَلا وهُو رَاوَنْدِيُّ القرنِ العشرينَ، الملحِدُ الزِّنديقُ سَلْمان رُشدِي، الذي أَثارَ في «الرواية الشيطانيَّةِ» التي كَتَبَها رُدودَ فِعْلٍ عَظيمَةً جِدّاً على كافَّةِ الأصعِدَةِ: الإِسلامِيَّةِ، والعربيَّةِ، والعالَمِيَّةِ.

وكنتُ قد كَتَبْتُ مَقالاً في بَعْضِ الجَرائِدِ الأُرْدُنِّيَّةِ[2] حَوْلَ هٰذا الزِّنديقِ المارِقِ، عنوانُهُ: «**آياتُ سَلْمان رُشْدِي بينَ الأمسِ واليَوْمِ**»، أَسوقُهُ بنَصِّهِ:

«طَلَعَتْ علينا وكالاتُ الأنباءِ العالمِيَّةُ في الآونةِ الأخيرةِ بأَخبارِ روايةٍ

---

(١) مخطوطة ومطبوعة؛ مثل: «تخريج الكشّاف» للزيلعي، وهو مخطوط، وهو مِن مراجعي الأساسية، وغيرُه كثيرٌ.

(٢) «جريدة الدستور» (٢٧ / ٢ / ١٩٨٩م).

ليس لهـا في العلمِ النَّـظَرِيِّ أو التَّـطبيقِيِّ أدنى مَساسٍ، وَسَمَها كاتِبُها المدعوُّ سَلْمان رُشْدي بـ «الآيات الشيطانيَّة»، أزرى فيها بأسلوبٍ تهكُّمِيٍّ ساخرٍ على الإسلامِ، وعقائِدِهِ، ونبيِّه ﷺ، وأزواجِه الطَّاهِراتِ العَفيفاتِ ـ رضوانُ اللهِ عليهِنَّ ـ.

ولقـد طالَ عَجَبي مِن هٰذه الضَّجَّـةِ التي أُثيرتْ حولَ هٰذه الـروايةِ ومُسَوِّدِها، فقد كانتْ ضجَّةً غيرَ مُعتادةٍ، وصَلَتْ إلى أكبرِ المستَوَياتِ على مستوى الدُّوَلِ والحُكوماتِ؛ عِلْماً أَنَّها لا تستَحِقُّ جزءاً مِن هٰذهِ الضَّجَّةِ، فهي روايةٌ سمِجَـةٌ بليدةٌ، سوَّدَها زائغٌ لا يُلتَفَتُ إليهِ، ولا يُؤبَهُ بهِ، وحالُهُ كحالِ مَن وَصَفَهُم الله سبحانَه وتعالى في القُرآنِ العَظيمِ بقَولِهِ:

﴿فأَمَّا الّذينَ في قُلوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الفِتْنَةِ﴾.

ولا يَنْقَضي عَجَبي ـ أيضاً ـ مِن الدَّعاوى العَريضةِ التي صاحَبَتْ نَشْرَ هٰذه الروايةِ؛ مِن ادِّعاءِ (حُرِّيَةِ الرأْيِ)، و (حُرِّيَّةِ الفِكْرِ) . . . إلى غيرِ ذٰلك مِن كلماتٍ وعباراتٍ ليس لها أَقلُّ صلَةٍ بمثلِ قصَّةِ هٰذه الروايةِ الشيطانِيَّةِ، فهو لا يُناقِشُ حتى نناقِشَهُ، وكذا لا يأْتي بالحُجَجِ حتى نَنْقُضَها، ولا يَجْلِبُ دَلائِلَهُ!! حتى نَرُدَّها؛ إنَّما هو يكتُبُ للاستِعْداءِ والتَّهويشِ لا للبحثِ والتَّفتِيشِ.

فمِثْلُ هٰذا لا تُوْصَفُ كتابَتُه بـ (حُرِّيَّةِ الفِكْرِ)، أو (حُرِّيَّةِ الرَّأْيِ) . . . وما شابَهَهُ مِن أَلفاظٍ تُوْضَعُ في غيرِ نِصابِها.

فمِثْلُ هٰذا المُدَّعي الحاقِدِ يُقالُ فيهِ ما قالهُ ربُّ العالَمينَ في أَمثالِهِ:

﴿ومِنَ النَّاسِ مَنْ يُجادِلُ في اللهِ بغَيْرِ عِلْمٍ ويَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطانٍ مَرِيدٍ . كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلاَّهُ فأَنَّهُ يُضِلُّهُ ويَهْدِيهِ إلى عَذَابِ السَّعِيْرِ﴾ .

ومِمَّا يُتَعَجَّبُ لهُ أيضاً تلكَ الانفعالاتُ السياسِيَّةُ التي اسْتَغَلَّتْ صُدُورَ هٰذهِ الرِّوايةِ الشَّيطانِيَّةِ؛ لاستعمالِها وَفْقَ ما تُخَطَّطُ له؛ مِن طَعْنٍ في الإسلامِ ، وضَرْبٍ للمُسْلِمينَ، وغيرِ ذٰلكَ مِمَّا لا يَخْفَى على اللَّبيبِ .

وليسَ رُشْدي هٰذا هو الزَّائغَ الوحيدَ في تاريخِ هٰذه الأمَّةِ الإسلاميَّةِ المَجيدَةِ، لا ؛ إنَّما هو واحِدٌ مِن عِدَّةِ أُناسٍ ظَهَروا في عُصورٍ مُختلفةٍ، ثم قَضَوْا وانْقَضَوا، لم يُنْظَرْ إليهم، ولم يُحْفَلْ بهِم .

مَا يَضُـرُّ البَـحْـرَ أَمْسَى زَاخِـراً
أَنْ رَمَـى فيهِ غُلامٌ بِحَـجَـرْ

فهٰؤلاءِ الزَّائِغونَ لا يَضُرُّونَ إلا أَنْفُسَهُم، وسَيَرُدُّ الله سبحانَه وتعالى كَيْدَهُم في نُحورِهِم؛ ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُم شَيْئاً ولا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾، ﴿ومَا كَيْدُ الكَافِرِينَ إلا في ضَلالٍ﴾ .

ولكيْ نعرِفَ حُكْمَ عُلماءِ الإسلامِ في رُشْدي ومَنْ سَبَقَهُ مِن الزَّائِفينَ الزَّائِغينَ أَحبَبْتُ كتابةَ هٰذا المقالِ نُصْحاً للأمَّةِ، وأَداءً لأمانةِ العلمِ ، ورَبْطاً للعلمِ بأَهْلِه وحَمَلَتِهِ .

فأَقولُ وباللهِ وحدَهُ التَّوفيقُ :

ظَهَرَ في أَواخِرِ القرنِ العاشرِ الميلاديِّ مُلْحِدٌ زنديقٌ كَتَبَ بعضاً مِن الكُتُبِ طَعْناً في الإسلامِ وعقائِدِهِ، وهو ابنُ الرَّاوَنْدِيِّ الهالك سنةَ

(٩١٠م)، فماذا كانَ موقِفُ عُلماءِ المسلمينَ وأَئِمَّةِ الدينِ مِن هٰذا المُدَّعي اللعينِ؟

وَصَفَهُ الإِمامُ ابنُ كثيرٍ في «البدايةِ والنهاية» (١١ / ١١٢) بقولِهِ:

«أَحدُ مَشاهيرِ الزَّنادقةِ، كانَ أَبوهُ يَهودِيّاً، فأَظهَرَ الإِسلامَ، ويُقالُ: إنَّه حَرَّفَ التوراةَ؛ كما عادَى ابنُهُ القُرآنَ وأَلْحَدَ فيهِ».

ثمَّ ذكرَ ـ رحمه الله ـ بَعْضاً مِن كُتُبِهِ الطاعِنَةِ بالإِسلامِ، ثم قالَ:

«وقدِ انْتَصَبَ للرَّدِّ على كُتُبِهِ جماعةٌ مِن العُلَماءِ؛ منهم: (فذكَرَهُم بأَسمائِهِم)».

ونَقَلَ عنِ الشيخِ أَبي عليٍّ الجُبَّائيِّ ـ وهو أَحدُ الرَّادِّينَ ـ قولَهُ:

«قرأْتُ كِتابَ هٰذا المُلْحِدِ الجاهلِ السَّفيهِ ابنِ الرَّاوَنْدِيِّ، فلم أَجِدْ فيهِ إلا السَّفَهَ والكَذِبَ والافتراءَ»!!

ونَقَلَ الإمامُ الذَّهبيُّ في «سِيَرِ أَعلامِ النُّبَلاءِ» (١٤ / ٦١) عن أَبي العَبَّاسِ ابنِ القاصِّ أَنَّ ابنَ الرَّاوَنْدِيِّ لم يكْتُبْ هٰذه الكُتُبَ إلا بعدَ أَنْ أَعطاهُ اليَهودُ مالاً مِنْ أَجْلِ ذٰلك!!

أَقولُ: ما أَشْبَهَ اليومَ بالأَمْسِ، فها هُو الكيانُ الصُّهْيونيُّ يدعو رُشْدي إلى اللُّجوءِ إليهِ؛ لكيْ يَجِدَ الأمانَ!

نعم؛ فاليهودُ هُم اليهودُ على مَرِّ العُصورِ وكَرِّ الدُّهورِ.

فابنُ الرَّاوَنْدِيِّ في الأمسِ هو رضيعُ اليهودِ، ورُشْدِي اليومَ هُو رَبيبُ

اليَهودِ، وهُم صانِعو أَمْنِه!!

ثمَّ قالَ ابنُ كثيرٍ بعدَ ذِكْرِه شيئاً مِن مَزاعِمِ ابنِ الرَّاوَنْدِيّ وافتراءاتِه وتُرَّهاتِه:

«إلى غيرِ ذلكَ مِن الكُتُبِ التي تُبَيِّنُ خُروجَهُ عن الإِسلامِ».

ثم قالَ:

«وهُو أَقلُّ وأَخسُّ وأَذَلُّ مِن أَنْ يُلْتَفَتَ إِليهِ وإِلى جَهْلِهِ وكلامِهِ وهَذَيانِهِ وسَفَهِهِ وتَمْويهِهِ».

وكانتْ نهايةُ هٰذا الملحِدِ الزِّنْديقِ أَنْ أَخَذَهُ أُولو الأمرِ وصَلَبوهُ؛ كما نَقَلَه ابنُ كَثيرٍ (١١ / ١١٣).

إذا وَعَتْ قُلوبُنا ما تقدَّمَ بيانُهُ؛ يظهَرُ لنا الحُكْمُ الشرعِيُّ الصريحُ الـذي لا يتأَثَّرُ بسياسةٍ ولا تُغَيِّرُهُ عاطفةٌ في أَشباهِ ابنِ الرَّاوَنْدِيِّ وكُفْرِيَّاتِه؛ كمثلِ رُشدي وآياتِه، الذينَ قالَ الله سبحانَه في أَمثالِهِم:

﴿فَوَيْلٌ لهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ووَيْلٌ لهُمْ مِمَّا يَكْسِبونَ﴾.

وأَمَّا أُلْعوبَةُ الاعتِذارِ عن هٰذا الزَّائغِ؛ فالشَّأْنُ فيها ما قالَهُ ربُّنا عزَّ وجلَّ:

﴿ولَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقولُنَّ إِنَّما كُنَّا نَخُوضُ ونَلْعَبُ قُلْ أَبِاللهِ وآياتِهِ ورَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئونَ . لا تَعْتَذِروا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ﴾.

ويومَ القِيامَةِ: ﴿فَحاقَ بالَّذينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئونَ﴾.

فلهٰؤلاءِ المُعانِدينَ الجَهلَةِ، الذينَ لم يَعْرِفوا قَدْرَ أَنْفُسِهِمْ، فصاروا يَهْرِفونَ بما لا يَعْرِفونَ أَقولُ:

كَنَـاطِـحٍ صَخْـرَةً يَوْمـاً لِيُوهِنَهـا

فَلَمْ يَضِـرْهَـا وأَوْهَى قَرْنَـه الـوَعِـلُ

وآخر دعوانا أَنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين».

هٰذا آخر ما كتبتُهُ في مَقالي المُشارِ إليهِ.

ولقـد تطرَّقَ سَلْمـان رُشْـدي في «روايته الشَّيطانيَّة» لقصَّةِ الغرانِيقِ بأُسلوبٍ مَمْجوجٍ بارِدٍ، قائمٍ على الافتراءِ والتَّزْوير!!

ـ قالَ الـدُّكتـور نبيل السَّمَّان في كتابهِ «هَمَزات شَيطانِيَّة وسَلْمان رُشْدي» (ص ٥٥):

«... أَمـا قصَّـة الغَرانِيق العُلا التي يُرَكِّز عليها ويستثمرُها أَعداءُ الإِسلامِ أَسوأَ استثمارٍ هي في الأصلِ أُكذوبةٌ معروفةٌ ومَأْلوفَةٌ ورائِجَةٌ، ثم جَاءَ سَلْمان رُشْدي لِيُثيرَها مِن جَديدٍ، وَقَدْ وَقَعَتْ مِن نَفْسِهِ مَوْقِعاً مُلائِماً، فقـدْ سَمَّـاهـا بعضُ المستَشْـرِقينَ في القرنِ التاسعَ عشرَ بأَسماءٍ كَثيرةٍ؛ كـ «سَهْوة محمَّد» (!)، أَو «صُلْحُ معَ الشِّركِ» (!)، وقد وَرَدَتْ كذٰلك في «المَوْسوعَة التَّاريخِيَّة للقُرونِ الوُسْطى» التي أَصْدَرَتْها جامعةُ كامبرج (Cambridge) في لندن.

فسلمـان رُشْـدي يُكَـرِّر إذاً افتـراءاتِ المُسْتَشْـرِقينَ؛ أَمثـالِ كارل بروكلمان Carl Brockiman في كتابهِ «تاريخ الشُّعوب الإِسلامِيَّة» (ص ٣٤ ـ

٣٥)، وكـذلـكَ ما وَرَدَ في كتـاب «دراسـات تاريخيَّة» باللغة الإنجليزية للدكتور فاخر عاقل (!) تحت عنوان «بدء المعارضة والآيات الشيطانية». . . ».

ـ وقالَ الدُّكتور شمس الدين الفاسِي في كتابهِ «آيات سماويَّة في الردِّ على كتاب آياتٍ شيطانِيَّة» (ص ٥٩):

«. . . كان سَلْمـان رُشْـدي يبحثُ عن مطعَنٍ في القُـرآنِ، أو في عِصْمَةِ النبيِّ ﷺ، فلمْ يَجِدْ ما يَنْقَعُ غُلَّتَهُ الشَّيطانيَّة، فدسَّ في روايتِه هٰذه قصَّةً مختَلَقةً على النبيِّ، أثبتَ العُلَماءُ الثِّقاتُ كَذِبَها بالحُجَجِ البالغةِ، والأدلَّةِ الدَّامِغَةِ. . . ».

ثمَّ قالَ بعدَ كلامٍ:

«. . . **هٰذه القصَّـةُ الخُـرافِيَّـةُ أَسَّسَ عليها الزِّنْديقُ سَلْمان رُشْدِي روايَتَـهُ**، فلم يَأْتِ إلا بكُفْرٍ قديمٍ قيلَ في مَكَّـةَ قبـلَ الهِجْـرَةِ، وحـاولَ المُسْتَشْرقونَ أَنَّ يَتَّخِذوا مِنهُ مِعْوَلاً لهَدْمِ الإسلامِ، فوَهَنَتْ قُواهُمْ، وبَقِيَ الإسلامُ شامِخاً صُلْباً رُغْمَ أَنْفِ المستَشْرِقينَ والزَّنادِقَةِ والمُلْحِدينَ».

ـ وقالَ الأستاذُ سعيد أيُّوب في كتابِهِ «شيطانُ الغَرْبِ سلمان رُشْدي: الرجل المارق» (ص ١٣٠):

«. . . ثم التقَطَ صاحِبُ «الشَّـائِعـاتِ الشَّيطانيَّةِ» حديثـاً[١] يُسَمَّى بحديثِ الغَرانيقِ، ونَسَجَ عليهِ ثوبَهُ، فما يقولُ هٰذا الحَديثُ؟».

(١) عنده: «حديث»!

ثم قالَ بعدَ إيرادِهِ لها وكلامِهِ عنها:

«فأَيُّ شيطانٍ هٰذا الذي عَكَفَ عليهِ الحِلْفُ الشَّيطانيُّ، وقَذَفوا بهِ على رسولِ الفِطْرَةِ؟! إنَّ الطَّابورَ الشيطانِيَّ أَرادَها أُمنياتٍ شيطانِيَّةً بعدَ أَنِ الْتَقَطَ أَحاديثَ وأَقاصيصَ مِنْ هُنا وهُناكَ سَنَدُها غيرُ مُتَّصِلٍ...».

ثم خَتَمَ بحثَهُ قائلاً بعدَ كلامٍ:

«وبناءً على ما ذَكَرْنا وما قَدَّمْنا؛ فإنَّ قصَّةَ الغرانيقِ وَضَعَها الحِلفُ الإبليسيُّ قديماً؛ ليستغِلَّها الحِلْفُ الإبليسِيُّ حَديثاً، للصَّدِّ عن سبيلِ اللهِ، ولكنَّ كتابَ اللهِ تعالى تَصَدَّى لِهٰذه المُحاوَلاتِ، وضَرَبَها في مقتَلٍ، فانْهارَتْ حُصونُ الضَّلالِ قَديماً؛ كما انهارَتِ اليومَ، وكما سَتَنْهارُ مُستَقْبَلاً، وسَيَبْقى نبيُّ الإسلامِ وكتابُ الإسلامِ نوراً واحداً يَشِعُّ على الطَّريقِ المُستقيمِ؛ ليكونَ حُجَّةَ اللهِ على جميعِ خَلْقِهِ».

وهٰكذا يتناوَلُ سَلْمان رُشْدي هٰذه القصَّةَ الباطلةَ؛ لِيَجْعَلَها سيفاً مُصْلَتاً يُحارِبُ بهِ الإسلامَ وأَهلَهُ!

وهو ـ لِفَرْطِ حِقْدِهِ ـ يجهَلُ أَو يتجاهَلُ أَنَّ هٰذه القصَّةَ مصنوعةٌ منكرةٌ باطلةٌ، أَنكرَها عُلماءُ الأمَّةِ، وصفوةُ الأئمَّةِ[1]:

قالَ الإمامُ الشَّوكانِيُّ في «فتح القَديرِ» (٣ / ٤٦٢):

«ولم يَصِحَّ شيءٌ مِن هٰذا، ولا ثَبَتَ بوجهٍ مِن الوُجوهِ».

---

(١) وستأتي كلماتٌ مطوَّلةٌ لبعضِهم في القسمِ الخامس مِن هٰذا الكتاب.

ومَعَ عَدَمِ صحَّتِه، بل بُطلانِهِ؛ فقدْ دَفَعَهُ المُحَقِّقونَ بكتابِ اللهِ سُبحانَهُ:

قالَ اللهُ: ﴿وَلَـوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الأقاوِيلِ لأخَذْنَا مِنْهُ باليمينِ ثُمَّ لَقَطَعْنا مِنْهُ الوَتينَ﴾.

وقولُهُ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى﴾.

وقولُهُ: ﴿وَلَوْلا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾.

فنَفى المقاربةَ للرُّكونِ؛ فضلاً عن الرُّكونِ...».

ثم قالَ:

«والحاصِلُ أَنَّ جَميعَ الرِّواياتِ في هٰذا البابِ إِمَّا مرسلةٌ وإِمَّا مُنْقَطِعَةٌ لا تَقومُ الحُجَّةُ بها».

وقالَ الشَّيخُ العَلَّامَةُ أَحمد شاكِر - رحمه الله تعالى - في تَعْليقِهِ على «سُنن التِّرمِذيِّ» (٢ / ٤٦٤ - ٤٦٥):

«... وهِيَ قِصَّةٌ باطلةٌ مَردودَةٌ؛ كما قالَ القَاضي عِياضٌ والنَّوَويُّ - رحمَهُما الله -، وقد جاءَتْ بأَسانيدَ باطلةٍ؛ ضعيفةٍ، أَو مرسلةٍ، ليس لها إِسنادٌ مُتَّصِلٌ صحيحٌ.

وقد أَشارَ الحافِظُ في «الفتح» إلى أَسانيدها، ولكنَّهُ حاوَلَ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ للقِصَّةِ أَصلاً؛ لِتَعَدُّدِ طُرُقِها، وإِنْ كانتْ مُرْسَلَةً أَو واهيةً!! وقد أَخطَأَ في ذلك خَطَأً لا نَرْضاهُ لهُ، ولِكُلِّ عالمٍ زَلَّةٌ، عَفا الله عنهُ».

وقالَ الإمامُ ابنُ حَزْمٍ الأندلُسِيُّ في «الفِصَل في المِلَلِ والأهواءِ والنِّحَلِ»:

«والحديثُ الكاذِبُ الذي **لَمْ يَصِحَّ قَطُّ** في قِراءَتِه ـ عليهِ السلامُ ـ في: ﴿وَالنَّجْمِ إِذا هَوَى﴾، وذَكَروا تلكَ الزِّيادَةَ المُفْتَراةَ: «وإنَّها لَهِيَ الغَرانيقُ العُلا، وأنَّ شَفاعَتها لتُرْتَجى» . . . ».

ثم قالَ:

«وأمَّا الحديثُ الذي فيهِ الغَرانِيقُ؛ فكَذِبٌ بَحْتٌ مَوضوعٌ؛ لأَنَّهُ لم يَصِحَّ قَطُّ مِن طريقِ النَّقْلِ، ولا مَعْنى للاشتِغالِ بهِ، إذْ وَضْعُ الكَذِبِ لا يعْجِزُ عنهُ أَحَدٌ».

وقالَ القاضي عبدُالجبَّارِ في «تنزيهِ القُرآنِ عن المَطاعِنِ» (ص**٢٤٣**):

« . . . لا أَصْلَ لهُ، ومثلُ ذلك لا يَكونُ إلا مِن دَسائِسِ المُلْحِدَةِ».

وهكذا . . . في سلسلةٍ مِن المَقالاتِ المَتينَةِ القويَّةِ لجهابِذَةِ العُلماءِ «الذينَ أنْكَروا وقوعَ هذه الأقصوصَةِ الباطلةِ، وأثْبَتُوا أنَّها مِن المُحالِ وقوعُهُ في حَياةِ سيِّدِ المُرسَلينَ محمدٍ ﷺ، وزَيَّفوا رواياتِها، وكَشَفوا عن خِبْئِها، وما تضمَّنَتْهُ مِن شَرٍّ مُستطيرٍ، وفسادٍ كبيرٍ، يجبُ أَنْ تُبَرَّأَ مِن شَناعَتِهِ ساحَةُ الرسالةِ المحمَّدِيَّةِ الخاتمةِ الخالِدَةِ الهاديةِ؛ لِنَسُدَّ على شَياطينِ الإلحادِ مِن أعداءِ الإسلامِ مَداخِلَهُم؛ لإفسادِ عَقائِدِ هذا الدِّينِ القَيِّمِ في نفسِ مُعتنِقيهِ، وزَعْزَعَةِ الثِّقةِ بكتابِهِ المُبينِ ورسولِهِ الأمينِ ﷺ»[1].

---

(١) «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ٣٥) لمحمد الصادق عرجون.

وأَختمُ مُقَدِّمَتي لهٰذا الكتابِ النافعِ ـ إنْ شاءَ الله ـ بأَنِّي أَحْمَدُ الله سبحانَهُ وتعالى أَنْ وَفَّقَ عُلَماءَنا وأَئِمَّتَنا لِيَكونوا حُرَّاسَ سُنَّةِ نبيِّهِ ﷺ، الذَّابِّينَ عنه، وعن وصحابَتِه الأكْرمينَ، ومَنْ سَلَكَ سَبيلَهُم مِن الأخيارِ الصَّادِقينَ؛ لِيَعْلَمَ المَغْرورنَ والمُغَرَّرونَ دِقَّةَ دعاةِ السُّنَّةِ، وأَمانَةَ أَصحابِ الحديثِ، ومَدى حِرْصِهِم على التَّوثيقِ والتَّحقيقِ.

وآخِرُ دَعوانا أَنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمينَ.

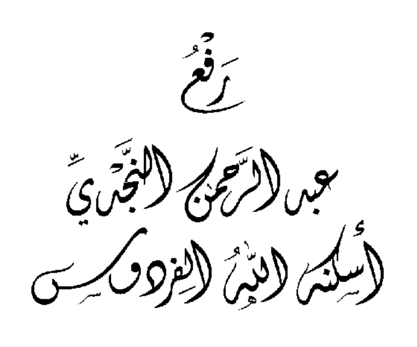
وكتبه

علي حسن علي عبد الحميد

الحلبيُّ الأثَريُّ

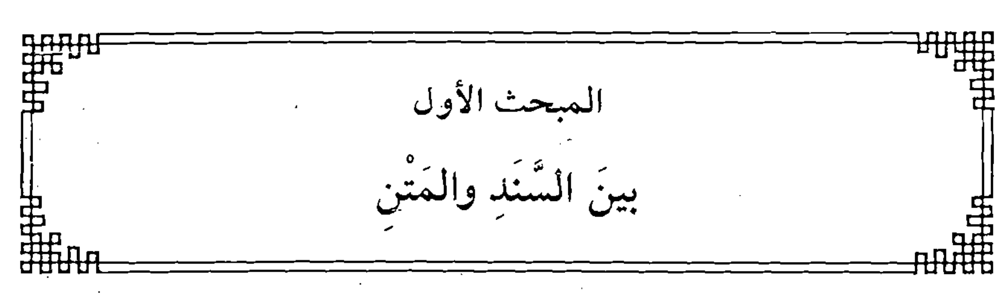
الجمعة ٤ ذي الحجَّة ١٤٠٩هـ

○○○○○



القِسْمُ الأوَّل

قَوَاعِدُ حَدِيثِيَّةٌ هَامَّةٌ



المبحث الأول

بينَ السَّنَدِ والمَتْنِ

إنَّ لِعُلماءِ الإسلامِ اصطلاحاتِهِم الوَثيقةَ، وقواعِدَهُم الدَّقيقةَ، التي بهـا يُمَيِّزونَ بينَ الغَثِّ والسَّمينِ، والتَّـافِـهِ والثَّمينِ، فلا يفلتُ منهُم خَبَرٌ يُروى، أو أَثَرٌ يُذْكَرُ؛ دونَما تَمحيصٍ وتَحريرٍ وتحقيقٍ.

وهُم ـ رحمهُم الله ـ في تلكَ القواعِدِ وهٰذه الاصطلاحاتِ يُقيمونَها بدراسةٍ متأنِّيةٍ فاحصةٍ على السَّنَدِ والمَتْنِ معاً:

فالسَّنَدُ: «هُو سِلْسِلَةُ الرُّواةِ الموصلةُ لنصِّ الحديثِ، وقد يُرادُ بهِ: إضافةُ الحديثِ إلى قائِلِهِ»(١).

والمَتْنُ: «هُو ما انتهى إليهِ السَّنَدُ مِن الكلامِ»(٢)؛ حَديثاً نبويّاً كانَ أو غيرَه.

«ويبـدو مِن تعـريفِ السَّنَـدِ أَنَّـهُ العِمادُ الذي يقومُ عليهِ التَّصحيحُ والتَّضعيفُ، ولكنَّ الاعتمادَ ليس عليهِ فقط، بل لا بُدَّ مِن توافُرِ أُمورٍ أُخرى،

---

(١) «التعليقات الأثريَّة على المنظومة البيقونية» (ص ١٠) بقلمي.

(٢) «تدريب الراوي» (١ / ٤٢).

وإنْ كانَ وجودُ الإسنادِ ضرورياً للحُكْمِ على كُلِّ حديثٍ؛ سواءً بالصحَّةِ أو بالضَّعْفِ.

ذلك أَنَّ مِن الأمورِ المُقرَّرةِ أَنَّ القولَ الذي لا سَنَدَ لهُ في نقلهِ عن قائلِهِ لا قيمةَ له ـ مِن حيثُ إثباتُ نسبتِهِ إليهِ، أو عَدَمُ إثباتِ تلكَ النِّسبةِ ـ، فلو قالَ أَحدُ مِن النَّاسِ اليومَ: إنَّ العالِمَ الفُلانيَّ (المتوفَّى قبلَ قرنٍ مثلاً) قالَ كذا، ولم يُبَيِّن سَنَدَهُ إليهِ، ولا عُلِمَ لقاؤهُ له، ولا أَخْذُهُ عنهُ؛ لم يكنْ لذلك القولِ أَيَّةُ قيمةٍ، وليس لأحدٍ أَنْ ينسِبَ ذلك القولَ إليهِ ما دامَ الانقطاعُ بينَهُما ممكِناً.

وعَلى هذا؛ فانْعِدامُ السَّنَدِ يجعَلُ ذلك النَّصَّ المنقولَ غيرَ ذي قِيمةٍ في نسبةِ القولِ إلى قائِلِهِ.

وهذا لدَى المُحَدِّثينَ أَمرٌ متَّفقٌ عليه، بل هو مِن المُسَلَّماتِ عندَهُم، فالقولُ المَنْسوبُ إلى الرسولِ ﷺ إذا لَمْ يكُنْ لهُ إسنادٌ؛ فلا قيمةَ لهُ أَلبتَّةَ، ولو كانتْ لهُ أَدنى قيمةٍ؛ لكانَ بإمكانِ كُلِّ امرىءٍ ـ كذَّابٍ ـ أَنْ ينْسِبَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ ما لا يُعْرَفُ، ولاجْتَرَأَ الوَضَّاعونَ على الكَذِبِ عليه ﷺ؛ لذلك كانَ الإسنادُ مِن الضَّرورِيَّاتِ.

قالَ ابنُ سِيرينَ:

«إنَّ هذا العِلْمَ دينٌ، فانْظُروا عَمَّنْ تأْخُذونَ دِينَكُم»(١).

وقالَ ابنُ المُبارَكِ:

(١) مقدمة «صحيح مسلم» (١ / ١٤ ـ ١٥).

«الإسنادُ مِن الدِّينِ، ولولا الإسنادُ؛ لَقالَ مَن شَاءَ مَا شَاءَ»[1].

ومِثلُ انعِدامِ الإسنادِ وجودُ كَذَّابٍ فيهِ، ذٰلك أَنَّ الكَذَّابَ لا يُؤخَذُ حديثُهُ كُلُّهُ، وربَّما كانَ صادِقاً في بعضِهِ، لكنَّهُ لما اسْتَجْرَأَ ووَضَعَ مَرَّةً؛ عُوقِبَ بعدمِ قَبولِ حَديثِهِ كُلِّه.

وإذا كانَ السَّندُ ضروريّاً للحُكْمِ على كُلِّ حديثٍ أو قولٍ مَنْسوبٍ إلى صاحِبِهِ؛ فلا غَرابةَ حينئذٍ إنْ يكونَ اهتمامُ المُحَدِّثينَ بهِ في المَقامِ الأوَّلِ؛ لأنَّ الحُكْمَ على الحَديثِ لا يكونُ إلا بعدَ النَّظَرِ في إسنادِهِ.

لكنَّ الحُكْمَ بصحَّةِ الحديثِ لا يكفي فيه عندَهُم أَنْ يَكونَ بإسنادٍ لا كَذَّابَ فيهِ، بل لا بدَّ مِن شُروطٍ أُخرى ترجِعُ إلى الرَّاوي وإلى الرِّوايةِ نفسِها.

وقد أَجْمَلَ هٰذه الشُّروطَ الإمامُ الشافِعِيُّ فقالَ:

«ولا تَقومُ الحُجَّةُ بخبرِ الخَاصَّةِ (أي: الواحد) حتى يجْمَعَ أُموراً؛ منها: أَنْ يكونَ مَن حَدَّثَ بهِ ثقةً في دِينِهِ، معروفاً بالصِّدْقِ في حديثِهِ، عاقِلاً لما يُحَدِّثُ بِهِ، عالِماً بما يُحيلُ معانيَ الحديثِ مِن اللفظِ. . .، حافِظاً إنْ حَدَّثَ بهِ مِن حِفْظِهِ، حافِظاً لكتابِهِ إنْ حَدَّثَ مِن كتابِهِ، إذا شَرِكَ أَهلَ الحفظِ في الحَديثِ؛ وافَقَ حَديثَهُم، بَريّاً مِن أَنْ يكونَ مُدَلِّساً ـ يُحَدِّثُ عَنْ مَنْ لَقِيَ ما لَمْ يَسْمَعْ منهُ ـ ويُحَدِّثُ عنِ النبيِّ ما يُحَدِّثُ الثقاتُ خِلافَهُ عن النبيِّ، ويكونُ هٰكذا مَن فَوقَهُ مِمَّنْ حَدَّثَهُ، حتى يَنْتَهِيَ بالحديثِ موصولاً

---

(١) المصدر السابق.

إلى النبيِّ أو إلى مَن انْتَهى بهِ إليهِ دونَهُ. . . »[1].

والرِّوايةُ لا بُدَّ أَنْ تكونَ غيرَ شاذَّةٍ ـ بالنسبةِ للرواياتِ الأخرى ـ سواءٌ في نفسِ الحديثِ الواحدِ، أو في أحاديثِ المسألَةِ، أو البابِ، أو غيرِ ذلك مِن الأحاديثِ المَرْوِيَّةِ عن رسولِ اللهِ ﷺ.

قال الشَّافِعِيُّ أيضاً:

«ليس الشَّاذُّ من الحديثِ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقةُ ما لا يَرْوي غيرُهُ، إنَّما الشَّاذُّ أَنْ يرْوِيَ الثِّقةُ حَديثاً يخالِفُ ما روى الناسُ»[2].

ومِن هُنا يُمْكِنُ أَنْ نفهَمَ أَنَّ الشُّذوذَ مصطَلَحٌ يتعلَّقُ بالمتنِ أكثَرَ مِمَّا يتعَلَّقُ بالإسنادِ، إذْ لا يُعْرَفُ أَنَّ الحديثَ شاذٌّ؛ إلا بمُقارَنَتِه بغيرِه مِن الأحاديثِ المُخالِفَةِ لهُ.

لذلك؛ فقد راعى المُحَدِّثونَ هذا الأمْرَ عندَ تعريفِهم للحديثِ الصَّحيحِ، فاشْتَرَطوا: ألَّا يكونَ شاذّاً أو مُعَلَّلاً.

والعلَّةُ غالباً ما تَكونُ في الإسنادِ، أَمَّا الشُّذوذُ؛ فيكونُ في المتنِ، وقد يقعُ في الإسنادِ، وإنْ كنتُ أَعتَبِرُه غالباً ما يقعُ في المتْنِ؛ كما هُو ظاهِرٌ مِن تعريفِهِ الذي عَبَّرَ عنهُ الشَّافِعِيُّ بقولِه:

«أَنْ يَرْوِيَ الثقةُ حديثاً يخالِفُ ما رَوى النَّاسُ»[3].

---

(١) «الرسالة» (ص ٣٧٠ ـ ٣٧١).

(٢) «علوم ابن الصلاح» (ص ١٧٣).

(٣) «علوم ابن الصلاح» (ص ١٧٣).

وإذا كانَ الاعتدادُ بالمَتْنِ لا يكونُ إلَّا بعدَ التَّوَثُّقِ مِن إسنادِهِ؛ فإنَّ الاهتمامَ بالإسنادِ في حقيقةِ الأمرِ اهتمامٌ بالمَتْنِ، فلا قيمةَ للإسنادِ مُجَرَّداً عنْ مَتْنِهِ، وماذا يَنْفَعُنا: «حَدَّثَنا فُلانٌ عن فُلانٍ» إذا لم يَنْقُلْ نصَّ الكلامِ المنسوبِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ.

وأيضاً؛ فالمَتْنُ لا يُحْكَمُ لهُ بالصِّحَّةِ؛ لكونِ رواتِه ثقاتٍ فقطْ، بل لا بُدَّ مِن تَوافُرِ أُمورٍ أُخرى.

قالَ ابنُ القَيِّمِ:

«وقد عُلِمَ أَنَّ صِحَّةَ الإسنادِ شرطٌ مِن شُروطِ صِحَّةِ الحديثِ، وليستْ موجبةً لصحَّةِ الحديث، فإنَّ الحديثَ الصَّحيحَ إنَّما يصحُّ بمجموعِ أُمورٍ؛ منها: صحَّةُ سندِهِ، وانتفاءُ عِلَّتِه، وعدمُ شُذوذِهِ ونكارتِه، وأَنْ لا يكونَ راويهِ قدْ خالَفَ الثِّقاتِ أَو شَذَّ عنهُم»[1].

وقالَ ابنُ الجوزيِّ:

«وقد يكونُ الإسنادُ كُلُّهُ ثقاتٍ، ويكونُ الحديثُ موضوعاً، أَو مَقْلوباً، أَو قَدْ جَرَى فيهِ تَدْليسٌ، وهٰذا مِن أَصعَبِ الأمورِ، ولا يَعْرِفُ ذٰلك إلا النُّقَّادُ»[2].

وقالَ عَقِبَ حديثٍ آخَرَ:

«وإلَّا؛ فمِثْلُ هٰذا الحديثِ لا يحتاجُ إلى اعتبارِ رواتِهِ؛ لأنَّ

---

(١) «الفروسية» (ص ٦٤).

(٢) «الموضوعات» (١ / ٩٩ - ١٠٠) لابن الجوزي.

المستحيلَ لو صَدَرَ عنِ الثِّقاتِ؛ رُدَّ، ونُسِبَ إليهِمُ الخَطَأُ»[1].

وإذنْ؛ فالإسنادُ والمتنُ مُتشابِكانِ، يصعُبُ الفصلُ بينَهُما، بل يستحيلُ، فالحُكْمُ على إسنادٍ ما بالضَّعْفِ يستدعي الحُكْمَ على المتنِ ـ مِن ذٰلك الطَّريقِ ـ بالضَّعْفِ أَيضاً، ولا يُحْكَمُ على متنٍ ما بالشُّذوذِ أَو الضَّعْفِ؛ إلا وفي إسنادِهِ خَلَلٌ ما.

قالَ شُعْبَةُ[2]:

(لا يَجيئُكَ الحديثُ الشَّاذُّ إلا مِن الرَّجُلِ الشَّاذِّ)»[3].

أَو مِن عِلَّةٍ أُخرى في السَّنَدِ.

لذا؛ كانَ مِن قواعِدِهِم العلميَّةِ الدقيقةِ:

«**ليسَ كُلُّ ما صَحَّ سَنَدُهُ صَحَّ مَتْنُه**».

و«هٰذهِ قاعدةٌ للمحدِّثينَ، أَكَّدوها جميعاً، وعَمِلوا بها في نقدِ الحديثِ مِن جهةِ متْنِهِ، حيثُ لم يُلْهِهِم عن صحَّةِ الإسنادِ غرابةُ المتنِ أو شذوذُهُ ونكارتُهُ، ولم أَجِدْ واحِداً منهُم يخالِفُها أَو يُنْكِرُ العَمَلَ بها.

وسوفَ أَذْكُرُ شيئاً مِن نُصوصِهِم في هٰذه القاعدةِ، ثم أُثَنِّي بذكْرِ أَحاديثَ قالوا عنها: صحيحةُ الإسنادِ، ورَدُّوا متونَها؛ أَخذاً بذٰلك الأصلِ الذي أَصَّلوهُ.

---

(١) «الموضوعات» (١ / ١٠٥ ـ ١٠٦) لابن الجوزي.

(٢) «الكفاية» (ص ٢٢٤) للخطيب.

(٣) «مقاييس نقد المتن» (ص ٤٩ ـ ٥٢) للدكتور مسفر غرم الله الدُّمَيْني.

وأَحْسِبُ أَنَّ في هٰذا ردّاً صَريحاً على مَنِ اتَّهَمَهُم بالجُمودِ على الأسانيدِ، وعَدَم نقدِ المُتونِ.

قالَ ابنُ الصَّلاحِ:

«قد يُقالُ: هٰذا حديثُ صحيحُ الإسنادِ، ولا يصحُّ؛ لكونِه شاذّاً أو مُعَلَّلاً»[١].

وقالَ النَّوويُّ:

«لأنهُ قد يصحُّ أو يَحْسُنُ الإسنادُ دونَ المتنِ؛ لشذوذٍ أو عِلَّةٍ»[٢].

وقالَ الطِّيبيُّ:

«قولُهُم: حَديثٌ صَحيحٌ أو حَسَنٌ، وقد يصحُّ إسنادُهُ أو يَحْسُنُ دونَ متنِهِ؛ لشذوذٍ أو عِلَّةٍ»[٣].

وقالَ ابنُ كَثيرٍ:

«والحكمُ بالصِّحَّةِ أو الحُسْنِ على الإسنادِ لا يَلْزَمُ منهُ الحُكْمُ بذٰلك على المَتْنِ، إذ قَدْ يكونُ شاذّاً أو مُعَلَّلاً»[٤].

وقالَ العِراقيُّ في «أَلفيَّته»:

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١١٣).

(٢) «التقريب» للنووي (ص ٦).

(٣) «الخلاصة» للطِّيبي (ص ٦).

(٤) «اختصار علوم الحديث» (ص ٤٣).

«والحُكْمُ للإسْنَـادِ بالصِّحَّـةِ أو
بالحُسْنِ دُونَ الحُكْمِ للمَتْنِ رَأَوْا»(١)

وقال السَّخاوِيُّ شارِحاً:

«... إذ قدْ يَصِحُّ السَّنَدُ أو يَحْسُنُ؛ لاستِجماعِ شروطِهِ مِن الاتِّصالِ والعَدالَةِ والضبطِ؛ دونَ المتنِ؛ لشذوذٍ أو عِلَّةٍ»(٢).

وقالَ السُّيوطِيُّ:

«لأنَّه قد يَصِحُّ أو يَحْسُنُ الإسنادُ؛ لثقةِ رجالِهِ، دونَ المتنِ؛ لشذوذٍ أو عِلَّةٍ»(٣).

وقالَ الشيخُ زكريّا الأنْصارِيُّ:

«... لأنَّه لا تَلازُمَ بينَ الإسنادِ والمَتْنِ صِحَّةً ولا حُسْناً، إذ قدْ يَصِحُّ الإسنادُ أو يَحْسُنُ؛ لاجتماعِ شُروطِهِ مِن الاتِّصالِ والعَدالَةِ والضبطِ، دونَ المتنِ؛ لقادحٍ مِن شُذوذٍ أو عِلَّةٍ...»(٤).

وقَالَ الصَّنْعَانِيُّ:

«اعْلَمْ أَنَّ مِن أَساليبِ أَهلِ الحديثِ أَنْ يَحْكُموا بالصِّحَّةِ والحُسنِ

---

(١) «التبصرة والتذكرة» (١ / ١٠٧)، و«فتح المغيث» (١ / ٦٢).

(٢) «فتح المغيث» (١ / ٦٢).

(٣) «تدريب الراوي» (١ / ١٦١).

(٤) «فتح الباقي على ألفية العراقي» (١ / ١٠٧ ـ بحاشية «التبصرة والتذكرة»).

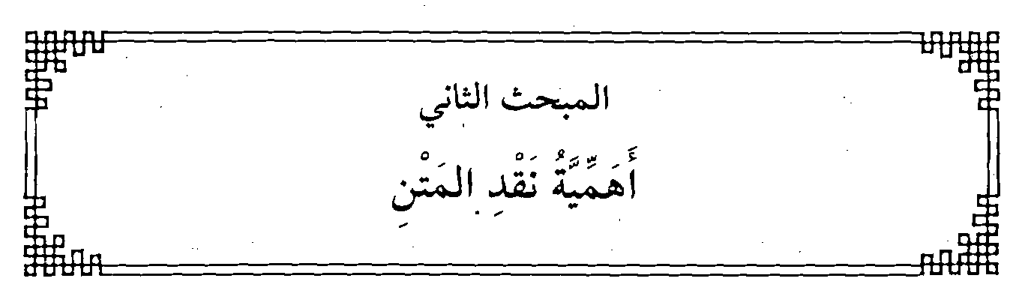
والضَّعْفِ على الإسنـادِ؛ دونَ مَتْنِ الحـديثِ، فيقـولونَ: إسنادٌ صحيحٌ؛ دونَ: حديثٌ صحيحٌ، ونحـو ذلك، أَي: حَسَنٌ، أَو: ضَعيفٌ؛ لأنه قد يَصِحُّ الإسنادُ؛ لثقةِ رجالهِ، ولا يصحُّ الحديثُ؛ لشذوذٍ أَو عِلَّةٍ».

والحاصِلُ: أَنَّه[1] لا تَلازُمَ بينَ الإسنادِ والمَتْنِ، إِذ قد يَصِحُّ السَّندُ أَو يَحْسُنُ؛ لاستجماعِ شَرائِطِهما، ولا يَصِحُّ المتنُ؛ لشذوذٍ أَو عِلَّةٍ، وقد لا يَصِحُّ السندُ ويَصِحُّ المَتْنُ مِن طريقٍ أُخْرى»[2].

○○○○○

(١) «توضيح الأفكار» (١ / ٢٣٤).

(٢) «مقاييس نقد متون السنة» (ص٢٤٧ ـ ٢٤٩)



المبحث الثاني

أَهَمِّيَّةُ نَقْدِ المَتْنِ

«إنَّ نَقْدَ المتنِ يستدعي غَضَّ النظرِ عن الإسنادِ قليلاً، فيُنْقَدُ المتنُ ويُحْكَمُ عليهِ بمـا يستَحِقُّ ـ سواءٌ أكانَ بمقاييسِ الإسنادِ صَحيحاً أم ضعيفاً ـ؛ **بشرطِ أن يكونَ في المَتْنِ مُعَارَضَةٌ جَلِيَّةٌ ظاهرةٌ؛ كما سنُبَيِّنُه**.

ولِنَعْرِفَ المقاييسَ الصحيحَةَ لنقدِ المتنِ يجبُ أَنْ نَعودَ إلى مواقِفِ الصحابةِ بعدَ وفاةِ رسولِ اللهِ ﷺ ممَّا يُسْنَدُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، ذلك أنَّهُ كانتْ لهُم قواعدُ وعلاماتٌ بارِزَةٌ في قَبولِ الحديثِ أو تَوْجيهِهِ.

وإذا عَلِمْنا أَنَّ الصحابةَ كُلَّهم عُدولٌ، ويُقبَلُ كلامُهُم فيما يُسنِدونَه إلى رسولِ اللهِ ﷺ؛ فإنَّ هٰذا يَعْني أَنَّ ما يرويهِ أَحدُهُم للآخَرِ عن رسولِ اللهِ ﷺ؛ فهُو صادِقٌ في روايتِه، غيرُ متَّهَمٍ في نقلِه، ولا كاذبٌ فيهِ، وإنْ كانوا لا يَنْفُونَ عنهُ الخطأَ أو الوهَمَ فيما يرويهِ.

وعلى هٰذا؛ فقدْ سَلِمَ أَحدُ شِقَّيِ الحديثِ ـ وهو الإسنادُ ـ لصحَّتِهِ، وبقي بعدَ ذٰلك متنُ الحديثِ، وهٰذا ما نَجدُ للصَّحابةِ فيهِ آراءً ووجهاتِ نَظَرٍ في رَدِّهِ وعَدَمِ قَبولِـهِ، أو توجيهِهِ وتأْويلِهِ؛ مع اعترافِهِم لراويهِ بالصِّدْقِ

والأمانةِ، فنراهُم أَحياناً يتَّهِمُونَ راويَهُ بالخطإِ، أَو بالنِّسيانِ، أَو بإِساءَةِ السَّمْعِ، وقد يردُّونَ روايَتَهُ تلكَ: إِمَّا لأَنَّها معارِضَةٌ للقُرآنِ، أَو لِما عَرَفوا عنْ رَسولِ اللهِ ﷺ وتأَكَّدوا منهُ أَكثَرَ مِنْ ثِقَتِهِم بما يرويهِ ذٰلك الصَّحابيُّ.

وإِذا عَلِمنا أَنَّ الصحابةَ ناقَشُوا تلكَ الأحاديثَ المرويَّةَ مَعَ علمِهِمْ بأَنَّ رواتَها لا يكْذِبونَ على رسولِ اللهِ ﷺ ـ وهٰذا يُساوي عندَنا الآنَ صِحَّةَ الإِسنادِ للحَديثِ ـ ومُناقَشَتُهُم تلكَ مُوَجَّهةٌ إِلى المتنِ المَرْوِيِّ أَكثرَ مِن تَوَجُّهِها إِلى الراوي نفسِهِ؛ إِذا عَلِمْنا ذٰلك؛ فبإِمكانِنا أَنْ نَقْتَفي أَثَرَ الصَّحابَةِ فيما ناقَشوهُ مِن أَحاديثَ، وما أَصَّلوهُ مِن أُصولٍ وقواعدَ، ونَتَّخِذُها ـ اليومَ ـ مقاييسَ لنقدِ مَتْنِ الحَديثِ، مَعَ العِلْمِ بأَنَّ صحَّةَ الأَحاديثِ التي بينَ أَيدينا ليستْ مُساويةً لصحَّةِ ما وَصَلَهُم مِن أَحاديثَ، ذٰلك أَنَّ الإِسنادَ عندَهُم مُكَوَّنٌ مِن واحِدٍ أَو اثنينِ على الأَكثرِ، وهُما مِن الصَّحابةِ العُدولِ الصَّادقينَ، بينما الإِسنادُ لدينا مكوَّنٌ مِن سِلسلَةٍ طويلةٍ لا تَقِلُّ عن أَربعةٍ، وقد تَصِلُ إِلى عشراتِ الرِّجالِ، فإِذا كانَ ذٰلكَ موقِفَهُم مِن حَديثِ صَحابيٍّ مَعَ معرِفَتِهِم بهِ؛ فأَوْلى بنا أَنْ نستَعْمِلَ تلكَ المقاييسَ، وأَنْ نعرِضَ ما بأَيدينا مِن أَحاديثَ عليها علَّها تُصَفِّي تلكَ الآلافَ المؤلَّفَةَ مِن الأَحاديثِ المسنَدَةِ إِلى رسولِ اللهِ ﷺ ممَّا عَلَقَ بها على مَرِّ الزَّمانِ مِن وَضْعٍ وتحريفٍ وتشويهٍ»[1].

○○○○○

---

(١) «مقاييس نقد متون السنة» (ص٥٥ و٥٦) بزيادةٍ.

المبحث الثالث

مِنْ مَقاييسِ نَقْدِ المَتْنِ

○ أوّلاً: عرضُ الحديثِ على القُرآنِ:

«مِن المقاييسِ التي استخْدَمَها المُحَدِّثونَ لِنَقْدِ الحَديثِ: النَّظَرُ في متنِهِ، فإنْ كانَ مُخالِفاً لكتابِ اللهِ ـ **مُخالَفَةً لا يُمْكِنُ معها الجمعُ بينَهُما**، ولا معرفةُ المتأَخِّرِ؛ حتى يمْكِنَ الحُكْمُ بنَسْخِ المتقدِّمِ ـ؛ رُدَّ الحَديثُ، وحُكِمَ عليهِ بالضَّعْفِ أو الوضعِ.

ومِنَ الطَّبيعيِّ أَنْ يكونَ ما يأْتي بهِ رسولُ اللهِ ﷺ موافِقاً للقرآنِ؛ غيرَ مخالفٍ لهُ، قالَ تعالى:

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بعْضَ الأقاويلِ . لأخَذْنا مِنْهُ باليَمينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنا مِنْهُ الوَتينَ . فَما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عنهُ حَاجِزينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٧].

فالسُّنَّـة الصحيحـةُ والقـرآنُ يَخْرُجانِ مِن مشكاةٍ واحدةٍ، وهُما في حقيقةِ الأمرِ مِن عندِ اللهِ، وما كانَ مِنْ عِنْدِ اللهِ؛ فلا يُمْكِنُ أَن يتناقَضَ أَو يخْتَلِفَ»(١).

---

(١) «مقاييس نقد متون السنة» (ص ١١٧ ـ ١١٨).

ومِصْداقُ هٰذا قولُهُ ﷺ: «ألا إنِّي أُوتيتُ القُرآنَ ومِثْلَهُ معهُ، ألا إنِّي أُوتيتُ القُرآنَ ومِثْلَهُ معهُ»(١).

وبوَّبَ الإمامُ البيهَقِيُّ في «المدخل إلى السُّنَنِ»(٢):

«بابُ: تعليمِ سُننِ رَسولِ اللهِ ﷺ وفَرْضِ اتِّباعِها.

قالَ تَعالى:

﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلى المُؤمِنينَ...﴾ إلى قولِهِ: ﴿ويُعَلِّمُهُمُ الكتابَ والحِكْمَةَ﴾.

قالَ الشَّافِعِيُّ:

(سمعتُ مَن أَرضى مِن أَهلِ العلمِ بالقُرآنِ يقولُ: الحِكْمَةُ: سنةُ رسولِ اللهِ ﷺ)».

قلتُ: وقد صحَّ مثلُ ذٰلك عن التَّابِعِيِّ الجَليلِ قتادةَ بنِ دِعَامَةَ السَّدُوسِيِّ، أَنَّهُ تلا قولَه تعالى: ﴿واذْكُرْنَ ما يُتْلَى في بُيُوتِكُنَّ مِنْ آياتِ اللهِ والحِكْمَةِ﴾... ثم قالَ:

«القُرآنُ والسُّنَّةُ»(٣).

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٤) عن المقدام بن مَعْدي كَرِب؛ بسندٍ صحيح.

(٢) نقله عنه السيوطي في «مفتاح الجنَّة في الاحتجاج بالسنَّة» (ص ٢١)، وهو ممَّا سقط من الأصل المطبوع من «المدخل»، ولم ينبِّه عليه محقِّقه الفاضل الأستاذ ضياء الرحمٰن الأعظمي.

(٣) رواه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقِّه» (١ / ٨٨)، وسَنَدُهُ صحيحٌ.

«ومنزلة السُّنَّة من القرآن هي المَنْزِلَةُ السَّامية، فهي تُبَيِّنُ القرآن للنَّاسِ، فتُخَصِّصُ عُمومَهُ، وتقيِّدُ مُطْلَقَهُ، وتُفَسِّرُ مُجْمَلَهُ، كما تنسَخُهُ ـ على قولِ بعضِ أهلِ العِلْمِ ـ، وتنفردُ بحُكْمٍ ليسَ في القرآنِ.

هٰذا هو الفهمُ الذي فهِمَهُ المُحَدِّثونَ، وعَرَفوهُ عن السُّنَّةِ النبويَّةِ الصَّحيحَةِ، فإذا عَرَضوا نصَّ الحَديثِ على النَّصِّ القُرآنِيِّ؛ فإنْ وافَقَهُ فبها، وإنْ خالَفَهُ وأَمكَنَ الجمعُ بينَهُما: بحَمْلِ أَحدِهِما على العُمومِ والآخَرُ مُخَصِّصٌ له، أو على الإطلاقِ والآخَرُ مُقَيِّدٌ له، أو عُلِمَ المتقَدِّمُ منهُما؛ ليُحْكَمَ بنسْخِهِ، وإلا؛ فلا رَيْبَ أَنَّ الحديثَ هو الذي يُحْكَمُ عليهِ بالرَّدِّ.

فالمحَدِّثونَ إذنْ لا يَنْفونَ إمكانيَّةَ تخصيصِ القُرآنِ بالسُّنَّةِ الصَّحيحةِ، ولا تقييدَ مُطْلَقِهِ أو نسخَهُ بها.

فإذا كانَ هٰذا مَذْهَبَهُم في النَّظَرِ إلى السُّنَّةِ بالنسبةِ إلى القُرآنِ؛ فإنَّ نظرَتَهُم إلى ما عَدا ذٰلك مِن أَحاديثَ تُناقِضُ القُرآنَ: هي الحُكْمُ بضَعْفِها ورَدِّها على رُواتِها.

وما ذَكَرْناهُ ليس بجديدٍ على المُحَدِّثينَ، فقد سَبَقَهُم إلى الأخْذِ بهٰذا المقياسِ الصحابةُ الكرامُ.

وإذَنْ؛ ففي صنيعِ المُحَدِّثينَ تأسٍّ بالسلفِ الصالحِ الذينَ أَثْنى الله عليهِم في كتابِهِ، والذينَ هُم حَمَلَةُ شرعِ اللهِ وسُنَّةِ رسوله ﷺ إلينا؛ قولاً وعَمَلاً ومَنْهجاً؛ في الأخْذِ والرَّدِّ، والتصحيحِ والتضعيفِ.

وهٰذا هو المنهجُ الصحيحُ ـ إنْ شاءَ الله ـ الذي يُمكِنُ عن طريقهِ

تصفيةُ ما عَلَقَ بكتبِ السُّنَّةِ مِن أَحاديثَ ضعيفةٍ، أَو موضوعةٍ، أَو دَخَلَها وَهَمٌ أَو خَطَأٌ أَخْرَجَها عن الصحَّةِ والقَبولِ »[1].

وفي «المنــارِ المُنيفِ في الصَّحيحِ والضَّعيفِ» للإمـامِ ابنِ قَيِّمِ الجَوْزيَّةِ فصلٌ ماتِعٌ في إيرادِ الأمورِ الكُلِّيَّةِ التي يُعْرَفُ بها كونُ الحديثِ موضوعاً.

فذكَرَ منها (ص ٥٠ ـ ٨٠):

١ ـ اشتمالُهُ على أَمثالِ المُجازفاتِ التي لا يَقولُ مثلَها رسولُ اللهِ ﷺ، والتي لا يَخْلو حالُ واضِعِها مِن أَحَدِ أَمرينِ:

أ ـ إِمَّا أَن يَكونَ في غايةِ الجَهْلِ والحُمْقِ.

ب ـ وإِمَّا أَنْ يكونَ زِنديقاً قَصَدَ التَّنقيصَ بالرسولِ ﷺ بإِضافَةِ مثلِ هٰذه الكَلماتِ إليهِ.

٢ ـ مُنـاقَضةُ الحديثِ لما جاءَتْ بهِ السُّنَّةُ الصَّريحَةُ مُناقضةً بيِّنَةً، فكلُّ حَديثٍ يشتَمِلُ على فسادٍ، أَو ظُلْمٍ، أَو عَبَثٍ، أَو مدْحٍ باطلٍ، أَو ذَمِّ حَقٍّ، أَو نحو ذٰلك؛ فرسولُ اللهِ ﷺ منهُ بريءٌ.

٣ ـ أَنْ يكونَ الحديثُ باطلاً في نفسِهِ، فيدلُّ بُطلانُهُ على أَنَّهُ ليس مِن كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ.

٤ ـ أَنْ يكونَ الحديثُ ممَّا تقومُ الشواهدُ الصحيحةُ على بُطلانِهِ.

---

(١) «مقاييس نقد متون السنة» (١١٨ ـ ١١٩).

٥ ـ مخالَفَةُ الحديثِ لنَصِّ القُرآنِ.

○ **ثانياً: اشتمالُ الحديثِ على أَمرٍ مُنْكَرٍ أَو مُستحيلٍ:**

«ويُرادُ بالمستحيلِ هُنا: ما هُو مُستحيلٌ في ذاتِه، وما هُو مُستحيلٌ بالنسبةِ للبَشَرِ، وإنْ كانَ ليسَ مُستحيلاً في قدرةِ اللهِ.

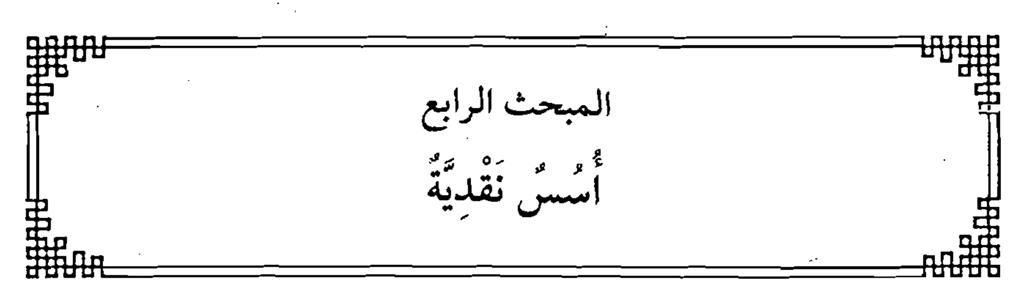
كذٰلكَ النَّكارَةُ؛ يُرادُ بها: ما يُنْكَرُ صُدورُهُ عنِ النبيِّ ﷺ، أَو مِن غيرِه مِن الأنبياءِ؛ لأنَّ إيمانَهُم باللهِ يمْنَعُ مِن نسبةِ المنكرِ إلى أَحدٍ منهُم؛ كما يشملُ ما تُنْكِرُهُ طبائعُ الناسِ، وعُقولُهُم، وما عَرَفوهُ مِن شرعِ اللهِ وأَحكامِه، أَو ما عَلِمرءُ بتَجْربَتِهم في الحياةِ من نظامِ هٰذا الكونِ وأَسرارِه وسُننِه، وهو مِن عِلْمِ اللهِ الذي أَعطاهُ للبشرِ، حيثُ أَمَرَهُم بالتفكُّرِ في خَلْقِ السَّماواتِ والأرْضِ لِيَعْلَموا قُدْرَتَهُ سُبحانَهُ، وعَظَمَتَهُ المُتَجَلِّيَةَ في خَلْقِهِ.

ولا شكَّ أَنَّ وجودَ ذٰلك الأمرِ المنكَرِ في حديثٍ ما كافٍ في الحُكْمِ عليهِ بالوضعِ، فلا يُمكِنُ أَنْ يَنْطِقَ رسولُ اللهِ ﷺ بذٰلك أَبداً»(١).

○○○○○

---

(١) «مقاييس نقد متون السنة» (ص ٢٢١) بتصرُّف.



المبحث الرابع

أُسُسٌ نَقْدِيَّةٌ

قالَ العلاَّمةُ الشيخُ عبدُ الرحمٰنِ بنُ يَحْيَى المُعَلِّمِيُّ اليَمانِيُّ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ في مقدِّمتِه النَّافعةِ لكتابِ «الفوائِدِ المجموعَةِ مِن الأحاديثِ المَوْضوعَة» (ص ١١ ـ ١٢) للإمامِ الشَّوكانيِّ :

«وهٰذه قواعِدُ يحسُنُ تقديمُها :

١ ـ إذا قامَ عندَ النَّاقِدِ مِن الأدلَّةِ ما غَلَبَ على ظَنِّهِ معهُ بُطْلانُ نسبةِ الخَبَرِ إلى النبيِّ ﷺ، فقد يقولُ: «باطلٌ»، أو: «موضوعٌ».

وكلا اللفظينِ يَقْتَضي أَنَّ الخبرَ مكذوبٌ عَمْداً أو خطأً، إلا أَنَّ المتبادِرَ مِن الثاني الكذبُ عمداً، غيرَ أَنَّ هٰذا المتبادِرَ لم يلتَفِتْ إليهِ جامعو كُتُبِ الموضوعاتِ، بل يُورِدونَ فيها ما يَرَوْنَ قيامَ الدَّليلِ على بُطلانِه، وإِنْ كانَ الظَّاهِرُ عدمَ التعمُّدِ.

٢ ـ قد تتوفَّرُ الأدلَّةُ على البُطلانِ، مع أَنَّ الراوي الذي يُصَرِّحُ الناقدُ بإعلالِ الخبرِ بهِ لم يُتَّهَمْ بتعمُّدِ الكذبِ، بل قد يكونُ صدوقاً فاضلاً، ولكنْ يرى الناقدُ أَنَّهُ غَلِطَ أَو أُدْخِلَ عليهِ الحديثُ.

٣ ـ كثيراً ما يذكُرُ ابنُ الجوزيِّ الخَبَرَ، ويتكلَّمُ في راوٍ مِن رجالِ سَنَدِهِ، فيتعقَّبُهُ بعضُ مَن بَعْدَهُ، بأَنَّ ذاكَ الرَّاوي لم يُتَّهَمْ بتعمُّدِ الكَذِبِ، ويُعلَمُ حالُ هٰذا التعقُّبِ من القاعِدتينِ السابقتينِ.

نعم؛ قد يكونُ الدَّليلُ غيرَ كافٍ للحُكمِ بالبطلانِ؛ ما لَمْ يَنْضَمَّ إليهِ وجودُ راوٍ في السَّنَدِ، معروفٍ بتعمُّدِ الكذبِ، ففي هٰذه الحالِ يتَّجِهُ ذاكَ التَّعَقُّبُ.

٤ ـ إذا اسْتَنْكَرَ الأئمَّةُ المُحَقِّقونَ المتنَ، وكانَ ظاهرُ السندِ الصِّحَّةَ؛ فإنَّهُم يتطلَّبونَ لهُ علَّةً، فإذا لم يَجِدوا عِلَّةً قادِحَةً مطلقاً، حيثُ وَقَعَتْ؛ أَعَلُّوهُ بعلَّةٍ ليستْ بقادِحَةٍ مُطلقاً، ولكنَّهُم يَرَوْنَها كافيةً للقَدْحِ في ذاكَ المُنْكَرِ.

فمن ذٰلك: إعلالُهُ بأَنَّ راويَهُ لم يُصَرِّحْ بالسماعِ؛ هٰذا مَعَ أَنَّ الرَّاويَ غيرُ مُدَلِّسٍ، أَعلَّ البخاريُّ بذٰلك خَبَراً رواهُ عَمْرو بن أَبي عَمْرو مَولى المُطَّلِبِ عن عكرِمةَ، تراهُ في ترجمةِ عمرٍو مِن «التهذيبِ».

ونحو ذٰلك: كلامُهُ في حَديثِ عَمْرو بن دينارٍ في القضاءِ بالشَّاهِدِ واليَمينِ.

ونحوُهُ أَيضاً كلامُ شيخِهِ عليِّ بنِ المَدينيِّ في حديثِ: «خَلَقَ اللهُ التُّرْبَةَ يومَ السَّبْتِ. . . إلخ»؛ كما تراهُ في «الأسماءِ والصِّفاتِ» للبيهَقِيِّ[1].

(١) قلتُ: انظر لزاماً «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ١٨٣٣)، ففيه بحثٌ ماتعٌ حولَ هٰذا الحديثِ.

وكذلك أَعَلَّ أبو حاتمٍ خَبَراً رواهُ الليثُ بنُ سعدٍ عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ؛ كما تراهُ في «علَلِ ابنِ أَبي حاتمٍ» (٢ / ٣٥٣).

ومِنْ ذٰلك إِشارةُ البُخاريِّ إلى إعلالِ حديثِ الجَمْعِ بينَ الصَّلاتَيْن بأَنَّ قُتيبَةَ لمَّا كتَبَهُ عن الليثِ؛ كانَ معهُ خالدٌ المَدائِنِيُّ، وكانَ خالدٌ يُدْخِلُ على الشُّيوخِ، يُراجَع «مَعْرِفة علومِ الحديث للحاكِمِ» (ص ١٢٠).

ومِن ذٰلك الإِعلالُ بالحملِ على الخطإِ، وإِنْ لم يتبيَّنْ وجهُهُ؛ كإِعلالِهم حديثَ عبدِالملكِ بنِ أَبي سُليمانَ في الشُّفعَةِ.

ومِن ذٰلك أَعلالُهم بظَنِّ أَنَّ الحديثَ أُدْخِلَ على الشيخِ؛ كما تَرى في «لسانِ الميزانِ» في ترجَمَةِ الفضلِ بنِ الحُبابِ وغيرِها.

وحُجَّتُهُم في هٰذا أَنَّ عدَمَ القدْحِ بتلكَ العلَّةِ مُطْلقاً إِنَّما يَعْني أَنَّ دُخولَ الخَلَلِ مِن جِهَتِها نادِرٌ، فإِذا اتَّفَقَ أَنْ يكونَ المتنُ مُنْكَراً، يغلِبُ على ظَنِّ الناقِدِ بُطلانُهُ؛ فقدْ يُحَقِّقُ وُجودَ الخَلَلِ، وإِذ لَمْ يُوجَدْ سَببٌ لهُ؛ إِلا تلكَ العلَّةُ؛ فالظَّاهِرُ أَنَّها هي السببُ، وأَنَّ هٰذا مِن ذاكَ النَّادِرِ الذي يَجيءُ الخَلَلُ فيهِ مِن جِهَتِها.

وبهٰذا يتبَيَّنُ أَنَّ ما يقَعُ مِمَّنْ دونَهُم مِن التعقُّبِ بأَنَّ تلكَ العلَّةَ غيرُ قادحَةٍ، وأَنَّهُم قد صَحَّحوا ما لا يُحصى مِن الأحاديثِ، مع وجودِها فيها؛ إِنَّما هو غفلةٌ عمَّا تقدَّمَ مِن الفرقِ، اللهُمَّ إِلا أَنْ يُثْبِتَ المُتَعَقِّبُ أَنَّ الخبرَ غيرُ مُنْكَرٍ».

انتهى المُرادُ مِن كلامِه ـ رحمه الله ـ.

المبحثُ الخامِسُ
قاعِدَةُ تَقَوِّي الحَديثِ الضَّعيفِ بكثرَةِ طُرُقِه

تقـدَّمَ معَنا في المُقدِّمةِ ما أَشارَ إليهِ الشيخُ أَحمد شاكِر مِن تعقُّبِ الحافِظِ ابنِ حَجَرٍ في زَعْمِهِ بأَنَّ ما وَرَدَ للقصَّةِ مِن طُرُقٍ ورِواياتٍ «إمَّا ضعيفٌ وإلا مُنْقَطِعٌ، لكنَّ كثرةَ الطُّرُقِ تدلُّ على أَنَّ للقصَّةِ أَصلاً»؛ كما قاله في «فتح الباري» (٨ / ٤٣٩).

فهل هٰذه القاعدةُ المشارُ إليها مقبولةٌ على إطلاقِها؟!

تكفَّلَ ببيانِ ذٰلك بياناً شافِياً شيخُنا العلاَّمَةُ المحقِّقُ محدِّثُ العصرِ محمـد ناصر الدين الألباني في رسالتِه النافعةِ المباركَةِ «**نَصْب المَجانيق لِنَسْفِ قِصَّةِ الغَرانِيق**» (ص٢٠ ـ ٢١) من وجهينِ اثنينِ، فقالَ ـ مَتَّعَ الله بحياتِهِ ـ ما نصُّه:

«**أوَّلاً**: أَنَّ القـاعـدةَ التي أَشـارَ إليها ـ وهي تقويةُ الحديثِ بكَثْرَةِ الـطُّرُقِ ـ ليستْ على إطـلاقِهـا، وقد نَبَّهَ على ذٰلكَ غيرُ واحدٍ مِن عُلماءِ الحَـديثِ المُحقِّقينَ، منهُم الحـافظُ أَبـو عَمْـرو بن الصَّلاح، حيث قال ـ رحمه الله ـ في «مُقَدِّمةِ علومِ الحديثِ» (ص ٣٦ ـ ٣٧):

«لعلَّ الباحِثَ الفَهِمَ يقولُ: إنَّا نَجِدُ أَحاديثَ محكوماً بضَعْفِها، مَعَ كَوْنِها قد رُوِيَتْ بأَسانيدَ كثيرةٍ مِن وُجوهٍ عديدَةٍ؛ مثلُ حديثِ: «الأُذُنانِ مِن الرَّأْسِ»[1] ونحوِه، فهَلاَّ جَعَلْتُم ذٰلك وأَمثالَهُ مِن نوعِ الحَسَنِ؛ لأَنَّ بعضَ ذٰلك عَضَدَ بعضاً؛ كما قُلْتُم في نوعِ الحَسَنِ على مَا سَبَقَ آنفاً!

وجَـوابُ ذٰلـك أَنَّهُ ليس كُلُّ ضَعْفٍ في الحَديثِ يزولُ بمَجيئِهِ مِن وجوهٍ، بل ذٰلك يتفاوَتُ:

فمنهُ ما يُزيلُهُ ذٰلك بأَنْ يكونَ ضَعْفُهُ ناشئاً مِن ضعفِ حِفْظِ راوِيهِ، ولم يختَلَّ فيهِ ضبطُهُ لهُ، وكذٰلكَ إذا كانَ ضَعْفُهُ مِن حيثُ الإرسالُ؛ زالَ بنحوِ ذٰلك؛ كما في المُرْسَلِ الذي يُرْسِلُهُ إمامٌ حافِظٌ، إذ فيهِ ضعفٌ قليلٌ يزولُ بروايتِه مِن وجهٍ آخرَ[2].

ومِن ذٰلك ضعفٌ لا يزولُ بنحوِ ذٰلك؛ لقوَّةِ الضَّعْفِ، وتَقاعُدِ هٰذا الجـابِرِ عن جَبْرِهِ ومقاومَتِه، وذٰلكَ كالضَّعْفِ الذي ينشأُ مِن كَوْنِ الرَّاوي مُتَّهَماً بالكَذِبِ، أَو كونِ الحديثِ شاذّاً.

وهٰذهِ جملةٌ تفاصيلُها تُدْرَكُ بالمباشَرَةِ والبحثِ، فاعْلَمْ ذٰلك؛ فإنَّهُ مِن النَّفائسِ العَزيزَةِ».

---

(١) وقد صحَّحَهُ شيخُنا في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ٣٦).

ولي جُزءٌ مُفْرَدٌ في تخريجِه وذِكْرِ طرقِه ومقالاتِ العلماءِ فيه عنوانه: «دَفْعُ البأس عن حديث: (الأذنان من الرأس)»، وهو برقم (١٨) ضمن «سلسلة الأجزاء الحديثية».

(٢) قالَ شيخُنا:

«وهٰذا ليس على إطلاقِهِ؛ كما يأتي نقلُه عن «شرح النخبة» لابن حَجَر».

قلتُ: ولقدْ صَدَقَ ـ رحمه الله تعالى ـ؛ فإنَّ الغَفْلَةَ عن هٰذه النفيسةِ قد أَوْقَعَتْ كثيراً مِن العُلَماءِ ـ لا سيَّما المشتَغِلينَ منهُم بالفقه ـ في خَطإٍ فاضحٍ، ألا وهُو تَصحيحُ كثيرٍ مِن الأحاديثِ الضَّعيفةِ؛ اغْتِراراً بكَثْرَةِ طُرُقِها، وذُهولاً منهُم عَنْ كَوْنِ ضَعْفِها مِن النَّوْعِ الذي لا يَنْجَبِرُ الحديثُ بضَعْفِها، بل لا تزيدُهُ إلا وَهَناً على وَهَنٍ.

○ ضَعْفُ الحَديثِ المُرْسَلِ:

«**الوَجْهُ الثَّاني**: وهو يحتوي على تحقيقِ أَمرينِ أَساسِيَّيْنِ:

الأوَّل: أَنَّ الحديثَ المرسلَ ـ ولو كانَ المرْسِلُ ثقةً ـ لا يُحْتَجُّ بهِ عندَ أَئِمَّةِ الحديثِ؛ كما بيَّنَهُ ابنُ الصَّلاحِ في «عُلومِ الحديثِ»، وجَزَمَ هو بهِ، فقالَ (ص ٥٨):

«ثمَّ اعلَمْ أَنَّ حُكْمَ المُرْسَلِ حُكْمُ الحديثِ الضَّعيفِ؛ إلا أَنْ يَصِحَّ مَخْرَجُهُ بمجيئهِ مِن وجهٍ آخَرَ؛ كما سَبَقَ بيانُهُ... وما ذَكَرْناهُ مِن سُقوطِ الاحتجاجِ بالمُرْسَلِ والحُكْمِ بضعْفِهِ، هو المذهَبُ الذي استَقَرَّ عليهِ آراءُ جماهيرِ حُفَّاظِ الحديثِ، ونُقَّادِ الأثرِ، وقد تَداوَلوهُ في تَصانيفِهِم».

الأمر الثاني: معرفةُ سببِ عَدَمِ احتجاجِ المُحَدِّثينَ بالمُرْسَلِ مِن الحَديثِ.

فاعْلَمْ أَنَّ سببَ ذٰلك إنَّما هُو جهالَةُ الواسطةِ التي روى عنها المُرْسِلُ الحَديثَ، وقد بيَّنَ ذٰلك الخَطيبُ البَغْدادِيُّ في «الكِفايَةِ في عِلْمِ الرِّوايةِ» حيثُ قال (ص ٢٨٧) بعد أَنْ حكى الخِلافَ في العَمَلِ بالمُرْسَلِ:

«والذي نختارُهُ سقوطُ العَمَلِ بالمراسيلِ، وأَنَّ المُرْسَلَ غيرُ مقبولٍ، والذي يدُلُّ على ذلك أَنَّ إرسالَ الحَديثِ يُؤدِّي إلى الجهلِ بعينِ راويه، ويستحيلُ العلمُ بعدالَتِهِ مع الجَهْلِ بعينِه، وقد بيَّنَّا مِن قبلُ أَنَّهُ لا يجوزُ قبولُ الخَبَرِ إلا مِمَّن عُرِفَتْ عدالتُه، فوجَبَ كذلك كونُهُ غيرَ مقبولٍ، وأيضاً؛ فإنَّ العدلَ لو سُئِلَ عمَّنْ أَرْسَلَ عنهُ؟ فلَمْ يُعَدِّلْهُ؛ لم يَجِبِ العملُ بخبرِهِ إذا لم يكنْ معروفَ العَدالَةِ مِن جهةِ غيرِه، وكذلك حالُه إذا ابتدأَ الإمساكَ عنْ ذِكْرِهِ وتَعديلِهِ؛ لأنَّه معَ الإمساكِ عن ذِكْرِهِ غيرُ مُعَدِّلٍ لهُ، فوَجَبَ أَنْ لا يُقْبَلَ الخبرُ عنهُ».

وقالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «شرح نُخبةِ الفِكَر» (ص ١٧) بعد أَنْ ذَكَرَ الحديثَ المرسَلَ في «أنواعِ الحَديثِ المَردودِ»:

«وإنَّما ذُكِرَ في قسمِ المَردودِ للجَهْلِ بحالِ المحذوفِ؛ لأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ صَحابيّاً، ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ تابعيّاً، وعلى الثَّاني يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ ضعيفاً، ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ ثقةً، وعلى الثَّاني يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ حَمَلَ عن صَحابيٍّ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ حَمَلَ عن تابعيٍّ آخَرَ، وعلى الثاني فيعودُ الاحتمالُ السابقُ ويتعَدَّدُ؛ أَما بالتجويزِ العقليِّ؛ فإلى ما لا نهايةَ، وأَمَّا بالاستقراءِ؛ فإلى سِتَّةٍ أَو سبعةٍ، وهو أَكثرُ ما وُجِدَ مِن روايةِ بعضِ التابعينَ عن بعضٍ.

فإنْ عُرِفَ مِن عادةِ التابعيِّ أَنَّهُ لا يُرْسِلُ إلا عن ثقةٍ؛ فذَهَبَ جُمهورُ المحدِّثينَ إلى التوقُّفِ؛ لبقاءِ الاحتمالِ، وهو أَحدُ قولي أَحمدَ.

وثانيهما: يُقْبَلُ مُطلقاً.

وقالَ الشافِعِيُّ ـ رضي الله عنه ـ: يُقْبَلُ إِنِ اعتضَدَ بمجيئِهِ مِن وجهٍ آخَـرَ يُبـايِنُ الطريقَ الأولى؛ مُسْنَداً كانَ أو مُرْسَلاً؛ ليترجَّحَ احتمالُ كونِ المحذوفِ ثقةً في نفسِ الأمرِ».

قلتُ: فإذا عُرِفَ أَنَّ الحـديثَ المُـرْسَـلَ لا يُقبلُ، وأَنَّ السَّبَبَ هُو الجَهْلُ بحالِ المحذوفِ، فَيَرِدُ عليهِ أَنَّ القولَ بأَنَّهُ يُقَوَّى بمرسلٍ آخَرَ غيرُ قويٍّ؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ كُلُّ مَن أَرسَلَهُ إِنَّما أَخَذَهُ عن راوٍ واحدٍ، وحينئذٍ تَرِدُ الاحتمالاتُ التي ذَكَرَها الحافظُ.

وكـأَنَّ الإمـامَ الشـافِعِيَّ ـ رحمـه الله تعـالى ـ قد لاحَظَ ورودَ هٰذا الاحتمالِ وقُوَّتَهُ، فاشتَرَطَ في المُرْسَلِ الآخَرِ أَنْ يكونَ مُرْسِلُهُ أَخَذَ العلمَ عن غيرِ رجالِ التابعِيِّ الأوَّلِ؛ كما حكاهُ ابنُ الصَّلاحِ (ص ٣٥)، وكأَنَّ ذٰلـك لِيَغْلِبَ على الـظَّنِّ أَنَّ المحـذوفَ في أَحـدِ المُرْسَلَيْنِ هو غيرُهُ في المرسَلِ الآخَرِ.

وهٰـذه فائدَةٌ دقيقةٌ لم أَجِدْهَا في غيرِ كلامِ الشافِعِيِّ ـ رحمه الله ـ فاحْفَظْها وراعِها فيما يَمُرُّ بكَ مِن المُرْسَلاتِ التي يذهَبُ البعضُ إلى تقويتِها لمجرَّدِ مجيئِها مِن وجهينِ مرسَلَيْنِ دونَ أَنْ يُراعوا هٰذا الشَّرطَ المهمَّ.

ثم رأَيْتُ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيمِيَّةَ قد نَصَّ أَيضاً على هٰذا الشَّرْطِ في كلامٍ لهُ مُفيدٍ في أُصولِ التَّفسيرِ، نَقَلَهُ عنهُ الحافظُ محمدُ بنُ عبدِالهادِي في كتابٍ لَهُ مَخطوطٍ في الأحاديثِ الضَّعيفةِ والموضوعةِ (حديث ٤٠٥ /

٢٢١)، فقال ابنُ تيمِيَّةَ ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وأَمَّا أَسبابُ النُّزولِ ؛ فغالِبُها مرسَلٌ، ليس بمسندٍ، ولهٰذا قالَ الإمامُ أَحمدُ: ثلاثةُ[١] عُلومٍ لا إسنادَ لها ـ وفي لفظٍ: ليسَ لها أَصلٌ ـ: التَّفسيرُ، والمَغازي، والمَلاحِمُ. يعني أَنَّ أَحاديثَها مرسلةٌ، ليستْ مسنَدَةً.

والمَراسيلُ قد تنازَعَ النَّاسُ في قَبولِها وَرَدِّها:

وأَصَحُّ الأقوالِ أَنَّ منها المَقبولَ، ومنها المَردودَ، ومنها المَوقوفَ.

فمَنْ عُلِمَ مِن حالِهِ أَنَّهُ لا يُرسِلُ إلا عن ثقةٍ؛ قُبِلَ إرسالُهُ.

ومَن عُرِفَ عنهُ أَنَّهُ يُرْسِلُ عنِ الثِّقَةِ وغيرِ الثِّقَةِ؛ كانَ إرسالُهُ روايةَ عَمَّنْ لا يُعْرَفُ حالُه، فهُو موقوفٌ.

ومَا كانَ مِن المَراسيلِ مُخالِفاً لما رواهُ الثِّقاتُ؛ كانَ مَردوداً.

وإنْ جاءَ المرسَلُ مِن وجهينِ، كُلٌّ مِن الراويَيْنِ أَخَذَ العلمَ عن غيرِ شيوخِ الآخَرِ؛ فهٰذا يدلُّ على صدقِهِ، فإنَّ مثلَ ذٰلك لا يُتَصَوَّرُ في العادةِ تماثُلُ الخطإِ فيهِ، وتعمُّدُ الكَذِبِ...».

قلتُ: ومعَ أَنَّ التحقُّقَ مِن وجودِ هٰذا الشرطِ في كُلِّ مرسلٍ مِن هٰذا النوعِ ليس بالأمرِ الهَيِّنِ؛ فإنَّهُ لو تَحقَّقْنا مِن وجودِهِ؛ فقد يَرِدُ إشكالٌ آخَرُ، وهو أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ كُلٌّ مِن الواسطَتَيْنِ أَوْ أَكثرَ ضعيفاً، وعليهِ يحتملُ أَنْ يكونَ ضعفُهُمْ مِن النوعِ الأَوَّلِ الذي ينجَبِرُ بمثلِهِ الحدَثُ، على ما سَبَقَ

(١) في «الأصل»: «ثلاث»، ولعلَّه من أخطاء النَّسخ أو الطبع.

نقلُهُ عنِ ابنِ الصَّلاحِ ، ويُحتَمَلُ أَنْ يكونَ مِن النَّوعِ الآخَرِ الذي لا يُقَوِّي الحـديثَ بكَثْـرَةِ طُرُقـهِ، **ومَعَ وُرودِ هٰذه الاحتمالاتِ يسقُطُ الاستدلالُ بالحديثِ المُرْسَلِ ، وإنْ تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ**.

وهٰذا التَّحقيقُ مِمَّا لم أَجِدْ مَن سَبَقَني إليهِ، فإنْ أَصبتُ؛ فمِنَ اللهِ تعالى ، وله الشُّكْرُ، وإنْ أَخْطَأْتُ؛ فمِن نَفْسي ، وأَستَغْفِرُ الله مِن ذَنْبي .

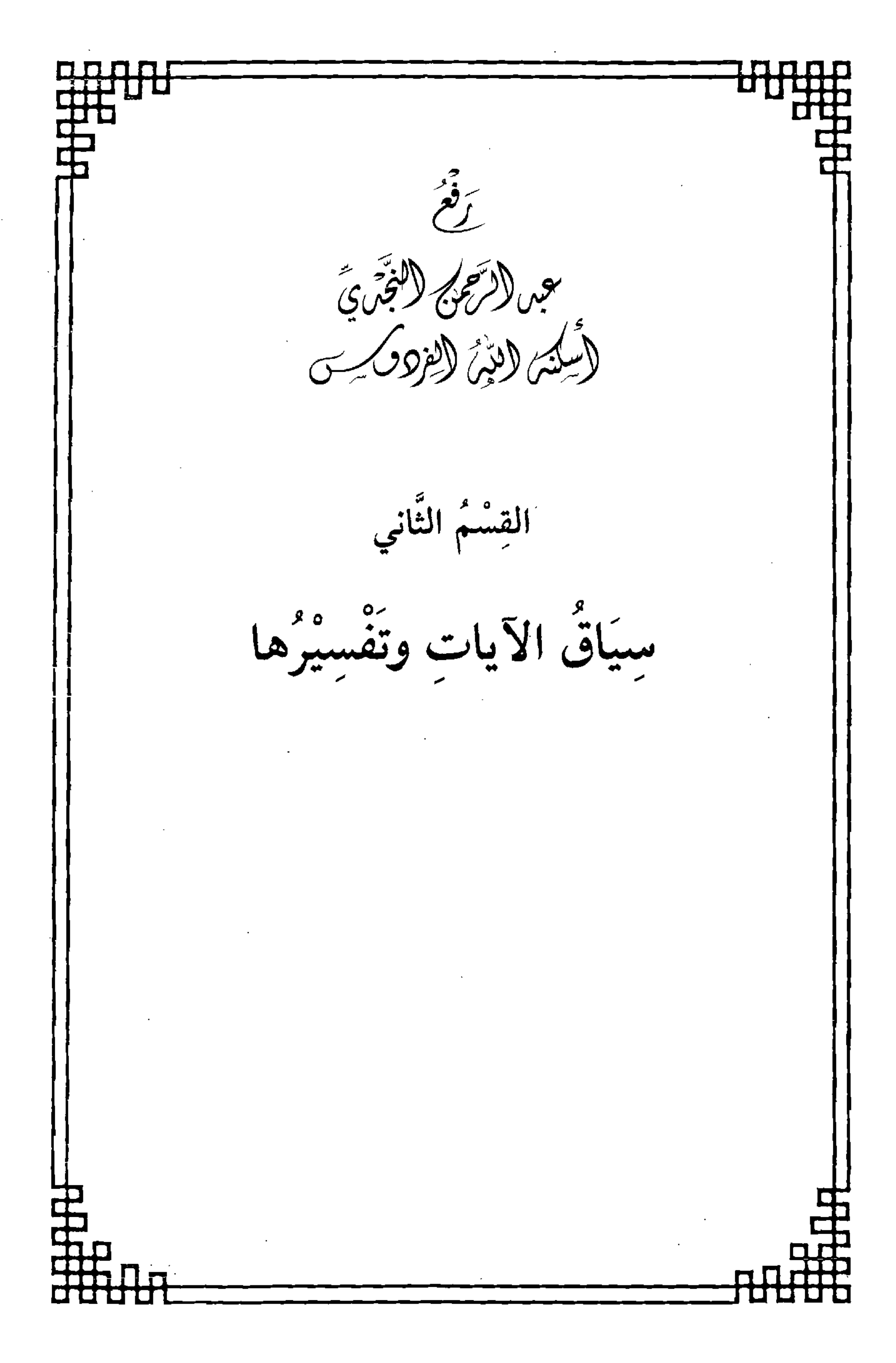
وبالجملةِ؛ فالمانعُ مِن الاستدلالِ بالحديثِ المُرْسَلِ الذي تعدَّدَ مُرْسِلوهُ أَحدُ الاحتمالين :

الأول: أَنْ يكونَ مصدرُ المرسِلين واحداً .

الثاني : أَنْ يكونوا جَمْعاً، ولكنَّهُم جميعاً ضُعفاءُ ضعفاً شديداً» .

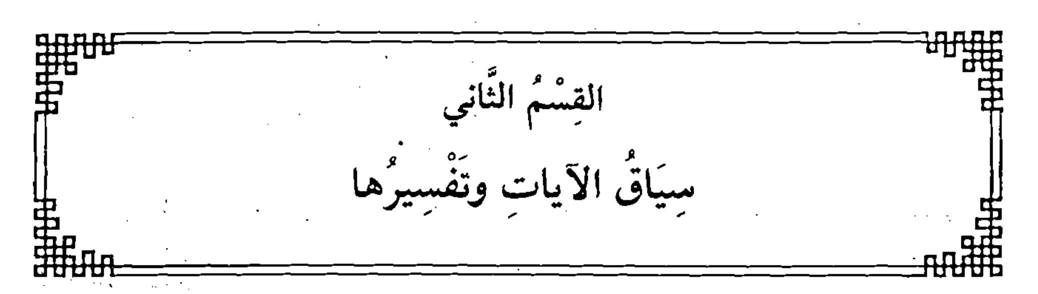
انتهى المُرادُ مِن كلامِهِ ـ مَتَّعَ الله بحياتِهِ ـ.

○○○○○



القِسْمُ الثَّاني

سِيَاقُ الآياتِ وتَفْسِيْرُها



القِسْمُ الثَّاني

سِيَاقُ الآياتِ وتَفْسِيرُها

اعْلَم ـ رحمك الله ـ أَنَّ أَصلَ الكلامِ الوارِدِ في هٰذه القصَّةِ، إِنَّما هو في آياتِ سورتينِ مِن سُوَرِ القُرآنِ الكريمِ :

السُّورةُ الأولى: سورةُ الحَجِّ [٥٢ ـ ٥٤]، وذٰلك في قولِه سبحانَه :

﴿وما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ ولا نَبيٍّ إِلَّا إِذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللهُ ما يُلْقِي الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ واللهُ عَليمٌ حَكِيمٌ . لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطانُ فِتْنَةً للَّذينَ في قُلوبِهِمْ مَرَضٌ والقَاسِيَةِ قُلوبُهُمْ وإِنَّ الظَّالمينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعيدٍ . ولِيَعْلَمَ الَّذينَ أُوْتُوا العِلْمَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنوا بِهِ فتُخْبِتَ لهُ قُلوبُهُمْ وإِنَّ اللهَ لَهَادِ الَّذينَ آمَنُوا إِلى صِرَاطٍ مُسْتَقيمٍ﴾ .

السُّورَةُ الثَّانيةُ: سورة النَّجْمِ [١٩ ـ ٢٣]، وذٰلك في قولِه عزَّ شأْنُهُ :

﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ والعُزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى . أَلَكُمُ الذَّكَرُ ولَهُ الأُنْثَى . تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى . إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوها أَنْتُمْ وآباؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ ولَقَدْ جاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الهُدَى﴾ .

قالَ العلاَّمَةُ الشنْقيطِيُّ في «رحلة الحجِّ إلى بيتِ اللهِ الحرامِ» (ص ١٢٨):

«اعلَمْ - أَوَّلاً - أَنَّ التمَنِّي في هذه الآيةِ فيهِ للعُلَماءِ وَجْهانِ:

أَحَدُهُما: أَنَّهُ هو التَّمَنِّي المَعْروفُ الذي أداتُهُ (ليتَ).

والثَّاني: أَنَّ معناهُ: التِّلاوةُ، والعربُ تقولُ: (تَمَنَّى)؛ إذا تَلا، وتَمَنَّى القراءَةَ أُمْنِيَّةً.

ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ في عُثمانَ بنِ عَفَّانَ - رضيَ اللهُ عنهُ -:

تَمَنَّى كِتَابَ اللهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ وآخِرَها لاقَى حِمَامَ المَقادِرِ

وقولُ الآخَرِ:

تَمَنَّى كِتَابَ اللهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ تَمَنِّيَ دَاوُدَ الزَّبُورَ عَلَى رِسْلِ

فمَعْنى (تَمَنَّى) في البيتينِ: تَلا وقَرأَ.

وعلى هذا أكثرُ المُفَسِّرينَ.

وفي «صحيح البُخاري» عن ابن عبَّاسٍ أَنَّهُ قال:

«﴿إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ﴾؛ إذا حَدَّثَ أَلْقَى الشَّيْطانُ في حَدِيثِهِ».

وعلى هذا؛ فمعنى الآيةِ الكَريمةِ: ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ رَسُولاً وَلا نَبِيًّا﴾؛ إلا وحالُهُ أَنَّهُ إذا قَرأَ شَيئاً مِن الآياتِ؛ أَلْقَى الشَّيطانُ في أُمْنِيَّتِهِ - أَيْ: قِراءَتِه - الشُّبَهُ والوَساوِسَ والتَّخَيُّلاتِ؛ لِيَصُدَّ النَّاسَ عنها.

أو أَلقى الشَّيطانُ في القِراءَةِ ما ليسَ مِنْها مِمَّا يَرْضَى بهِ الكُفَّارُ، ثُمَّ يُبْطِلُ اللهُ إلقاءَ الشَّيطانِ، ويُثَبِّتُ آياتِهِ مُحْكَماتٍ بَيِّناتٍ.

وعَلى القَولِ بأَنَّ (تَمَنَّى) معناه: أَرادَ أو أَحَبَّ؛ فالمعنى: وما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ رَسُولاً ولا نَبياً؛ إلا وحالُهُ أَنَّهُ إِذا أَحبَّ شَيْئاً واشْتَهاهُ وحَدَّثَ بهِ نفسَهُ مِمَّا لم يُؤمَرْ بهِ؛ أَلْقى الشَّيطانُ في أُمْنِيَّتِهِ، أَيْ: مُرادِهِ ومُشْتَهاهُ، وما مِنْ نَبيٍّ إلَّا تَمَنَّى أَنْ يُؤمِنَ قَوْمُهُ، ولا تَمَنَّى نبيٌّ ذٰلك إلا أَلقى الشيطانُ في أُمنيَّتِه.

والمُرادُ بالنسخِ في قولِه: ﴿فَيَنْسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطانُ﴾: النَّسخُ اللُّغَوِيُّ الذي هُوَ الإِزالَةُ والإبطالُ، لا النَّسْخُ الشَّرعِيُّ الذي هو: رَفْعُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بخطابٍ جديدٍ، أو: بيانُ انقضاءِ زَمَنِ العَمَلِ بهِ؛ لأَنَّ ما أَلقاهُ الشيطانُ ليس بحُكْمٍ، حتَّى يكونَ رفعُهُ نسخاً شرعيّاً، بل هُوَ باطلٌ أَبْطَلَهُ اللهُ وأَزالَهُ» ا. هـ.

وقالَ ابنُ القَيِّمِ في «إغاثة اللهفان» (١ / ٩٣):

«والسَّلَفُ كلُّهم على أَنَّ المَعْنى: إذا تَلا أَلقَى الشَّيْطانُ في تِلاوَتِه».

«فتأْويلُ الكلامِ إِذاً: وما أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ مِن رَسولٍ وَلا نَبيٍّ إلا إذا تَلا كِتابَ اللهِ، وقَرَأَ، أَو حَدَّثَ وتَكَلَّمَ؛ أَلقى الشَّيطانُ في كِتابِ اللهِ الذي تَلاهُ وقَرأَهُ، أَو في حَديثِهِ الذي حَدَّثَ بهِ وتَكَلَّمَ، ﴿فَيَنْسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطانُ﴾، يقولُ تعالى: فيُذْهِبُ اللهُ ما يُلْقِي الشَّيطانُ مِن ذٰلك على لِسانِ نبيِّهِ ويُبْطِلُهُ». كما قالَ الإمامُ الطَّبَرِيُّ في «جامع البيان» (١٧ / ١٩٠).

وقال شيخُنا العَلَّامةُ محمد ناصر الدين الألبانيُّ في «نَصْبِ المَجانيقِ» (ص ٤):

«هٰذا هو المعنى المرادُ مِن هٰذهِ الآيةِ الكَريمَةِ، وهِيَ ـ كَما تَرى ـ ليسَ فيها إلا أَنَّ الشَّيطانَ يُلْقي عندَ تِلاوَةِ النبيِّ ﷺ ما يَفْتَتِنُ بهِ الذينَ في قُلوبِهِمْ مَرَضٌ.

ولكنَّ أَعْداءَ الدِّينِ الَّذينَ قَعَدُوا لهُ في كُلِّ طَريقٍ، وتَرَصَّدوا لهُ عندَ كُلِّ مَرْصَدٍ، لا يُرضِيهِم إلاّ أَنْ يَدُسُّوا فيهِ ما ليسَ مِنهُ، ولم يَقُلْهُ رَسولُهُ، فذَكَروا ما سَتَراهُ في الرِّواياتِ الآتيَةِ مِمَّا لا يَليقُ بمَقامِ النُّبُوَّةِ والرِّسالَةِ، وذٰلكَ دَيْدَنُهُم منذُ القَديمِ؛ كما فَعَلوا في غيرِما آيةٍ وَرَدَتْ في غيرِهِ ﷺ مِن الأَنْبياءِ؛ كداودَ وسُلَيمانَ ويُوسَفَ ـ عليهم الصلاةُ والسلامُ ـ، فرَوَوْا في تفسيرِها ما لا يَجوزُ نسبَتُهُ إلى رجلٍ مسلمٍ، فضلاً عَنْ نبيٍّ مُكَرَّمٍ؛ كما هُوَ مُبَيَّنٌ في مَحَلِّهِ مِن كُتُبِ التَّفسيرِ والقَصَصِ.

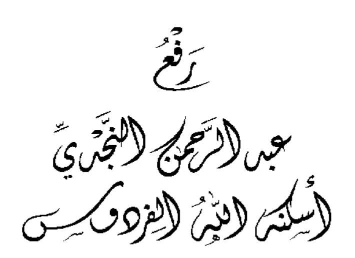
فحَذارِ أَيُّها المُسلِمُ أَنْ تَغْتَرَّ بشيءٍ مِنها، فَتكونَ مِنَ الهَالِكينَ، ودَعْ ما يَريبُكَ إلى ما لا يَريبُكَ[1]؛ كما قالَ نبيُّكَ ﷺ.

﴿وإنَّ اللهَ لَهَادِ الَّذينَ آمَنُوا إلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ﴾» ا. هـ.

قلتُ: وسيأتي لهٰذه الآياتِ الكريمَةِ زيادةُ شرحٍ في القسمِ الخامِسِ إنْ شاءَ اللهُ؛ فانْتَظِرْهُ.

---

(١) قلتُ: أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٨ / ٣٢٧)، والدارمي (٢ / ٢٤٥)؛ عن الحسن بن علي.
وسندهُ صحيحٌ.



القِسْمُ الثَّالِث

تَخْرِيجُ ونَقْدُ مَا وَرَدَ عَنِ الصَّحابَةِ

في قِصَّةِ الغَرانِيقِ

أَوسَعُ مَن أَورَدَ رواياتِ القِصَّةِ وطُرُقَها[1] هُو الإمامُ السُّيوطِيُّ في كتابِهِ «الدُّرُّ المَنْثور في التَّفسيرِ بالمَأْثور» (٦/ ٦٥ - ٦٩ - الطبعة الثانية).

فهـا أَنـا ذَا مُوْرِدٌ الـرِّواياتِ بأَلْفاظِها كَما ذَكَرَها[2]، ثمَّ أُعْقِبُ ذلك بنَقْدِها سنداً، ثم مَتْناً.

فأَقولُ وباللهِ التوفيق:

○○○○○

---

(١) وفاته شيءٌ منها، وقد استدرَكْتُهُ في موضعِهِ بحمد الله.

(٢) لكنْ ليس على نَسَقِ ترتيبه.

المَبْحَثُ الأوَّل

حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ

ولهُ عنهُ رِوَاياتٌ وأَلْفاظٌ:

١ ـ أَخرجَ ابنُ مَرْدَوَيْهِ مِن طريقِ الكَلْبيِّ عنْ أَبي صالحٍ عَنِ ابنِ عباس.

وَمِن طريقِ أَبي بكـرٍ الهُـذَلِيِّ وأَيُّوبَ؛ عن عِكْرِمَةَ عن ابنِ عبَّاسٍ ـ رضي الله عنهُما ـ.

ومِن طريقِ سُليمانَ التَّيْمِيِّ عمَّنْ حَدَّثَهُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ:

«أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قَرأَ سورةَ النَّجْمِ وهُو بمَكَّةَ، فأَتَى على هٰذهِ الآيةِ: ﴿أَفَـرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾، فأَلقى الشَّيطانُ على لِسانِهِ: إِنَّهُنَّ الغَرانِيقُ العُلاَ. فأَنْزَلَ الله: ﴿ومَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ...﴾ الآية».

قلتُ: وهٰذه طرقٌ كُلُّها ضعيفةٌ:

ففي الطَّريقِ الأوَّلِ: الكَلْبِيُّ، واسمُهُ محمَّدُ بنُ السَّائِبِ؛ قالَ ابنُ

عديٍّ في «الكامل في ضُعَفاء الرِّجالِ» (٦ / ٢١٢٧):

«عَـنْ سُفيانَ الثَّـوْرِيِّ: قالَ الكَلْبِيُّ: كُلُّ شيءٍ أُحَـدِّثُ عن أَبي صالحٍ؛ فهُو كَذِبٌ. وقالَ يَحْيى بنُ المُعَلَّى: طَرَحَ زائِدَةُ حديثَ الكَلْبِيِّ. وقالَ السَّعْدِيُّ: أَبو النَّضْرِ الكَلْبِيُّ كذَّابٌ ساقِطٌ. وقالَ النَّسائِيُّ: أَبو النَّضْرِ الكَلْبِيُّ مَتْروكُ الحَديثِ».

وخَتَمَ ترجمَتَهُ بقولِه فيهِ:

«إذا رَوَى عن أَبي صالحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ؛ ففيهِ مناكيرُ، واشتُهِرَ بهِ فيما بينَ الضُّعَفاءِ».

وقالَ الذَّهَبِيُّ في «ديوانِ الضُّعَفاءِ» (رقم ٣٧٢٥):

«كَذَّبَهُ زائِدَةُ وابنُ معينٍ وجماعةٌ».

وقالَ ابنُ الجوزِيِّ في «الموضوعاتِ» (١ / ٤٧):

«وكانَ مِن كِبارِ الوَضَّاعينَ».

وقالَ ابنُ حِبَّانَ في «المجروحينَ» (٢ / ٢٥٣):

«لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ».

وأَوْدَعَـهُ بُرهـانُ الـدِّينِ الحلبِيُّ كتابَهُ «الكَشْفُ الحَثيثُ عَمَّنْ رُمِيَ بوَضْعِ الحَديثِ» (رقم٦٦٧).

قلتُ: **وفي الطَّريقِ الثَّاني**: أَبو بَكْرٍ الهُذَلِيُّ؛ قالَ ابنُ مَعينٍ:

«ليسَ بشَيْءٍ».

وقالَ مرَّةً:

«ليسَ بثقةٍ» .
وقالَ غُنْدَرُ:
«كانَ يَكْذِبُ» .
وقالَ أَبو زُرْعَةَ :
«ضعيفٌ» .
وقالَ النَّسائِيُّ :
«ليسَ بثِقَةٍ، ولا يُكْتَبُ حَديثُهُ» .
وقالَ مرَّةً :
«مَتْروكُ الحَديثِ» .
ومثلَهُ قالَ عليُّ بنُ الجُنَيْدِ .
وقالَ ابنُ المَدينِيِّ :
«ضعيفٌ، ليسَ بشيءٍ» .
وقالَ مرَّةً :
«ضعيفٌ جِدّاً» .
وقالَ أَيضاً :
«ضَعيفٌ ضَعيفٌ» .
وقالَ الدَّارَقُطْنِيُّ :
«مُنْكَرُ الحَديثِ متروكٌ» .

انظرْ: «تهذيب التهذيب» (١٢ / ٤٦)، و«ميزان الاعتدال» (٤ / ٤٩٧)، و«ديوان الضُّعفاء» (رقم ٤٨٧٣)، و«المجروحين» (١ / ٣٥٩)،

و «الضُّعفاء» (٢ / ١٧٧) للعُقَيْلِي، وغيرها.

فإنْ قِيلَ: لكِنَّهُ قَرَنَهُ في الإسنادِ بأيُّوبَ!

فالجَــوابُ: نَعم؛ فأيُّوبُ هُو السَّخْتِيانِيُّ، وهــو ثقــةٌ؛ كمـا قالَ الدَّارَقُطْنِيُّ، وابنُ سعْدٍ، وأبو حاتِمٌ، والنَّسائِيُّ، وغيرُهُم(١).

لكنَّ أَصْلَ الحديثِ عندَ ابنِ مَرْدَوَيْهِ مِن طريقِ أحدِ المَتروكِينَ بهٰذه الطُّرقِ الثَّلاثةِ، فقدْ قالَ الحافِظُ ابنُ حَجرٍ في «فَتْحِ البَارِي» (٨ / ٤٣٩):

«ورواهُ ابنُ مَرْدَوَيْهِ مِن طريقِ **عَبَّادِ بنِ صُهَيْبٍ** عن يحيى بن كَثيرٍ عن الكَلْبِيِّ عن أبي صالحٍ، وعن أبي بكرٍ الهُذَلِيِّ وأيُّوبَ عن عِكْرِمَةَ، و[عن] سُلَيمانَ التَّيْمِيِّ عمَّنْ حَدَّثَهُ؛ ثلاثتُهُم عن ابنِ عبَّاسٍ».

وعَبَّادُ بنُ صُهَيْبٍ؛ أَحَدُ المتروكينَ.

قالَ ابنُ المَدينِيِّ:

«ذَهَبَ حَديثُهُ».

وقالَ النَّسائِيُّ والبُخارِيُّ وغيْرُهُما:

«متروكٌ».

وقالَ ابنُ حِبَّانَ:

«كانَ قَدَرِيّاً داعِيَةً، ومعَ ذٰلك يَرْوي أَشياءَ إذا سَمِعَها المُبْتَدي في هٰذه

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١ / ٣٩٧ ـ ٣٩٩)، و«طبقات ابن سعد» (١ / ٢ / ١٤)، و«المعرفة والتاريخ» (٢ / ٢٣٧)، و«الجرح والتعديل» (١ / ١ / ٢٥٦)، و«سير النبلاء» (٦ / ١٥).

الصِّناعَةِ؛ شَهِدَ لهُ بالوَضْعِ».

وقالَ السَّعْدِيُّ:

«غالٍ في بدعَتِهِ، مُخاصِمٌ بأَباطِيلِهِ».

وقالَ أَبو حاتِمٍ:

«مَتروكُ الحَديثِ، ضعيفُ الحديثِ، تركتُ حديثَهُ».

وقالَ السَّاجِيُّ:

«وكانَتْ كُتُبُه مَلأى مِن الكَذِبِ».

وانظرْ: «لسان الميزان» (٣ / ٢٣٠)، و«ديوان الضُّعفاء» (رقم ٢٠٧٤)[1]، و«الكامل» (٤ / ١٦٥٢)، وغيرها.

قلتُ: **وأَمَّا الطَّريقُ الثالثُ**؛ ففيها ـ زيادةً على ما سبقَ ذِكْرُهُ ـ إبهامُ شيخِ سُلَيمانَ التَّيْمِيِّ، وهي جهالَةٌ ـ وحْدَها ـ تَرُدُّ الحَديثَ.

فكيفَ إِذا كانَ سَنَدُهُ ـ أَصلاً ـ ظُلُماتٍ بعضُها فوقَ بَعْضٍ؟!

○ نَقْدُ مَتْنِ اللَّفْظِ الأَوَّلِ:

[وإِذا ثَبَتَ زَيْفُ سَنَدِ هٰذه الرِّوايةِ؛ فمَتْنُها مُنْكَرٌ زائِفٌ؛ لأَنَّ فيهِ أَنَّ الشَّيطانَ تَسَلَّطَ على رسولِ اللهِ ﷺ، وأَلقى على لِسانِهِ كلماتِهِ الخَبيثَةَ الكاذِبَةَ، ولا شكَّ أَنَّ هٰذا باطِلٌ، بل مُحالٌ؛ لأَنَّهُ يُناقِضُ مَقْصودَ النُّبُوَّةِ، ويُبْطِلُ العِصْمَةَ التي هِيَ دِعامَةُ الثِّقةِ فيما يُبَلِّغُهُ الرَّسولُ عنِ اللهِ تعالى][2].

---

(١) قالَ: «كذَّاب هالك»!

(٢) «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ٤٤).

وقد اضْطُرِبَ في سَنَدِهِ على ابنِ عَبَّاسٍ والرُّواةِ عنهُ؛ فقدْ:

٢ ـ أَخرَجَهُ عبدُ بنُ حُمَيْدٍ عن عِكْرِمَةَ قالَ:

«قَرَأَ رَسولُ اللهِ ﷺ ذاتَ يَوْمٍ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى . أَلَكُمُ الذَّكَرُ ولهُ الأُنْثَى . تِلْكَ إذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾، فأَلْقَى الشَّيطانُ على لِسانِ رَسولِ اللهِ ﷺ: تِلكَ إِذَنْ في الغَرانيقِ العُلا . تلكَ إذَنْ شَفاعةٌ تُرْتَجَى. ففزِعَ رَسولُ اللهِ ﷺ، وجَزِعَ، فأَوْحَى اللهُ إليهِ: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّماواتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً﴾، ثُمَّ أَوْحى إليهِ، ففُرِّجَ عنهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ وَلا نَبيٍّ إلا إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ. . .﴾ إلى قولِهِ: ﴿حَكيمٌ﴾».

فذَكَرَ عِكْرِمَةَ، ولمْ يتَجاوَزْهُ إلى ابنِ عَبَّاسٍ!!

ولمْ أَقِفْ على سَنَدِهِ، وإنْ غَلَبَ على ظَنِّي أَنَّهُ مِن روايةِ أَحدِ المَتْروكينَ المَذْكورينَ في السَّنَدِ الأوَّلِ[1]!!

وسيأْتي في ذِكْرِ أَسانيدِهِ الأُخرى أَنَّها كُلَّها مُتَهافتةٌ مُتهاوِيَةٌ!

○ نَقْدُ مَتْنِ اللَّفْظِ الثَّاني:

[هٰذهِ الرِّوايةُ غَريبَةٌ جدّاً في تَلْفيقِها، وتَكذُّبِها، وهَلْهَلَةِ نَسْجِها الذي يَهْوي بها إلى سَحيقِ البُطْلانِ والبُهْتانِ، فليسَ لها بناءٌ أُسْلوبيٌّ مُتماسِكٌ، وهي ـ كما ترى ـ قَدْ أَبْعَدَتِ النُّجْعَةَ، وأَوْغَلَتْ في الخَيالِ مخالِفَةً سائِرَ

(١) ولم يذكر شيخُنا في «نصب المجانيق» هٰذه الرواية.

رواياتِ الأخْلوقَةِ الغِرْنوقيَّةِ، حيثَ وَضَعَتْ كلماتِ الشَّيطانِ المزعومَةِ في مكانٍ مِن نَصِّها القَلِقِ المضطَرِبِ، يَنْبُو عنها، وتَنْبو عنهُ؛ لأنَّ جميعَ الرِّواياتِ في كَذِبِها وبُطْلانِها تضعُ كلماتِ الشَّيطانِ الكافِرَةَ عَقِبَ قولِ اللهِ تَعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأخْرَى﴾.

وهٰذهِ الرِّوايةُ المُهَلْهَلَةُ وَضَعَتْ كَلماتِ الشَّيطانِ بعدَ ذٰلك بآيتينِ، هُما قولُهُ تعالى في تأْكيدِ توبيخِ المُشركينَ وتَقْريعِهم: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ ولهُ الأُنْثَى . تِلْكَ إذاً قِسْمَةٌ ضِيْزَى﴾، وهٰذا الوضعُ يَدُلُّ على جَهالَةٍ جاهلةٍ، وبلاهَةٍ بَلْهاءَ.

وإذا كانَ وَضْعُ كَلِماتِ الشيطانِ المَزْعومَةِ شَديدَ النُّفْرَةِ في وَضْعِهِ في سائِرِ الرِّواياتِ الكاذبةِ بعدَ قولِه تعالى: ﴿وَمَناةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾؛ لما يَبْدو فيهِ مِن قَلَقٍ واضْطِرابٍ ونُفْرةٍ؛ فهو في وضْعِهِ في هٰذه الروايةِ الباطِلَةِ بعدَ قولِهِ تَعالى: ﴿تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيْزَى﴾ أَشَدُّ نُفْرَةً وقلقاً واضطِراباً؛ لأنَّ الكلمتينِ الخَبيثتَيْنِ قد يُخْدَعُ بهِما لأوَّلِ وهلةٍ نَظَرُ غفُولٍ مِن ذوي البَلَهِ المُغرَّرينَ في وضْعِهِما بعد: ﴿وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأخْرَى﴾؛ لأنَّ التقريعَ في قولِهِ تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى﴾ المفهومَ مِن الاستفهامِ الإنكاريِّ المُسْتَفْتَحِ بهِ فعلُ الاستِخْبارِ السَّاخِرِ من المُخاطَبينَ المُشْرِكينَ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ﴾ لم يَسْتَوْفِ مُؤدَّاهُ، الذي يمنَعُ الإيهامَ أَنْ يَلِجَ إلى ساحَتِه.

وقد يَعْمَدُ مَأفونُ الفِكْرِ إلى تَجْريدِهِ مِن معناهُ البيانِيِّ في إطارِ البلاغَةِ القُرآنيَّةِ، وينقُلُهُ إلى معنى سوقِيٍّ عامِّيٍّ، فيزْعُمُ لهُ أَنَّهُ مجرَّدُ استعلامٍ،

وحينئذٍ يأْتي وَضْعُ الكلِمَتَيْنِ الخَبيثَتَيْنِ مُتَّسِقاً خادِعاً.

وإنْ كانَ هٰذا الإيهامُ لا اسْتِقْرارَ لهُ عندَ النَّظرِ الجائِلِ في رِياضِ البراعةِ البيانيَّةِ؛ فهُو سَرعانَ ما يذهَبُ بَدَداً ويتبَدَّدُ ذهاباً معَ قاصِفاتِ النظرِ الناقدِ المُمحَّصِ.

أَمَّا وضعُ كلماتِ الشيطانِ الفاجِرَةِ ـ كما جاءَتْ في هٰذه الرِّوايةِ المهَلْهَلَةِ بعدَ قولِه تعالى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ ولَهُ الأنْثَى . تِلْكَ إذاً قِسْمَةٌ ضِيْزَى﴾ ـ فهُو وضعٌ غَبِيٌّ جَهولٌ، يدُلُّ على أَنَّ واضِعَهُ ـ على زَنْدَقَتِه وإلحادِهِ ـ لم يَشُمَّ رائِحَةَ نَظْمِ الكلامِ واتِّساقِ نَسَقِهِ، وهو مِن ضَعْفِ التَّفكيرِ، ومهانَةِ الرَّأْيِ، ووَهَنِ المعرفةِ بأَساليبِ الكلامِ وبراعةِ البيانِ واتِّساقِ النَّظْمِ في الكلامِ المُستقيمِ، فَضْلاً عنِ الكلامِ المُعْجِزِ بمكانِ الإنعامِ بمُحافِلِ عَباقِرَةِ البَيانِ.

ذٰلكَ لأنَّ التَّقريعَ المُؤدَّى بهمزةِ الاستفهامِ الإنكاريِّ في قولِه تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى﴾ قد تَأَكَّدَ ورُفِعَ عنهُ احتمالُ الإبهامِ في إرادةِ مُجَرَّدِ الاستخبارِ عندَ أَوَّلِ النَّظرِ، وتعيَّنَ لما سَبَقَ لهُ مِن الإنكارِ المُقْرعِ المُجَبِّهِ بقولِه تعالى، والذي أُعيدَ فيهِ الاستفهامُ الإنكاريُّ بأَداتِهِ نفْسِها: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ ولهُ الأنْثَى﴾، ثم بتسجيلِ أَقْبَحِ الظُّلْمِ عليهِم، ودَمْغِهِم بهِ في الإخبارِ المُعقِبِ للاستفهامِ المُوبِّخِ: ﴿تِلْكَ إِذَنْ قِسْمَةٌ ضِيْزَى﴾.

وحينئذٍ لا يلتَئِمُ في عقلٍ قَطُّ أَنْ يَجيءَ بعدَ هٰذا ذٰلكَ الكَلامُ الخَبيثُ

في مَدحِ الأوْثانِ وجَعْلِها شُفَعاءَ تُرْتَجَى أو تُرْضَى شفاعَتُها؛ لما في ذٰلك مِن الكُفْرِ البُواحِ، ولما فيه مِن مُوافقةِ المُشْرِكينَ على اعتقادِهِم، تلكَ المُوافقةُ المتناقِضَةُ معَ تَقْرِيعِهِم وتَوْبيخِهِم على اعتقادِ أَنَّ هٰذهِ الأوْثانَ شُفَعَاؤهُم عندَ اللهِ.

ومِن ثَمَّ كانَ سِياقُ هٰذهِ الرِّوايةِ المُهَلْهَلَةِ عنوانَ كَذِبها، وبُطْلانِها، وبَلاهَـةِ واضِعيها مِن الزَّنادِقَةِ المُلْحِدينَ، ولو رُكِّبَ لها أَلفُ سَنَدٍ بآلافِ الأسماءِ اللاَّمِعَةِ بهالاتِ الإكبارِ!

ولا مَعْنى ـ لهٰـذا البيانِ التَّحليليِّ ـ لأنْ نقفَ عنـدَ إقحـامِ الروايةِ المُهَلْهَلَةِ أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ فَزِعَ وجَزِعَ، إذْ لا فَزَعَ ولا جَزَعَ؛ لأَنَّهُ لا يُوجَدُ سَببٌ للفَزَعِ والجَزَعِ.

ولا مَعْنى لإقحـامِ قولِه تعالى: ﴿وكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّماواتِ لا تُغْنِي شَفَـاعَتُهُم شَيْئـاً﴾؛ لأنَّـه لا مُناسَبَةَ لهُ إلَّا على حَمْلٍ زِنْدِقِيٍّ كَفُورٍ ـ محـالٌ أَنْ يَجْـرِيَ على لسانِ مسلِمٍ في روايةٍ مُحكَمَةِ النَّسْجِ، صادقَةِ التعبيرِ ـ، ذٰلـك الحمـلُ هو أَنْ يكـونَ القـرآنُ العـظيمُ قد جاءَ بتصـديقِ المُشْرِكينَ في اعتقادِهِم أَنَّ هٰذهِ الأوثانَ والأصْنامَ ـ التي وَصَفَها الشَّيطانُ في كَلِمَتِهِ الخَبيثَةِ بأَنَّها شُفَعاءُ لِعابِدِيها عندَ اللهِ ـ مَلائِكَةٌ تشفَعُ لهُم، ثُمَّ تناقَضَ معَ نفسِهِ، فرَدَّ عليهِم بأَنَّ كثيراً مِن المَلائِكَةِ لا تُغْنِي شفاعَتُهُم شيئاً، وخَصَّ بذلـك مَن في السَّمـاواتِ؛ لِيكونَ ذٰلكَ أَبْلَغَ في رَدْعِ هٰؤلاءِ المُشْرِكينَ، وإبطالِ اعتقادِهِمْ في زَعْمِ أَنَّ أَوثانَهُم ملائكةٌ تشفَعُ لهُم.

ثمَّ تَنْتَهي هٰذه الروايةُ الكاذِبةُ بعدَ هٰذا التَّلْفيقِ والهَلْهَلَةِ إلى ما انْتَهتْ إليهِ سائِرُ أَخواتِها بالكَذِبِ والاختِلاقِ، مِن أَنَّ الله تعالى أَنْزَلَ قولَه تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ﴾؛ لِيُفَرِّجَ عنِ النَّبيِّ ﷺ ما نَزَلَ بهِ مِن الهَمِّ والغَمِّ؛ لِتَقَوُّلِهِ على الله - في زَعْمِ الروايةِ الباطلَةِ - ما لَمْ يَقُلْ، وهٰذا تلبيسٌ وخِداعٌ فاجِرٌ؛ لتغطِيَةِ عُوارِ الكَذِبِ الذي جاءَتْ بهِ الرِّوايةُ؛ كغيرِها مِن رواياتِ الأكْذوبَةِ الغِرْنَوْقِيَّةِ البَلْهاءِ](١).

○○○○○

وقدْ رُوِيَ الحديثُ أيضاً مِن طريقِ أَبي صالحٍ على وَجْهٍ آخرَ، إذْ:

٣ - أَخْرَجَ عَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ مِن طريق السُّدِّيِّ عن أَبي صالحٍ قالَ:

«قامَ رَسولُ اللهِ ﷺ، فقالَ المُشْركونَ: إنْ ذَكَرَ آلِهَتَنا بخَيْرٍ؛ ذَكَرْنا إلٰهَهُ بخيرٍ، فأَلْقى في أُمنِيَّتِهِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى. ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾، إنَّهُنَّ لَفي الغَرانِيقِ العُلا، وإنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى».

قالَ: «فأَنْزَلَ الله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنا من قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ إلا إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ...﴾ الآية.

فقالَ ابنُ عَبَّاسٍ: إنَّ أُمنِيَّتَهُ أَنْ يُسلِمَ قومُهُ».

قلتُ: والسُّدِّيُّ هو إسماعيلُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ بنِ أَبي كريمَةَ، وهُو السُّدِّيُّ الكَبيرُ.

---

(١) «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ٤٤).

وقدْ ضَعَّفَهُ ابنُ مَعينٍ، وابنُ مَهْدي .

وقالَ ابنُ مَعينٍ :

«في حَديثِهِ ضَعْفٌ» .

وقالَ السَّعْديُّ :

«هو كَذَّابٌ شَتَّامٌ» .

وقالَ أَبو زُرْعَةَ :

«لَيِّنٌ» .

انظر: «الجرح والتعديل» (١ / ١ / ١٨٤)، و«الكامل» (١ / ٢٧٤)، و«ضُعَفاء العقيليّ» (١ / ٨٧)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ١٣٢)، و«الميزان» (١ / ٢٣٦) .

قالَ الحافِظُ أَبو يَعْلى الخَليلِيُّ في «الإِرشاد في عُلماء البِلاد» (ق ٥٠ / أ) ـ أَثناءَ كَلامِهِ عَن «تَفْسير السُّدِّي» ـ:

«لكنَّ «التَّفْسيرَ» الذي جَمَعَهُ رَواهُ عنهُ أَسباطُ بنُ نصرٍ، وأَسباطُ؛ لم يتَّفِقوا عليهِ» .

قلتُ: وسيأْتي الكلامُ على أَسباطٍ بعد قليلٍ .

أَمَّا أَبو صالحٍ؛ فهو باذانُ، ويُقالُ: باذامُ، وهُو ضعيفٌ .

عن عمرو بن قيسٍ قالَ :

«كانَ مُجاهِدٌ يَنْهَى عن أَبي صالحٍ باذَانَ» .

وعن الإِمامِ أَحمدَ قالَ :

«كانَ عبدُ الرحمٰنِ بنُ مَهْدي تَرَكَ حديثَ أَبي صالحٍ باذامَ، وكانَ في كِتابي: عنِ السُّدِّيِّ عن أَبي صالحٍ، فترَكَهُ، ولم يحَدِّثْنا بهِ».

وقالَ النَّسائيُّ:

«ليسَ بثِقَةٍ»[1].

وضعَّفَهُ جماعةٌ كبيرةٌ مِن أهلِ العلمِ: العُقَيْلِيُّ، وابنُ عَدِيٍّ، والجُوزَجانِيُّ، وأَبو العَرَبِ القيروانِيُّ، وابنُ الجَارودِ، وأَبو أَحمدَ الحاكِمُ، وعبدُالحَقِّ الإِشبيلِيُّ، والسَّاجِيُّ، وابنُ البَرْقِيِّ، وأَبو القاسِمِ البَلْخِيُّ، وأَبو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ، وابنُ حِبَّانَ البُسْتِيُّ، وابنُ الجَوْزِيِّ، والذَّهَبِيُّ.

انظر: «طبقات ابن سعد» (٥ / ٣٠٢)، و«التاريخ الكبير» (٢ / ١٤٤)، و«الجرح والتعديل» (٢ / ٤٣١)، و«المجروحين» (١ / ١٨٥)، و«الميزان» (١ / ٢٦٦)، و«تهذيب الكمال» (٤ / ٧)، و«تهذيب التهذيب» (١ / ٤١٦)، وغيرها.

○ نَقْدُ مَتْنِ اللَّفظِ الثالِثِ:

[هٰذهِ روايةٌ تُنادي على نفسِها بالبُطلانِ، فقولُ أَبي صالحٍ: «قامَ رَسولُ اللهِ ﷺ»؛ لا يُدْرَى ما المُرادُ منهُ؟

وهو محتَمِلٌ لإِرادةِ القيامِ إِلى الصلاةِ، وهو موطِنٌ لقراءةِ القُرآنِ.

---

(١) كذا في «تهذيب الكمال» (٤ / ٧)، ورجَّح الذهبي في «السِّيَر» (٥ / ٣٧) أنَّ الصواب: «ليس بقوي»، وقد فاتَ هٰذا الترجيحُ صديقَنا الدكتور بشار معروف في تعليقه على «التهذيب»!

ويُحْتَمَلُ: قامَ على رُؤوسِ المُشْرِكينَ يَدْعوهُم إلى اللهِ تعالى، وتوحيدِهِ، وخَلْعِ الأندادِ والشُّركاءِ؛ كما هُو دَأْبُهُ ﷺ.

ويُحْتَمَلُ غيرُ ذلك.

وقولُ أبي صالحٍ: «فألْقى في أُمْنِيَّتِه: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى. وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾، إنَّهُنَّ لَفي الغَرانيقِ العُلا، وإنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى»: كلامٌ مُلَفَّقٌ؛ لأنَّه خَلَطَ بينَ آياتِ اللهِ تعالى المُنَزَّلَةِ بالوَحْيِ؛ لتوبيخِ المُشْرِكينَ، والتَّنديدِ بآلِهَتِهِم الباطِلَةِ، وذلك قولُ اللهِ تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى. وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾، وبينَ ما هُو مَحْضُ الكَذِبِ والافتِراءِ على اللهِ وكتابِهِ ونبيِّهِ ﷺ، وذلك قولُ الزَّناديقِ: إنَّهُم لَفي الغَرانيقِ العُلا، وأنَّ شفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى.

وجَعَلَ هذا كُلَّهُ مُلْقىً في أُمنِيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وقد أُبْهِمَ المُلْقِي.

وهذا الإبهامُ خِدعةٌ زَندِقِيَّةٌ للإيهامِ بأنَّ هذا كُلَّهُ مُلقىً إلى رسولِ اللهِ ﷺ عن طَريقِ الوَحْيِ.

ويدُلُّ لهذا أنَّ الرِّوايةَ لم تَذْكُرْ تَصْويبَ جبريلَ لِما نَزَلَ بهِ مِن الوَحْيِ الصَّادِقِ، وهذا مِن أَبْطَلِ الباطِلِ، وأَفْجَرِ الكُفْرِ.

فهذه روايةٌ كاذِبةٌ لا تُساوي عَفْطَةَ عَنْزٍ!][1]!

○○○○○

(١) «محمد رسول الله» (٢ / ٣٨).

ورُوِيَ الحَديثُ نفسُهُ على وجهٍ ثالثٍ؛ فقد:

٤ ـ أخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ عن السُّدِّيِّ قالَ:

«خَرَجَ النبيُّ ﷺ إلى المسجِدِ لِيُصَلِّيَ، فبينما هُو يقرأُ إذ قالَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَناةَ الثَّالِثَةَ الأخْرى﴾، فألقى الشَّيطانُ على لِسانِهِ، فقالَ: تلكَ الغَرانِقَةُ العُلاَ، وإنَّ شفاعَتَهُنَّ تُرْتَجى. حتى إذا بلغَ آخِرَ السورةِ؛ سَجَدَ وسَجَدَ أصحابُهُ، وسجَدَ المُشْرِكونَ لِذِكْرِهِ آلِهَتَهم، فلمَّا رفَعَ رأسَهُ؛ حَمَلوهُ، فاشْتَدُّوا بِهِ بينَ قُطْرَيْ مَكَّةَ، يقولُونَ: نَبِيُّ بني عَبْدِ مَنافٍ، حتى إذا جاءَهُ جِبريلُ؛ عَرَضَ عليهِ، فقَرَأَ ذَيْنِكَ الحَرْفَيْنِ، فقالَ جبريلُ: مَعاذَ اللهِ أَنْ أكونَ أَقرأْتُكَ هذا؟! فاشتَدَّ عليهِ، فأَنْزَلَ اللهُ يُطَيِّبُ نفسَهُ: ﴿وَما أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ . . .﴾ الآياتِ».

قُلْتُ: فها هُوَ مَرْوِيٌّ هنا عنِ السُّدِّيِّ، لم يُجاوِزْهُ!!

وهُو هكذا مُعْضَلٌ، على ضَعْفِ السُّدِّيِّ؛ كما سبقَ بيانُه مُفَصَّلاً.

ومعَ ذلك؛ فلهُ علَّةٌ ثالثةٌ؛ فقد قالَ الحافظُ في «فتح الباري» (٨ / ٤٣٩):

«وأوردهُ ابنُ أبي حاتمٍ مِن طريقِ أسباط عنِ السُّدِّيِّ».

قلتُ: وأسباطُ هو ابنُ نَصْرٍ، الذي سَبَقَتِ الإشارةُ إليهِ في كَلامِ أبي يَعْلَى الخَليلِيِّ، وهو ضعيفٌ.

قالَ حرْبُ بنُ إسماعيلَ:

«قلتُ لأحمدَ: كيفَ حديثُهُ؟ قالَ: ما أَدْري! وكأَنَّه ضعَّفَهُ».

وقالَ أبو حاتمٍ:

«سمعتُ أَبا نُعَيْمٍ يُضَعِّفُ أَسْباطَ بنَ نَصْرٍ، وقال: عامَّتُهُ[1] سَقْطٌ مقلوبُ الأسانيدِ».

وقالَ النَّسائِيُّ:

«ليسَ بالقَوِيِّ».

وضعَّفه الحاكمُ، والسَّاجِيُّ، وأَبو العَرَبِ القَيْرَوانِيُّ.

ووثَّقَهُ بعضُهُم[2]!

○ نَقْدُ مَتْنِ اللَّفظِ الرَّابعِ:

[ليتَ القَلَمَ الذي أُرْغِمَ على حِكايةِ هٰذا الغُثاءِ العَفِنِ في عَرْضِ هٰذهِ الرِّواياتِ المُهَلْهَلَةِ الباطِلَةِ في أُكذوبَةِ الغَرانيقِ البَلهاءِ - مُسْتَغْفِراً باكِياً - يتأَتَّى لهُ أَنْ يَضْحَكَ في غَمْرَةِ الأسى والحُزْنِ على ضياعِ عُقولِ الذينَ فَقَدوا خصائصَ إنسانِيَّتِهم، فهَرَفوا بكُلِّ مُتَهافِتٍ سقيمٍ مِن الرِّواياتِ؛ إرضاءً لعواطِفِ الحِقْدِ الأسودِ الذي أُفْعِمَتْ بهِ قلوبُهم المريضةُ، شَنَفاً لهٰذا الدِّينِ القَيِّمِ، دينِ الإسلامِ القَويمِ، الذي أُرْسِلَ به سَيِّدُ المُرسَلينَ، وإمامُ المُتَّقينَ، محمدٌ الأمينُ ﷺ.

---

(١) أي: عامَّةُ حديثِه.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢ / ٣٥٧)، و«ميزان الاعتدال» (١ / ١٧٥).

وليتَ هٰذا القلمَ يستطيع أَنْ يُرَبِّتَ على أكتافِ البُلْهِ المُغَفَّلينَ، المُتَكَثِّرينَ مِن تَلَقُّفِ كُلِّ سواءٍ في رواياتٍ داحِضَةٍ مِن كُلِّ مَن هَبَّ ودَبَّ، إشفاقاً عليهِمْ مِن هَوْلِ ما اجْتَرَحُوا، وأشفاقاً على عُقولِهم التي قَبِلَتْ هٰذه الرِّواياتِ الباطِلَةَ، فسَوَّدوا بسوادِها بياضَ غَفْلَتِهم لِسلامَةِ صُدورِهم، ليتَ وليتَ!!

بيدَ أَنَّ الأمرَ أمرُ عقيدةٍ وإيمانٍ، وأَمرُ دينٍ وإسلامٍ، وأمرُ أُمَّةٍ تنتشِرُ في أَقطارِ الأرضِ، وفي أَدمِغَتِها توقيرٌ وقداسةٌ لناقِلي رواياتِ عقيدتِها وشرائعِ دينِها، بل هُو أمرُ هدايةٍ هاديةٍ مُنْجِيَةٍ مِن عذابِ اللهِ، أَو ضلالَةٍ ضالَّةٍ مُضِلَّةٍ مُوْبِقَةٍ، أَو أَمرُ عُقولٍ عاقِلَةٍ تفقَهُ ما تقولُ وما يُقالُ لها، أَو أَمرُ نَزَغاتٍ شيطانِيَّةٍ عاتِهَةٍ تَطْغى على الفكرِ فتُفْسِدُه، أَو أَمرُ كتابٍ أَنزلَهُ اللهُ بالحقِّ وللحقِّ، على رسولٍ خَتَمَ اللهُ برسالتِه رسالاتِ السَّماءِ، فعَصَمَهُ أَنْ يتَقَوَّلَ عليهِ شيئاً يَبهَتُ بِه كمالَ إِلٰهِيَّتِه.

فلا مَكانَ للأضاحيكِ المَاجِنَةِ.

ولا مَحَلَّ فيهِ للمَجانَةِ العابِثَةِ.

ولا مواضِعَ للمُجامَلَةِ والمُداهَنَةِ.

ولا سبيلَ فيهِ لِمراعاةِ فُلانٍ وفُلانٍ، أَو إِغْضاءٍ عن هَيَانِ بنِ بَيان!

فهُو جِدٌّ كُلُّهُ، لا يقبَلُ الهَزَلَ والهِذْيانَ، ولا هُجْرَ القَوْلِ والخُرافاتِ.

ولا تَلِجُ إلى ساحَتِهِ الأساطيرُ والأُبطولاتُ.

ولا يرضى بالسُّكوتِ عن المَساسِ بأُصولِهِ الإيمانيَّةِ، ولو كانَ ذٰلك

المَساسُ مُغلَّفاً بأَغْلِفَةِ تحريفِ التَّأْويلِ والإدْهانِ، أو هالاتِ الأسماءِ وطَنْطَنَةِ الأتباعِ.

هٰذه الروايةُ الممسوخَةُ أكثرُ رواياتِ الأكذوبةِ الغِرْنَوقيَّةِ البلهاءِ المتهاويةِ عَبَثاً وتَلاعُباً صبيانِيّاً وتفاهةً فكْريَّةً.

فهِيَ مِن أغربِ رواياتِ الأخْلوقَةِ الكاذبةِ، فيما جاءَتْ بهِ مِن الحركةِ البهلوانِيَّةِ المضحِكَةِ المبكِيَةِ، السخيفَةِ المستسخَفَةِ، التي لم تعْرفْها قطُّ المجتمعاتُ إذ ذاكَ، والتي لا تُصَدِّقُها عقولُ الأطفالِ العابثِينَ؛ فَضْلاً عنِ الرِّجالِ العُقلاءِ العالمينَ.

والسُّدِّيُّ ـ صاحِبُها، وحامِلُ لواءِ إرسالِها، والمُتَوَلِّي كِبْرَ إسنادِها إليهِ ـ قد قالَ فيهِ أئمَّةُ الجرحِ كلمَتَهُم الفاصِلَةَ، وإليها المَرْجِعُ والمصيرُ إذا صحَّ الحمْلُ عليهِ، **ونحنُ لا نعتَقِدُ أنَّ أحداً مِن أهلِ الإسلامِ رَوى شيئاً ـ أيَّ شَيءٍ ـ مِن أُكذوبَةِ الغرانِيقِ البلْهاءِ الفَجُورِ، وإنَّما حُمِلَ عليهِمْ هٰذا الكَذِبُ زوراً وبهتاً لهُم؛ لِيُخْدَعَ بهِ ذَوو البُلْهِ والغَفْلَةِ المتكَثِّرونَ.**

يقولُ السُّدِّيُّ ـ فيما تزعُمُ هٰذه الرِّوايةُ ـ: إنَّ النبيَّ ﷺ خرجَ لِيُصَلِّي في المسجدِ، فبينَما هو يقرأُ (أي في الصَّلاةِ طبعاً) إذ قالَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى . وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾، فألقى الشَّيطانُ على لِسانِه كلمَتَيْهِ الخبيثتَيْنِ، ومضى رسولُ اللهِ ﷺ في قراءَتِه حتى بَلَغَ آخرَ السورةِ، ولم يتَنَبَّهْ قطُّ لِما أَدْخَلَ عليهِ الشَّيْطانُ في قِراءَتِه لآياتِ القُرآنِ مِن سورةِ (النَّجْمِ)، ولمَّا خَتَمَ السورةَ ـ وهُو مكذوبٌ عليهِ! مُلَبَّسٌ في أمرِ قراءَتِه ـ؛ سَجَدَ،

وسجَدَ أصحابُهُ، وسجَدَ المُشْرِكونَ؛ لذِكْرِ آلهَتِهِم.

وهٰذا معناهُ ـ بداهةً ـ أَنَّ المُشْرِكينَ سَمِعوا ذِكْرَ آلهَتِهِم ومَدْحَها والثَّناءَ عليها بأَنَّها شُفَعاؤُهُم عندَ اللهِ! والنبيُّ ﷺ لمْ يتنَبَّهْ لذٰلك! واستمرَّ على اعتقادِهِ أَنَّ الذي أَدْخَلَهُ عليهِ الشَّيطانُ مِن مَدْحِ آلهةِ المُشْرِكينَ قرآنٌ مُنَزَّلٌ عليهِ مِن عندِ اللهِ حتَّى نبَّهَهُ جِبريلُ ـ عليهِ السلامُ ـ حينَ أَتاهُ، وعَرَضَ عليهِ ما جاءَهُ بهِ مِن آياتِ القرآنِ، فقَرَأَ النبيُّ ﷺ ـ فيما تزعُمُ الرِّوايةُ الكاذِبَةُ ـ الحرفينِ اللذينِ أَدخلَهُما عليهِ الشَّيطانُ في العَرْضِ الذي عَرَضَهُ على جبريلَ، وحينئذٍ قالَ لهُ جِبْريلُ ـ عليهِ السلامُ ـ: مَعاذَ اللهِ أَنْ أَكونَ أَقْرَأْتُكَ هٰذا. وحينئذٍ فقط! تنبَّهَ النبيُّ ﷺ إلى أَنَّهُ تقوَّلَ على اللهِ ما لَمْ يَقُلْ! وما لَمْ يَنْـزِلْ بهِ عليهِ الـوَحْيُ، وأنَّهُ أَشركَ الشيطانَ بإدخالِ كلامٍ في كَلامِ اللهِ تعالى، فاشتدَّ عليهِ الأمرُ جِدّاً، واغتمَّ لذٰلك غَمّاً شديداً.

وهُنا تقولُ الروايةُ الكاذِبَةُ: فأَنْزَلَ اللهُ عليهِ يُطيِّبُ نفسَه: ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ﴾ الآياتِ.

إلى هُنـا تكونُ هٰذه الرِّوايةُ زائفةً ماشِيةً في خُطا أُخَواتِها الكاذِباتِ البـاطِـلاتِ ومنْعَرَجاتِها، ولكنَّها لا تَرْضى أَنْ تَقِفَ حيثُ وَقَفْنَ، بل تقفِزُ لتستـأْثِـرَ بمـوقفٍ بهْلَوانِيٍّ مُضْحِكٍ سَخيفٍ، فتقولُ مُسْتَسْخِفَةً للعُقولِ، مُسْتَخِفَّةً لعواطِفِ الأغمارِ مِن جَهلَةِ الغَوْغاءِ وغَوْغاءِ الجَهلَةِ:

فلمَّـا رُفِـعَ رسـولُ اللهِ ﷺ ـ أَيْ: مِن الصلاةِ ـ؛ حَمَلوهُ وطاروا بهِ مشتَدِّينَ بينَ قُطْري مَكَّةَ، جَيْئةً ورَوْحةً، يتنادَوْنَ في بُلْهٍ وبلاهةٍ، وطَيْشٍ

وعَبَثٍ: هٰذا نبيُّ بني عبدِ مَنافٍ؟!

ولمْ تَذْكُـرِ الـروايةُ شيئـاً عنْ مَوْقفِ النبيِّ ﷺ مِن هٰذهِ الحَـركَـةِ البهلوانيَّةِ، ولا شَيئاً عن موقفِ عُمومَتِه، وهُم يرونَهُ مخطوفاً مَحْمولاً على الأعناقِ، مُطافاً بهِ بينَ جَنَباتِ مَكَّةَ، فكيفَ أَسْلَموهُ ولَمْ يَسْتَريبوا في هٰذه اللُّعْبَةِ البهلوانيَّةِ الطائشَةِ المُريبَةِ، وهُم يعْلَمونَ أَنَّ محمَّداً ﷺ مَطْلوبٌ لملإِ قُريشٍ، ينتظِرونَ بهِ فُرصةً تمكِّنُهُم منهُ؟!

هٰذا لونٌ مِن عَبَثِ الرِّواياتِ الأسطوريَّةِ المتكَثِّرةِ، سُقناهُ لا لنَرُدَّهُ، فهو مردودٌ باطلٌ، ولكنْ لأنَّنا رأَيْنا طائفَةً مِن أَهلِ العلمِ تتشبَّثُ ببعْضِ هٰذه الرِّواياتِ؛ اغْتراراً بكثْرَتِها، وتعدُّدِ أَسانيدها، وتحاوِلُ تأْويلَها؛ لِتُثْبِتَ أَنَّ لأقصوصَةِ الغِرْنَوْقيَّةِ أَصلًا لا يجوزُ معهُ إنكارُها وتكذيبُها.

فهٰؤلاءِ هُم الـذينَ نقِفُ معهُم؛ لِئلَّا يُخْدَعَ بكَلامِهم ومكانَتِهم مَن ليسَ لهُ تَعَمُّقُ البحثِ، ومعرفَةُ الغَثِّ مِن السَّمينِ، والطَّيِّبِ مِن الخَبيثِ، والرِّجْسِ مِن الطَّاهِرِ، والحَقِّ مِن الباطِلِ][1].

○○○○○

ورُوِي عنِ ابنِ عبَّاسٍ على وجهٍ آخَرَ:

٥ ـ أَخرَجَهُ البزَّارُ، والطَّبَرانِيُّ، وابنُ مَرْدَوَيْهِ، والضِّياءُ في «المُختارَةِ» بسندٍ رجالُه ثقاتٌ مِن طريقِ سعيدِ بنِ جُبَيرٍ عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ:

---

(١) «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ٦٦).

«إنَّ رسـولَ اللهِ ﷺ قَرأَ: ﴿أَفَـرَأَيْتُمُ الـلاَّتَ والعُـزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾ ، تلكَ الغَرانِيقُ العُلا ، وإِنَّ شفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى . ففَرِحَ المُشْرِكونَ بذٰلك ، وقالوا : قدْ ذَكَرَ آلِهَتَنا . فجاءَ جبريلُ ، فقالَ : اقْرَأْ عليَّ ما جِئْتُكَ بهِ ، فقـرَأَ ﴿أَفَـرَأَيْتُمُ الـلاَّتَ والعُـزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾ ، تلكَ الغَرانِيقُ العُلا ، وإِنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى . فقالَ ـ أَيْ : جِبْرِيلُ ـ : ما أَتَيْتُكَ بهٰذا ، هٰذا مِن الشَّيطانِ . فأَنْزَلَ اللهُ : ﴿وَمَا أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ مِنْ رَسولٍ ولا نَبِيٍّ إلا إِذا تَمَنَّى . . . ﴾ إلى آخرِ الآيةِ» .

قلتُ : كذا قالَ السيوطيُّ : «بسندٍ رجالُهُ ثقاتٌ» ! !

وهو في «مُسْنَد البَزَّارِ» (رقم **٢٢٦٣** ـ كشف الأستار) ؛ قال :

«حدَّثنا يوسُفُ بنُ حمَّادٍ : حدَّثنا أُمَيَّةُ بنُ خالدٍ : حدَّثنا شُعبةُ عن أبي بِشْـرٍ عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ عن ابن عبـاس ـ فيمـا أَحْسِبُ ، أَشُـكُّ[1] في الحديثِ ـ أَنَّ النبيَّ ﷺ كانَ بمكَّةَ . . . : (وذكرَ الحَديثَ)» .

ثم قالَ عَقِبَ روايتِه :

«لا نعلَمُـهُ يُروى بإسنادٍ مُتَّصلٍ يجوزُ ذِكْرُهُ إلا بهٰذا الإِسنادِ ، [ولا نعلَمُ أَحداً أَسندَ هٰذا الحديثَ عنْ شُعْبَةَ عن أَبي بِشرٍ عن سعيدٍ عن ابنِ عبَّاسٍ إلا أُميَّةَ ، ولم نَسْمَعْهُ نحنُ إلا مِن يوسُفَ بنِ حمَّادٍ ، وكانَ ثقةً ، وغيرُ أُميَّةَ يحدِّثُ بهِ عن أَبي بشرٍ عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ مرسلاً][2] ، وإِنَّما يُعْرَفُ هٰذا

---

(١) في «تخريج الكشاف» (ق **١٥٩** / أ) : «الشَّك» .

(٢) استدركته من «تخريج الكشَّاف» (ق **١٥٩** / أ) .

الحديثُ عنِ الكَلْبِيِّ عن أَبي صالحٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وأَمَيَّةُ ثقةٌ مشهورٌ».

وهو في «معجم الطبراني الكبير» (١٤٥٠) مِن طريقِ أُميَّةَ بنِ خالدٍ: حدَّثنا شعبةُ عن أَبي بِشْرٍ عن سعيد بن جُبَيْر؛ لا أَعلمُهُ إلا عن ابنِ عباسٍ . . . (وذَكَرَهُ).

[ورواهُ الضِّياءُ المَقْدِسيُّ في «المختارَةِ» (ق ١٢٠ / ١ - ٢) مِن طريقِ الطَّبرانيِّ وابنِ مَرْدَوَيْهِ مِن طُرُقٍ عن يوسُفَ[1] بهِ][2].

وعزاهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «الكافي الشاف في تخريج أَحاديث الكشَّاف» (ص ١١٤ رقم ٣١) للطَّبَرِيِّ!

ولا أُراهُ إلا وَهَماً ناتِجاً عن الخطإِ في اختصارِ كَلامِ الزَّيْلَعِيِّ في «تخريجِ الكشَّافِ» (ق ١٥٩ / أ)! أو هو خَطَأٌ مطبعيٌّ.

واللهُ أَعلمُ.

وترى إيرادَ السيوطيِّ للحديثِ - كما سبَقَ - دونَ الشَّكِّ!!

وهٰذا منهُ اختصارٌ مُفْسِدٌ أَيضاً!!

ولقد أَوْرَدَهُ على الصَّوابِ تامّاً في «لُبابِ النُّقولِ» (ص ١٥٠)!

قلتُ: وقالَ الهيْثَمِيُّ في «مجْمَعِ الزَّوائدِ» (٧ / ١١٥):

«ورجالُهُ رجالُ الصَّحيحِ»!!

---

(١) هو شيخ البزّار نفسُه.

(٢) «نصب المجانيق» (ص ٥)، وكذا في «تخريج الكشاف» (ق ١٥٩ / ب).

فكأنَّ السيوطيَّ أَخَذَها منهُ!

وهو كلامٌ، وإنْ كانَ صحيحاً مِنْ حيثُ الإجمالُ[1]، لكنَّهُ مُوهِمٌ!

فكثيرٌ مِن النَّاسِ يَخْلِطُ بينَ قولِ القائِلِ: «رجالهُ رجالُ الصَّحيحِ»، أو: «رجالهُ ثقاتٌ»، وقولِهِ: «سندُهُ صحيحٌ»!

قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكَتِ على ابنِ الصَّلاحِ» (١ / ٢٧٤):

«ولا يلزَمُ مِن كونِ رجالِ الإسنادِ مِن رجالِ «الصحيحِ» أن يكونَ الحديثُ الواردُ بهِ صحيحاً؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ فيهِ شُذوذٌ أو عِلَّةٌ».

قلتُ: وحالُ هٰذا الحديثِ مُنْطَبِقٌ على هٰذا التَّقريرِ العلمِيِّ النَّافعِ تماماً، فإنَّ الشَّكَّ الواردَ في رَفْعِ الحديثِ يمنَعُ الباحِثَ مِن الجزمِ بشيءٍ مِن الصِّحَّةِ، ولو إرسالاً! وبخاصَّةٍ في مثلِ هٰذا الحديثِ!

نَقَلَ القاضي عِياضٌ في «الشِّفا» (٢ / ١١٨) عن القاضي بَكْرِ بنِ العَلاءِ المالِكيِّ ـ بعدَ أَنْ ذَكَرَ شيئاً مِن وجوهِ الاختلافِ في حَديثِ الغَرانِيقِ ـ قولَه:

«. . . إلى غيرِ ذٰلكَ مِن اختلافِ الرُّواةِ.

ومَنْ حُكِيَتْ هٰذهِ الحِكايَةُ عنهُ مِن المفَسِّرينَ والتَّابعينَ، لم يُسْنِدْها أَحدٌ منهُم، ولا رَفَعَها إلى صاحِبٍ، وأَكثرُ الطُّرُقِ عنهُم فيها ضعيفةٌ واهِيَةٌ، والمرفوعُ فيهِ حديثُ شُعْبَةَ . . .».

---

(١) انظر ما سيأتي من الكلامِ على أميَّة بن خالد (ص ٩٦)!

ثم ذَكَرَ القاضي عِياضٌ روايةَ البزَّارِ، وتعقَّبَهُ عليها بإيرادِ الشَّكِّ، ثمَّ قالَ:

«فقد بيَّنَ لك أبو بكرٍ ـ رحمه الله ـ أنَّه لا يُعْرَفُ مِن طريقٍ يجوزُ ذِكْرُهُ سوى هٰذا، وفيهِ مِن الضَّعْفِ ما نبَّهَ عليهِ، مَعَ وقوعِ الشَّكِّ فيهِ ـ كما ذَكَرْناهُ ـ الذي لا يُوثَقُ بهِ ولا حقيقةَ معهُ».

ونقلَهُ عنـهُ الزَّيْلَعِيّ في «تخريج الكشَّاف» (ق ١٥٩ / ب)، وعَنْه مُلَخِّصُ كتابِهِ الحافظُ ابنُ حجر[1] في «الكافي الشاف» (ص ١١٤)، ولكنَّه تعقَّبه بقوله:

«أَمَّا ضَعْفُه؛ فلا ضعفَ فيهِ أَصلاً، فإنَّ الجميعَ ثقاتٌ، وأَمَّا الشَّكُّ فيه؛ فقد يُدَّعى[2] تأْثيرُهُ لو [كانَ] فرداً غريباً، لكنَّ غايَتَهُ أَنَّهُ يصيرُ مُرْسلاً».

وكانَ ـ قبلَ ذٰلك ـ قد قالَ:

«وأَخـرَجَهُ ابنُ مَرْدَوَيْهِ مِن طريقِ أَبي عاصمٍ النَّبيلِ عن عُثمانَ بنِ الأَسْودِ عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ؛ نحوَهُ، ولم يَشُكَّ في وَصْلِهِ، وهٰذا أَصحُّ طُرُقِ هٰذا الحديثِ».

قلتُ: وإِسنادُهُ عندَهُ كما يَأْتي:

(١) وقد نسبَ ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص ١١٤) كلامَ المالكيِّ للقاضي عِياض، وهو ينقله عنه!

وتابَعَه شيخُنا في «نصب المجانيق» (ص ٦).

(٢) في «الأصل»: «يجيء»، والتصحيح من حاشية النسخة الخطيَّة من «تخريج الكشاف» (١٥٩ / ب)، وما بين المعكوفين منه.

«حَدَّثَني إبراهيمُ بنُ محمدٍ: حدَّثني أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ عليٍّ المُقْرِىءُ البغداديُّ: حدَّثنا جعفرُ بنُ محمدٍ الطَّيالِسِيُّ: حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ عَرْعَرَةَ: حدَّثنا أبو عاصمٍ النَّبيلُ: حَدَّثَنا عُثمانُ بنُ الأسودِ عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ عن ابنِ عبَّاسٍ أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ. .. (فَذَكَرَهُ)».

كذا في «تخريجِ أَحاديثِ الكَشَّافِ» (ق ١٥٩ / ب).

ورواهُ مِن طريقِهِ [الضِّياءُ المقدِسِيُّ في «المُختارةِ» (٦ / ٢٣٥ / ١)][(١)].

ورجالُه كلُّهُم ثقاتٌ سوى أَبي بكرٍ المُقرىء؛ فقد تَرْجَمَهُ الخطيبُ في «تاريخِ بغداد» (٣ / ٦٨ - ٦٩)، ولم يذْكُرْ فيهِ جَرحاً ولا تَعْديلاً!

فهُو إلى الجهالَةِ أَقربُ.

ومع هٰذا وذاكَ، فالرَّاجِحُ أَنهُ مرسلٌ:

فقدْ رواهُ الواحِديُّ في «أَسبابِ النُّزولِ» (ص ٣٥٩) مِن طريقِ يحيى ابن سعيد القَطَّان عن عُثمان بن الأسود عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ مُرْسَلاً.

وهو الرَّاجحُ؛ كما سيأتي تحقيقُه في الوجهِ الآتي برقم (٦).

○ نَقْدُ مَتْنِ اللفظِ الخامِسِ:

[وفي هٰذه الرِّوايةِ مخالَفَةٌ لسابِقَتِها في نَصِّ الكلمةِ الخَبيثَةِ المُزَوَّرَةِ.

ففي الرِّوايةِ السابقةِ جاءَ النَّصُّ هٰكذا: «إِنَّهُنَّ لَفي الغَرانيقِ العُلا»،

---

(١) «نصب المجانيق» (ص ٨).

وفي هٰذه الروايةِ جاءَ النَّصُّ هٰكذا: «تلكَ الغَرانِيقُ العُلَا».

وفي الـروايةِ الأولى: «قامَ رسولُ اللهِ ﷺ، فقالَ المُشْرِكونَ: إنْ ذَكَرَ آلِهَتنـا بخيرٍ، فأُلقيَ في أُمْنيَّتِـه: ﴿أَفَـرَأَيْتُمُ اللاّتَ والعُزَّى. ومَناةَ الثَّالِثَةَ الأخْرَى﴾، إنَّهُنَّ لَفي الغَرانيقِ العُلا، وإنَّ شفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى».

هٰكذا متَّصِلةً بالآيتينِ القرآنيَّتَيْنِ قبلَها.

وهٰذا يُفيدُ أنَّ النبيَّ ﷺ قرَأَ هاتَيْنِ الكَلِمَتَيْنِ الخَبيثَتَيْنِ مُتَّصِلَتَيْنِ بآيتي القرآنِ الكريمِ على أنَّهُما قرآنٌ أُنْزِلَ بهِ الوحيُ، واعْتَقَدَ ذٰلك، ولم ينزِلْ عليهِ جبريلُ لتصويبِ الوحيِ وإبطالِ ما عَداهُ مِن كلامِ الزَّنادقةِ الأخبثينَ!!

وإنَّما نزلَتِ الآيةُ لِتُبَيِّنَ سُنَّةً مِن سُنَنِ اللهِ في أنبيائِه ورُسلِه، وتسليطَ الشيطانِ عليهِمْ، حتى يَتَقوَّلوا على اللهِ ما لَمْ يَقُلْهُ لهُم.

وفي الروايةِ الثانيةِ - التي زَعَمَ السُّيوطيُّ ثقةَ رجالِ سنَدِها - أنَّ ابنَ عباسٍ قالَ: «قرأَ رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى. ومَناةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾، تلكَ الغَرانِيقُ العُلا، وإنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى».

هٰكذا مُتَّصلَةً بآيتي القرآنِ الحكيمِ قبلَهُما، وأنَّ النبيَّ ﷺ هو الذي قَرَأَ ذٰلكَ، فخَلَطَ بينَ ما نَزَلَ عليهِ الوحيُ، وبينَ ما لم يَنْزِلْ بهِ!

وإنَّما هُو مِن الكذبِ الخَبيثِ.

والرِّوايتانِ - موثوقةُ السندِ في زعْمِ مُوَثِّقيها، ومُهملةُ التوثيقِ - مُتَّفِقتانِ على التقـوُّلِ على رسـولِ اللهِ ﷺ أنَّـهُ قرأَ آيتيِ القرآنِ الحكيمِ في ذَمِّ الأوثانِ، وتوبيخِ الوَثَنِيِّينَ المشركينَ، وأنَّهُ وَصَلَهُما بالكلمةِ الكاذبةِ الخبيثةِ

في مَدْحِ الأوثانِ!

وهٰذا أَكذَبُ الكَذِبِ على رسولِ اللهِ ﷺ، يَتَبَوَّأُ متَقَوِّلُهُ مقعَدَهُ مِن النَّارِ.

وقدْ خَلَتِ الروايةُ الأولى مِن ذِكْرِ مَجيءِ جِبريلَ ـ عليهِ السلامُ ـ لتنْبيهِ النبيِّ ﷺ على ما زُعِمَ عليهِ أَنَّهُ أَدْخَلَ في كَلامِ اللهِ ما ليسَ منهُ.

وتصحيحُ النَّصِّ القرآنيِّ؛ كما جاء في الروايةِ الثانيةِ مِن أَنَّ جِبريلَ جاءَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، وقالَ لهُ: اقْرَأْ عليَّ ما جِئْتُكَ بهِ، فقرأَ عليهِ آيتَي الأوثانِ المُوَبِّخَتَيْنِ للمُشْرِكينَ، ووَصَلَهُما بما زَعَمَ مِن الكلمتَيْنِ الخبيثتَيْنِ في مَدْحِ الأوْثانِ، فنبَّهَهُ جِبريلُ ـ عليهِ السلامُ ـ أَنَّهُ ما جاءَهُ بهاتينِ الكلمتينِ الكاذبتينِ، وبيَّنَ لهُ أَنَّهما ليستا مِن القُرآنِ، وقالَ لهُ: ما أَتيْتُكَ بهٰذا، هٰذا مِن الشَّيطانِ.

وهٰذا كلُّهُ يقتضي بَداهَةً أَنَّ هٰذه الروايةَ الباطلةَ ـ كسابِقاتِها ـ تَنْسِبُ إلى سيِّدِ المُرْسَلينَ ﷺ أَنَّهُ لم يُمَيِّزْ بينَ كلامِ اللهِ تعالى الحَكيمِ المُحْكَمِ وكلامِ الشَّيطانِ الكَذوبِ المُضَلِّلِ، وأَنَّهُ ﷺ مَكَثَ على اعتقادِ قرآنيَّةِ كلامِ الشيطانِ حتى جاءَهُ جِبريلُ ـ عليهِ السلامُ ـ فنبَّهَهُ وبيَّنَ لهُ أَنَّ هٰذا مِن الشَّيطانِ!

وهٰذا أَبشعُ الافتراءِ على اللهِ ورسولِهِ، افتراءٌ يهْدِمُ الرِّسالَةَ مِن أَساسِها.

والروايةُ الأولى مثلُ أُخْتِها في البُطلانِ، تقتضي ما اقْتَضَتْهُ، وتَزيدُ

عليها أنَّها خَلَتْ مِن تنبيهِ جبريلَ.

فأَيُّ ثقةٍ تبقى بعدَ ذٰلك في أيِّ نَصٍّ مِن آياتِ القُرآنِ الحَكيمِ المُحْكَمِ ؟! لأنَّ الاحتمالَ قائمٌ في كُلِّ نَصٍّ، ولا سيَّما على الروايةِ الأولى، حيثُ لا تَنْبيهَ مِن مَلَكِ الوَحْيِ على صِحَّةِ النصِّ المُنَزَّلِ مِن عندِ اللهِ، ولو ذَكَرَ التَّنبيهَ؛ لاحْتَمَلَ، فلا يُرْفَعُ المَحذورُ][1].

وهٰذا وحدَهُ كافٍ في نقضِ القِصَّةِ مِن أُسِّها؛ لما اتَّفَقَ عليهِ العُقلاءُ العُلَماءُ مِن كَمالِ الثِّقَةِ المُطْلَقَةِ في كِتابِ اللهِ سُبحانَه المَحْفوظِ بحفْظِ رَبِّنا جَلَّ شَأْنُهُ لهُ.

○○○○○

ومِمَّا يرجِّحُ روايةَ الإرسالِ أنَّهُ رُوِيَ مُرسَلاً مِن وجهٍ آخَرَ:

٦ ـ أخرجَ ابنُ جريرٍ، وابنُ المُنْذِرِ، وابنُ أبي حاتمٍ، وابنُ مَرْدَوَيْهِ؛ بسندٍ صحيحٍ[2] عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ قالَ:

«قرأَ رسولُ اللهِ ﷺ بمكَّةَ (النَّجمَ)، فلمَّا بلغَ هٰذا المَوْضِعَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى . وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾؛ ألقى الشَّيطانُ على لسانِهِ: تِلْكَ الغَرانيقُ العُلا، وإنَّ شفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى. قالوا: ما ذَكرَ آلِهَتَنا بخيرٍ قبلَ اليومِ، فسجَدَ وسَجَدوا، ثم جاءَهُ جِبريلُ بعدَ ذٰلك؛ قالَ: اعْرِضْ عليَّ ما جِئْتُكَ بهِ، فلمَّا بَلَغَ: تِلْكَ الغَرانِيقُ العُلا، وإنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى؛ قالَ له

---

(١) «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ٣٩).

(٢) كذا قال البُوطِيُّ!

جِبريلُ: لم آتِكَ بهٰذا، هٰذا مِن الشَّيطانِ».

قلتُ: وهو في «جامع البيانِ عن تأْويلِ القُرآن» (١٧ / ١٨٨) قال:

«حدَّثَنا ابنُ بَشَّار قالَ: حدَّثَنا محمدُ بنُ جعفرٍ قالَ: حَدَّثَنا شُعبةُ عن أَبي بِشْرٍ عن سعيد بن جُبَيْر. . . (وذكره)».

وهو مُرْسَلٌ هٰكذا.

وابنُ بشَّار؛ اسمُه محمَّدٌ، ولقَبُه بُنْدارُ ـ وهي كلمةٌ فارسيَّةٌ تعْني التَّاجِرَ ـ، وهو ثِقةٌ إِمامٌ؛ لكنَّهُ كانَ يقرأُ مِن كُلِّ كِتابٍ، مِمَّا جَعَلَ بعْضَ أَهْلِ العِلْمِ يَسْتَنْكِرُ شيئاً مِن أَفرادِه[1].

وليسَ مِنْ شَكٍّ أَنَّ قِصَّةَ الغَرانيقِ هٰذه مِنْها، فهي مُلْحَقَةٌ بها!!

وبقيَّةُ رِجالِه ثقاتٌ.

وأَبو بِشْرٍ؛ اسمُهُ بيانُ بنُ بِشْر.

فرَجَعَ الحديثُ بطريقَيْهِ مُرْسَلاً!

وهٰذا يؤكِّدُ عَدَمَ قَبولِ روايةِ الشَّكِّ المتقدِّمَةِ (برقم ٤)، وأَنَّها مرجوحَةٌ، إِذ في سَنَدِها أُمَيَّةُ بنُ خالدٍ، وهو ـ على ثقتِهِ ـ يَصِلُ المُرْسَلاتِ.

فقدْ أَورَدَهُ العُقَيْليُّ في «الضُّعفاءِ» (١ / ٢٨)، وأَوردَ لهُ حديثاً وَصَلَهُ!

وما هُنا يُضافُ إِليهِ!

---

(١) راجع: «تهذيب التهذيب» (٩ / ٧١).

○ نَقْدُ مَتْنِ اللفظِ السَّادسِ :

[وهٰـذهِ الـروايةُ تستلزمُ أَنَّ الشيطانَ استَوْلى على رسولِ اللهِ ﷺ، فألقى على لِسانِه هاتينِ الكَلِمَتينِ الكاذِبتينِ الخَبيثتَيْنِ في مَدْحِ الأوْثانِ، بعدَ ذَمِّ القُرآنِ لها، وتقريعِ عابِديها مِن الوثنِيِّينَ المُشْرِكينَ، وأَنَّهُ ﷺ هُو ـ المُبَلِّغُ عن اللهِ رسـالاتِـهِ ـ لم يُمَيِّزْ هٰذا البُهتـانَ الشيطانيَّ مِن الكـلامِ الإلٰهيِّ!

وتقوُّلُ هٰذا يسلُبُ رسولَ اللهِ ﷺ أَخَصَّ خَصائِصِهِ البشريَّةِ :

أَوَّلاً : في معـرفَتِهِ بخصائِصِ القُرآنِ الحَكيمِ الأَسْلوبِيَّةِ، وحقائِقِهِ المعنويَّةِ، وأَهدافِهِ في الهِدايَةِ التي نَزَلَ لتوطيدِ دعائِمِها.

كما يسلُبُ عنهُ نُعوتَ النُّبُوَّةِ وحقيقَتِها، وما يجبُ لها مِنْ عِصْمَةِ مَنْ وَجَبَتْ لهُ منذُ أَوَّلِ لحظةِ ثُبوتِها بالوحيِ مِن اللهِ.

فهٰذه الروايةُ باطلةٌ كاذِبةٌ فيما تَقَوَّلَتْهُ على رَسولِ اللهِ ﷺ، ولا عِبْرَةَ بصِحَّـةِ سَنَدِها[1] ـ إذا ثَبَتَتْ هٰذه الصحَّةُ! كيف ودُونَ صِحَّةِ سَنَدِها تناوُلُ نُجومِ السَّماءِ بأَكُفِّ المَشْلولينَ؟! ـ.

إنَّها روايةٌ ترفعُ الثِّقةَ عن آياتِ القُرآنِ الحَكيمِ ، وتَذْهَبُ بخصيصةِ إعجازِهِ البيانِيِّ الذي أَدْرَكَهُ أَجلافُ العَرَبِ، فسَجَدوا عندَ سَماعِهِ؛ إعظاماً لبلاغَتِهِ، وهم لم يُؤمِنوا بهِ.

---

(١) وهو مُرْسَلٌ، ولا حُجَّةَ فيه أصلاً.

فإذا كانَ رسولُ اللهِ ﷺ ـ وهُو أَفْصَحُ البشرِ، وأَقْوَمُ الخَلْقِ بفهْمِ إعجازِ القُرآنِ، وهو ﷺ القَيِّمُ على تنزيلِه وتبليغِه وحِفْظِه مِن التَّحريفِ والتَّبْديلِ، الحفيظُ على نَصِّـهِ ونُـظُمِ تأليفِهِ، العليمُ بحقائقِه وهدايتِه ـ لا يُمَيِّزُ بينَ كَلماتِ هٰذا الكتابِ الحَكيمِ وآياتِهِ، وبينَ غُثاءِ الشَّياطينِ وافترائِهم، فمَنْ إذاً بَقِيَ مِن الخَلْقِ ـ إنسِهم، وجِنِّهِم، ومَلَكِهم وراءَ ذٰلك ـ لِيَحْفَظَ على هٰذا الكِتابِ الحَكيمِ المُحْكَمِ مُقَوِّماتِ صدقِهِ، ودلائلَ إعجازِهِ، ومعرفةَ هَدْيِهِ، وبراعةَ أُسلوبِهِ، وتَمَيُّزَ معانيهِ وحقائِقِهِ؟!

ومِمَّـا يُثْبِتُ بطلانَ الخَبَرِ عدمُ استقامَةِ النَّصِّ على نَهْجِ الهِدايةِ، ومُـوافقـةِ أُصـولِ الرسالةِ الخاتمةِ الخالدةِ، ومعرفةِ ما للقُرآنِ مِن قداسَةٍ تُوجِبُ أَلا يَقْبَلَ أُسلوبُهُ ونَظْمُهُ وحَقائقُ هِدايتِهِ ومعانيهِ التَّشريعِيَّةُ أَنْ يُدْخَلَ فيهِ ما ليسَ منهُ، ولا أَنْ يُنقَصَ مِن آياتِه أو كَلِمِهِ أو حُروفِهِ ما هُو منهُ، ومعرفةِ ما للنبيِّ ﷺ مِن عِصْمَـةٍ تُوجِبُ أَلا يَتقَـوَّلَ على اللهِ شيئاً؛ لا سَهْواً، ولا عَمْداً، أو يقْبَلَ أَنْ يَتقَوَّلَ على اللهِ تَعالى مَا لَمْ يَقُلْ.

وقد قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الأَقاويلِ . لأَخَذْنا مِنْهُ باليَمينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنا مِنْهُ الوَتينَ﴾.

وهٰذا تهْديدٌ مُرْعِبٌ، بلغَ ذِرْوَةَ الوعيدِ والزَّجْرِ على وُقوعِ تقوُّلِ شيءٍ ـ أَيِّ شيءٍ ـ على اللهِ.

والمـرادُ منهُ تَنْزيهُ ساحَةِ النبيِّ ﷺ عَنْ وُقوعِ مِثْلِهِ؛ قَطْعاً لأطماعِ الكافِرينَ الوَثنِيِّينَ، الذينَ كانوا يُعْنِتُونَ النبيَّ ﷺ بمقترحاتِهم العِناديَّةِ؛ بَغْياً

وعُتُوّاً وفُجوراً في الكُفْرِ والضَّلالِ][1].

○○○○○

بَقِيتْ روايةٌ أخيرةٌ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ ، فقد:

٧ ـ أَخْرَجَ ابنُ جَريرٍ وابنُ مَرْدَوَيْهِ عن طريقِ العَوْفِيِّ عن ابنِ عبَّاسٍ :

«أنَّ النبيَّ ﷺ بينَمـا هُو يُصَلِّي ؛ إذ نَزَلَتْ عليهِ قِصَّةُ آلهةِ العَرَبِ ، فجَعَـلَ يَتْلوها ، فسَمِعَهُ المشرِكونَ ، فقالوا : إنَّا نسمَعُهُ يذكُرُ آلِهَتَنا بخيرٍ ، فدَنَوْا منهُ ، فبَيْنَما هُو يَتْلوها ، وهُو يُقولُ : ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَناةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾ ؛ أَلْقى الشيطانُ أَنْ : تلكَ الغَرانِيقُ العُلا ، منها الشَّفاعَةُ تُرْتَجى . فعَلَقَ يَتْلُوها ، فنزَلَ جِبْريلُ ، فنَسَخَها ، ثمَّ قالَ : ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِن رَسولٍ ولا نَبِيٍّ . . .﴾ إلى قولِه : ﴿حَكيمٌ﴾» .

قلتُ : هو في «تفسير ابن مَرْدَوَيْهِ» ؛ قال :

«حـدَّثنـا أَحمدُ بنُ كاملٍ : حدَّثَنا محمدُ بنُ سَعْدٍ العَوْفِيُّ : حَدَّثنا أَبي : حَدَّثنا عَمِّي : حَدَّثنا أَبي عن أَبيهِ عن ابن عبَّاسٍ أَنَّ النبيَّ . . . (فذكره)» .

كذا في «تخريجِ الكشَّاف» (ق ١٥٩ / ب) .

ورواهُ ابنُ جريرٍ (١٧ / ١٨٩) قالَ :

«حَدَّثَني محمدُ بنُ سعدٍ . . . بهِ . . . (فذكرهُ)» .

---

(١) «كتاب : محمد رسول الله» (٢ / ٤١) .

قلتُ: وإِسنادُهُ سلسلةُ ضعفٍ:

محمدُ بنُ سَعْدٍ؛ ليَّنَهُ الخطيبُ (٥ / ٣٢٢)، وقال الدَّارقطنيُّ: «لا بأْسَ بهِ».

كَما في «الميزانِ» (٣ / ٥٦٠).

وسَعْـدُ العَوْفيُّ أَبوهُ؛ ترجَمَهُ الخطيبُ في «تاريخِه» (٩ / ١٢٦)، ونَقَلَ عن أَحمدَ تضعيفَهُ.

وعَمُّهُ؛ ضَعَّفَهُ يحيى بنُ مَعينٍ وغيرُه؛ كما في «الميزان» (١ / ٥٣٢).

وأَبوهُ الحَسَنُ بنُ عطيَّةَ؛ ترجمَهُ ابنُ حِبَّان في «المجروحينَ» (١ / ٢٣٤)، وقالَ:

«يروي عن أَبيهِ، روى عنهُ ابنُهُ محمدُ بنُ الحسنِ، مُنْكَرُ الحديثِ، فلا أَدري البليَّةُ منهُ أَو من أَبيهِ أَو من أَبيهِ[1] أَو منهُما معاً؟ فمِن هنا اشتَبَهَ أَمرُهُ، ووجَبَ تركُهُ».

أَمَّا والِدُهُ عَطِيَّةُ العَوْفِيُّ[2]؛ فهُو أَشهَرُ مِن أَنْ يُشَارَ إِلى

---

(١) في «تهذيب التهذيب» (٢ / ٢٩٤): «ابنه»، وهي جائزة، إذ هو وابنه وأبوه ضَعفاء! وترى في «الكشف والتبيين» (ص ٣٥ ـ ٤٩) بقلمي تفصيلاً مطوَّلاً في تضعيف عطيَّة العوفي.

(٢) وانظر تعليقي على «الأربعين حديثاً» للآجُرِّي (ص ٣٢).

ضَعْفِهِ[1]!!

فَلَا يُفْرَحُ بِهِ!

○ نقْدُ مَتْنِ اللفظِ السَّابعِ:

[وهٰـذهِ الـروايةُ تحمِـلُ دلائـلَ بُطلانِهـا وكَـذِبِها في كُلِّ كلمَةٍ مِن كَلِماتِها، فهِي قد جَعَلَتْ وُقوعَ أُقصوصَةِ الغَرانيقِ في حالِ تلبُّسِ النبيِّ ﷺ بالصَّلاةِ، وأَنَّ الشيطانَ تسلَّطَ عليهِ، وأَلقى إليهِ كَلِمَتَيِ الكُفْرِ الفاجِرِ وهُو يُصَلِّي، وأَنَّـهُ ﷺ عَلَقَ بهِما يتلُوهُما في آياتِ القرآنِ في ذَمِّ آلهَةِ الوثَنِيِّينَ وتوبِيخِهِم على اتِّخاذِ هٰذه الأوثانِ شُرَكاءَ للهِ تعالى؛ مُعْتَقِداً أَنَّ هٰذا الكلامَ المُفْتَـرى في خُبْثِهِ وكَذِبِهِ وظُهورِ ضَلالِهِ منزَّلٌ مِن عندِ اللهِ، ولم يُمَيِّزْ بينَ افتراءِ الشَّيطانِ وكلامِ اللهِ الحَكيمِ العَليمِ، حتى نَبَّهَهُ جِبريلُ بنسخِ كلامِ الشيطانِ.

والتعبيرُ بالنسخِ هنا إمعانٌ في التضليلِ؛ لورودِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ الله ما يُلْقي الشَّيطانُ﴾، وهٰذا مِن الإيهامِ لحَمْلِ النَّسْخِ في الآيةِ على إزالَةِ ما أَلقى الشَّيطانُ في قِراءَةِ النبيِّ ﷺ . . .

ثمَّ إنَّ هٰذهِ الـروايةَ جاءَتْ بالكلمَتَيْنِ الخبيثتينِ في أُسلوبٍ مغـايرٍ لأُسلوبِهِما في الرِّواياتِ السابقةِ، مِمَّا يدُلُّ على الكَذِبِ والتَّضْليلِ والاضْطِرابِ . . .

---

(1) وترى في تعليق الدكتور همام سعيد ورفيقِه على «سيرة ابن هشام» (٢ / ٥ ـ ٦) أوهاماً عدَّة!!

وكُلُّ ذلك يستَلْزِمُ رفعَ الثقةِ بآياتِ القُرآنِ الحكيمِ ، ويسلبُ النبيَّ ﷺ حِسَّهُ ببلاغةِ ويراعةِ بيانِهِ الذي يُبايِنُ بِهِ كُلَّ كلامٍ سواهُ ، ويسلُبُهُ العصمَةَ عن التقوُّلِ على اللهِ تعالى ما لَمْ يَقُلْ ؛ مِمَّا يوجِبُ بطلانَها وكَذِبَها ، وأَنَّ القصَّةَ مِن وَضْعِ الزَّنادِقَةِ وخُبَثاءِ اليهودِ ومَلاحِدَةِ المُنافِقينَ][1] .

قلتُ : هٰذه هيَ الألفاظُ المرويَّةُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ في هٰذهِ القصَّةِ المنْكَرَةِ الباطلةِ .

وقدْ رأَيْتَ ـ بتفصيلٍ مُوَسَّعٍ ـ ضَعْفَ مُفرَداتِها ، واضْطِرابَ مَعانِيها ، وتَبايُنَ مَبانِيها ، واخْتِلافَ أَلْفاظِها ، وتَناقُضَ مَخارِجِها ؛ إرْسالاً وإسناداً ! !

فالحُكْمُ ـ بعدَ هٰذا كُلِّهِ ـ على سَنَدٍ مُرْسَلٍ مِن أَسانِيدِها بأَنَّهُ مُرسَلٌ صحيحٌ : هُو حُكْمٌ بَعيدٌ جِدّاً ، ليس لهُ في المَنْهَجِيَّةِ وَجْهٌ ، وبخاصَّةٍ بعدَ هٰذهِ الدِّراسةِ التَّطبيقِيَّةِ الجامعَةِ للطُّرُقِ والرِّواياتِ .

بعدَ هٰذا كُلِّهِ أَقولُ : إنَّ مِن أَقوى الدَّلائلِ على بُطلانِ هٰذه القِصَّةِ بشكلٍ عامٍّ ، وبُطْلانِ رِوايَتِها عَنِ ابنِ عبَّاسٍ بشكلٍ خاصٍّ : أَنَّ الإمامَ البُخاريَّ قد رَوى في « صحيحِهِ »[2] (رقم ٤٨٦٢) عنه – رضي الله عنه – أَصلَ القِصَّةِ ؛ دونَ الغَرَانِيقِ وذِكْرِها ، فقالَ :

---

(١) «كتاب : محمد رسول الله» (٢ / ٤٢) .

(٢) وقد اقتصر شيخُنا في «نصب المجانيق» (ص ١٨) على عزوه لـ «معجم الطبراني الكبير» ، وقال :

«وهٰذا إسناد صحيحٌ على شرط البخاري»!

«حَدَّثَنا أَبو مَعْمَرٍ: حدَّثنا عبدُ الوارِثِ: حدَّثنا أيوبُ عن عِكْرِمَةَ عن ابنِ عبَّاسٍ ـ رضي الله عنهُما ـ قالَ:

سَجَدَ النبيُّ ﷺ بـ (النَّجْمِ)، وسَجَدَ معهُ المُسْلِمونَ، والمُشْرِكونَ، والجِنُّ، والإنسُ»[1].

ورواهُ الترمذيُّ (رقم ٥٧٥) مِن طريقِ عبدالوارِثِ بهِ.

وقالَ الكِرْمانيُّ في «الكواكِبِ الدَّراري»:

«سَجَدَ المشرِكونَ معَ المسلمينَ؛ لأَنَّها أَوَّلُ سجدَةٍ نَزَلَتْ، فأَرادوا معارَضَةَ المسلمِينَ بالسُّجودِ لمعبودِهِم، أَو وقعَ ذٰلك منهُم بلا قَصْدٍ، أَو خافوا في ذٰلك المجلِسِ مِن مخالَفَتِهم».

قلتُ: وهٰذا يدُلُّ على بُطلانِها، ويُؤَكِّدُ نكارَتَها، إذِ الثَّابِتُ في القصَّةِ السجودُ فقط، ولم يَثْبُتْ سواهُ.

لِذا قالَ الآلوسيُّ في «روح المعاني» (١٧ / ١٨٣):

«وليسَ لأحَدٍ أَنْ يَقولَ: إنَّ سُجودَ المُشْرِكينَ يدُلُّ على أَنَّهُ كانَ في السُّورةِ ما يدُلُّ على مدحِ آلِهَتِهِم، وإلا لَما سَجَدوا!

لأنَّا نقولُ: يجوزُ أَنْ يكونوا سَجَدوا لدَهْشَةٍ أَصابَتْهُم وخوفٍ اعْتراهُمْ عندَ سماعِ السورةِ؛ لما فيها مِن قولِه تعالى: ﴿وأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الأوْلى . وثَمُودَ فَمَا أَبْقَى . وقَوْمَ نُوحٍ مِن قبْلُ إنَّهُمْ كَانُوا أَظْلَمَ وأَطْغَى . والمُؤْتَفِكَةَ

---

(١) وانظر ما سيأتي (ص ١٤٥).

أَهْوى . فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى . . .﴾ إلى آخرِ الآياتِ، فاسْتَشْعَروا نزولَ مثل ذٰلكَ بهِمْ، ولعلَّهُم لَمْ يسمَعُوا قبلَ ذٰلك مِثْلَها منهُ ﷺ، وهو قائِمٌ بينَ يَدَيْ ربِّهِ سُبحانَهُ في مقامٍ خَطيرٍ وجَمْعٍ كثيرٍ.

وقد ظَنُّوا مِن ترتيبِ الأمْرِ بالسُّجودِ ـ على ما تَقَدَّمَ ـ أَنَّ سجودَهُم ـ ولو لم يَكُنْ عن إيمانٍ ـ كافٍ في دَفْعِ ما تَوَهَّموهُ. . .».

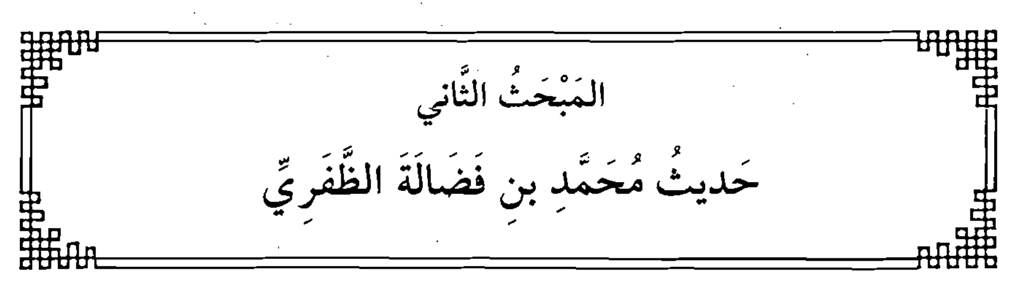
ثُمَّ قالَ بعدَ كلامٍ:

«ويُمْكِنُ أَنْ يُقالَ ـ على بُعْدٍ ـ: إِنَّ سجودَهُم كانَ لاسْتِشْعارِ مَدْحِ آلهَتِهِم، **ولا يلْزَمُ منهُ ثُبوتُ الخَبَرِ**؛ لِجوازِ أَنْ يكونَ ذٰلك الاستِشْعارُ مِن قولِهِ تعـالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾؛ بناءً على أَنَّ المفعولَ محذوفٌ، وقدَّروهُ حَسْبما يشتهونَ، أَو على أَنَّ المَفْعولَ: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ ولهُ الأُنْثَى﴾، وتَوَهَّموا أَنَّ مَصَبَّ الإنكارِ فيهِ كَوْنُ المذكوراتِ إناثاً، **والحُبُّ للشَّيءِ يُعْمِي ويُصِمُّ**، وليسَ هٰذا بأَبْعَدَ مِن حَمْلِهِم «تلكَ الغَرانِيقُ العُـلاَ، وإِنَّ شفـاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى» على المدحِ، حتى سَجَدوا لذٰلكَ آخرَ السورةِ، مع وقوعِهِ بينَ ذَمَّيْنِ، المانعِ مِن حَمْلِهِ على المَدْحِ في البَيْنِ؛ كما لا يَخْفى على مَنْ سَلِمَتْ عَيْنُ قَلْبِهِ عَنِ الغَيْنِ» ا. هـ.

وكَما قيلَ:

وهـذا الـحَـقُّ لَيْسَ بهِ خَفَـاءُ
فَدَعْـنِـي مِنْ بُنَـيَّاتِ الـطَّرِيْقِ

○○○○○



المَبْحَثُ الثَّاني

حَديثُ مُحَمَّدِ بنِ فَضَالَةَ الظَّفَرِيِّ

٨ ـ قالَ ابنُ سعدٍ في «طبقاتِهِ» (١ / ٢٠٥):

«أَخبـرنـا محمدُ بنُ عُمَر قالَ: حَدَّثَني يونُسُ بنُ محمَّدِ بنِ فَضالَةَ الظَّفَرِيِّ عن أَبيهِ قالَ:

رأَى رسولُ اللهِ ﷺ مِن قومِهِ كَفّاً عنهُ، فجَلَسَ خالياً، فقالَ: لَيْتَهُ لا يَنْزِلُ عليَّ شَيْءٌ يُنَفِّرُهُم عَنِّي!

وقارَبَ رسولُ اللهِ ﷺ قومَهُ، ودَنا منهُم، ودَنَوْا منهُ، فجَلَسَ يوماً مجلِساً في نادٍ مِن تلكَ الأَنديةِ حولَ الكعْبَةِ، فقرَأَ عليهِم: ﴿والنَّجْمِ إذا هَوَى﴾، حتى إذا بَلَغَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾؛ أَلْقى الشَّيْطانُ كلمتَيْنِ على لِسانِه: تلكَ الغَرانِيقُ العُلا، وإِنَّ شفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى. فتكلَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ بهِما، ثمَّ مَضَى، فقرأَ السورةَ كُلَّها، وسَجَدَ وسجَدَ القومُ جَميعاً.

ورَفَعَ الوليدُ بنُ المُغيرَةِ تُراباً إلى جبهَتِهِ، فسَجَدَ عليهِ، وكانَ شيخاً كبيراً لا يقْدِرُ على السجودِ. ويُقالُ: إِنَّ أَبا أُحَيْحَةَ سعيدَ بنَ العاصِ أَخَذَ

تُراباً، فَسَجَدَ عليهِ؛ رفعَهُ إلى جَبْهَتِهِ، وكانَ شَيْخاً كَبيراً. فبَعْضُ النَّاسِ يقولُ: إنَّما الذي رَفعَ التُّرابَ الوليدُ، وبعضُهُم يقولُ: أَبو أُحَيْحَةَ، وبعضُهُم يقولُ: كِلاهُما جَميعاً فعَلَ ذٰلك.

فَرَضَوْا بما تَكَلَّمَ بهِ رَسولُ اللهِ ﷺ، وقالوا: قَدْ عَرَفْنا أَنَّ اللهَ يُحْيي ويُميتُ، ويَخْلُقُ ويَرْزُقُ، ولكنَّ آلِهَتَنا هٰذه تَشْفَعُ لنا عِنْدَهُ، وأَمَّا إِذْ جَعَلْتَ لها نَصيباً؛ فنحنُ مَعَكَ.

فكَبُرَ ذٰلك على رسولِ اللهِ ﷺ من قولِهِم، حتى جَلَسَ في البيتِ، فلمَّا أَمْسى؛ أَتاهُ جبريلُ ـ عليهِ السلامُ ـ فعَرَضَ عليهِ السورَةَ، فقالَ جبريلُ: جِئْتُكَ بهاتَيْنِ الكَلِمَتَيْنِ؟! فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: قُلْتُ على اللهِ ما لَمْ يَقُلْ، فأَوْحَى اللهُ إليهِ: ﴿وإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الذي أَوْحَيْنَا إليكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنا غَيْرَهُ وإِذاً لاتَّخَذوكَ خَلِيلاً...﴾ إلى قولِهِ: ﴿ثُمَّ لا تَجِدُ لكَ عَلَيْنا نَصِيراً﴾(١)».

قلتُ: محمَّدُ بنُ عُمرَ هُو الواقِدِيُّ؛ تَرَكوهُ:

قالَ البخاريُّ:

«متروكُ الحَديثِ».

وقالَ أَحمدُ بنُ حنبلٍ:

«كَذَّابٌ».

وقالَ ابنُ مَعينٍ:

---

(١) هٰذه الروايةُ ممَّا فات السيوطيَّ في «الدُّرّ»!

«ضعيفٌ».

وقالَ مَرَّةً:

«ليسَ بشيءٍ».

وقالَ الشَّاذَكُونيُّ:

«إمَّا أَنْ يَكونَ أَصدقَ النَّاسِ، أَو يكونَ أَكذبَ النَّاسِ»!!

وقالَ الشَّافِعِيُّ:

«كُتُبُ الواقِدِيِّ كُلُّها كَذِبٌ».

وقالَ بُنْدَار:

«ما رأَيْتُ أَكذبَ منهُ».

وقالَ ابنُ راهَوَيْهِ:

«هُو عِنْدي مِمَّن يَضَعُ».

انـظر تَرْجَمَتَهُ في: «تهـذيب التهـذيب» (٩ / ٣٦٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣ / ٦٦٢)، و«الكشف الحثيث عمَّن رُمِيَ بوضعِ الحَديثِ» (ص ٣٤٣)، وغيرها.

ومحمَّدُ بنُ فَضالَةَ؛ ذَكَرَهُ البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١ / ١٦) مِن الصحابةِ[1].

وذَكَـرَهُ الحـافظُ ابنُ حَجَرٍ في «الإصابةِ في تمييزِ الصحابةِ» (٢ / ٥٠)، وأَوردَ له حديثاً، ثم نَقَلَ عنِ البَغَوِيِّ قولَهُ:

---

(١) وفات بيانُ ذلك شيخَنا ـ نَفَعَ الله به ـ في «نصب المجانيق» (ص ١٦).

«لا أَعلمُ روى محمدُ بنُ فَضالَةَ غيْرَ هٰذا الحديثِ».

قلتُ: وهٰذا مُتعَقَّبٌ بما تراهُ في ترجمتِهِ مِن «معجَمِ الطَّبراني الكبير» (١٩ / ٢١٣ - ٢١٤).

والحمدُ للهِ.

أَمَّا ابنُهُ يونُسُ؛ فقدْ تَرْجَمَهُ ابنُ أَبي حاتمٍ في «الجرحِ والتَّعديلِ» (٩ / ٢٤٦)؛ دونَ جرحٍ أَو تعديلٍ!

وأَوْرَدَهُ ابنُ حِبَّانَ في «ثِقاتِه» (٥ / ٥٥٥ و٧ / ٦٤٧)؛ على قاعِدتِه المعروفَةِ في تَوْثيقِ المَجاهيلِ!

○ نَقْدُ مَتْنِ اللَّفظِ الثَّامِنِ:

ومَتْنُ هٰذه الروايةِ مُتهافِتٌ، يُنادي بعضُهُ على بعضِهِ بالخَرابِ، ففيهِ استمرارِيَّةُ تلكَ الفِرْيَةِ البَلْهاءِ، والكذبةِ السوداءِ، التي فيها نَقْضُ العِصْمَةِ النبـوِيَّةِ، والحِمايَةِ الإِلٰهيَّةِ، وإِلا؛ كيفَ يَنْطَلي هٰذا الدَّخَلُ على المُنَزَّلِ عليهِ الوَحْيُ - صلواتُ اللهِ وسَلامُهُ عليهِ - ولا يَعْرِفُهُ حَتَّى المَساءِ عندَ مَجيءِ جِبريلَ؟!

إِنَّهُ لإِفكٌ مُفْتَرى!

ومِن دَلائِلِ صُنْعِ هٰذه الأكْذوبَةِ ما قالوهُ عنِ النبيِّ ﷺ مِن قولِهِ: «ليتَهُ لا ينزِلُ عليَّ...»! وهُو ﷺ الأمينُ على كِتابِ رَبِّهِ، والوَحْيِ الذي يَنْزِلُ عليهِ، وهلْ ينزِلُ عليهِ ما لَيْسَ فيهِ خَيْرٌ لهُ ولأُمَّتِهِ ﷺ؟! ورَبُّنا سُبحانَهُ يقولُ:

﴿أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وهُو اللَّطيفُ الخَبيرُ﴾.

ثمَّ ذِكْرُ أَنَّ القِصَّةَ كانَتْ في نَادي قُريشٍ! وأَنَّه كانَ جالِساً معهُم، فهٰذا يُناقِضُ عِدَّةَ رواياتٍ لهٰذهِ القصَّةِ المدحورَةِ مِن أَنَّها كانَتْ في الصَّلاةِ!! أَو كانَ عندَ نُزولِها ساهِياً!!

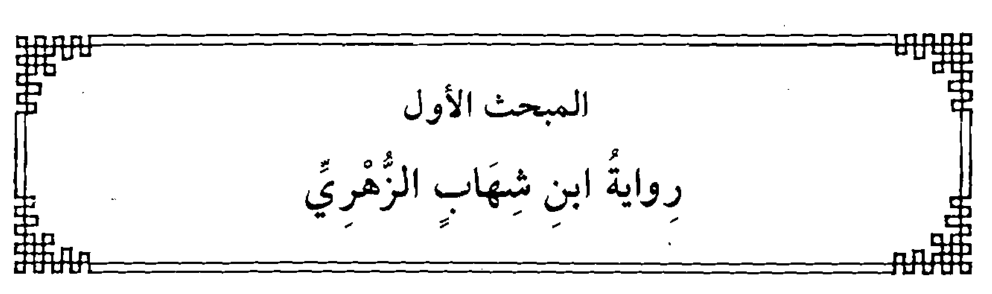
وهٰذا كُلُّهُ تَناقضٌ عَريضٌ.

○○○○○

القِسْمُ الرَّابِع

البَيَانُ والتَّفصيل

في تَخْريجِ المُعْضَلاتِ والمَرَاسِيل



المبحث الأول

رِوايةُ ابنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ

٩ ـ أَخرجَ ابنُ أَبي حاتمٍ مِن طريقِ موسى بن عُقْبَةَ عن ابنِ شِهابٍ قالَ:

«لمـا أُنْزِلَتْ سورةُ (النَّجْمِ)؛ كانَ المُشْرِكونَ يقولونَ: لو كانَ هٰذا الرَّجُلُ يذكُرُ آلِهَتَنا بخيرٍ؛ أَقْرَرْناهُ وأَصْحابَهُ، ولكنْ لا يَذْكُرُ مَنْ خالَفَ دينَهُ مِن اليَهودِ والنَّصارى بمِثْلِ الذي يذكُرُ آلِهَتَنا مِن الشَّتْمِ والشَّرِّ.

وكـانَ رَسـولُ اللهِ ﷺ قدِ اشْتَـدَّ عليهِ ما نالَـهُ وأَصْحـابَهُ مِن أَذاهُم وتَكْذيبِهِم، وأَحْزَنَتْهُ ضلالَتُهم، فكانَ يتَمَنَّى كَفَّ أَذاهُم، فلمَّا أَنْزَلَ اللهُ سورةَ ﴿والنَّجْمِ﴾؛ قالَ: ﴿أَفَـرَأَيْتُمُ الـلاَّتَ والعُزَّى. ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾؛ أَلقى الشَّيطانُ عنـدَهـا كَلِمـاتٍ حينَ ذكرَ الطَّواغيتَ، فقالَ: وإِنَّهُنَّ لهُنَّ الغَـرانِيقُ العُلاَ، وإِنَّ شفاعَتَهُنَّ لهُنَّ التي تُرْتَجى. فكانَ ذٰلك مِن سَجَعِ الشَّيطانِ وفِتْنَتِهِ.

فوقَعَتْ هاتـانِ الكَلِمتـانِ في قلبِ كُلِّ مُشْـرِكٍ بمكَّـةَ، وذَلَقَتْ بها أَلسِنَتُهُم، وتَباشَروا بها، وقالوا: إِنَّ محمداً قدْ رَجَعَ إِلى دينِهِ الأَوَّلِ ودينِ

قومه، فلمَّا بلغَ رسولُ اللهِ ﷺ آخِرَ (النَّجْمِ)؛ سَجَدَ، وسَجَدَ كُلُّ مَن حَضَرَ مِن مُسلِمٍ ومُشْرِكٍ.

ففَشَتْ تلكَ الكلمَةُ في النَّاسِ، وأَظْهَرَها الشيطانُ، حتى بَلَغَتْ أَرضَ الحَبَشَةِ، فأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسولٍ ولا نَبيٍّ...﴾ الآيات.

فلمَّا بيَّنَ اللهُ قَضاءَهُ، وبَرَّأَهُ مِن سَجَعِ الشَّيْطانِ؛ انْقَلَبَ المشْرِكونَ بضلالَتِهِم وعَداوَتِهِم للمسْلِمينَ، واشتَدُّوا عليه».

وأَخرجَهُ البيهَقِيُّ في «الدلائِل» عن موسى بن عُقْبَةَ، ولم يَذْكُرِ ابنَ شهابٍ.

وأَخرَجَهُ الطَّبرانِيُّ في «الكبيرِ» عن عُروةَ مثلَهُ سواءً.

قلتُ: هو في «تفسير ابن أَبي حاتمٍ»؛ قال:

«حدَّثَنا موسى بن أَبي موسى الكوفيّ: حَدَّثَنا محمدُ بنُ إسحاقَ الشِّيبيّ[1]: حدَّثَنا محمدُ بنُ فُلَيْح عن موسى بن عُقْبَةَ عن ابنِ شِهَابٍ قالَ: (فذكره)».

كذا في «تفسير ابنِ كثيرٍ» (٣ / ٣٦٨).

وسندُهُ - على إرسالِهِ - ضَعيفٌ[2]؛ فإنَّ موسى بن أَبي موسى - شيخَ ابنِ أَبي حاتمٍ - مجهولُ الحالِ، لا يُعْرَفُ فيهِ جَرْحٌ ولا تَعْديلٌ، ولمْ يَرْوِ

---

(١) كذا، وهو تحريفٌ، صوابه: «المُسَيِّبي»؛ كما في مصادر ترجمته، وهو صدوقٌ.

(٢) وقد اقتصر شيخُنا في «نصب المجانيق» (ص ٩) على إعلاله بالإرسال!

عنهُ إلا ثقتانِ[1]؛ كما في «تهذيب التهذيب» (١٠ / ٣٧٣).

لذا قالَ ابنُ حَجَرٍ في «التقريب» (رقم ٦٧١٥):

«مقبولٌ».

يعني: ليِّنَ الحديثِ؛ إلَّا إذا تُوبِعَ.

ولم يُتابَع في هذه الرِّوايةِ، بل خُولِفَ:

فقد رَواهُ البيهَقِيُّ في «دلائِلِ النُّبُوَّةِ» (٢ / ٢٨٥) مِن طريقِ إسماعيل ابن أَبي أُوَيْس عن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ عُقْبَةَ عن عَمِّهِ موسى بن عُقْبَة...

فذَكَرَهُ، ولم يذكرِ ابنَ شِهابٍ!!

وهذا مُعْضَلٌ.

أَمَّا روايةُ الطَّبرانيِّ التي أَشارَ إليها السيوطيُّ؛ فليس لها صلةٌ بخبرِ ابنِ شِهابٍ، وسيأْتي الكلامُ عليها مُفْرَداً.

○ نَقْدُ مَتْنِ اللفظِ التَّاسِعِ:

[هذه الرِّوايةُ لا يَعْنينا مِنْها في البَحْثِ إلَّا ذِكْرَها لأُقْصوصَةِ الغَرانيقِ الكاذبَةِ الباطلَةِ، وقد ذَكَرَتْ أَنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا أَنْزَلَ اللهُ عليهِ سورةَ (النَّجْمِ)؛ قَرَأَ في آياتِها قولَ اللهِ تعالى مُوَبِّخاً لعابِدي الأوْثانِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ

(١) وثالثٌ مجهول، ووثَّقه ابن حبان على عادتِه في توثيق المجاهيل، وانظر «الرد العلمي» (٢ / ١٥٦ - ١٦٧) بقلمي، مشاركة مع أخي سليم الهلالي.

والعُـزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾، وكانَ معروفاً عنهُ ﷺ بُغْضُهُ للأصنامِ والأوْثانِ، وتسفيهُ عقولِ عابديها مِن دونِ اللهِ تعالى، فكانَ ذٰلكَ ممَّا يُباعِدُ بينَهُ وبينَ قومِهِ لِعُتُوِّ كُفْرِهم، وعِنادِهِم، وتَأَبِّيهِم عن الانقيادِ للحَقِّ والإيمانِ بما جاءَهُم بهِ مِن الهُدى والنُّورِ، وكانَ ﷺ شَديدَ الحِرْصِ على إدخالِهِم في حَظيرةِ الإيمانِ، يتَمَنَّى هِدايَتَهُم، وكَفَّ أَذاهُم عنهُ وعن أصحابِهِ.

فلمَّـا أَنْـزَلَ اللهُ تعالى عليهِ سورةَ (النَّجْمِ)، وفيها ذِكْرُ طواغيتِهِم؛ قالتِ الـروايةُ: أَلقى الشَّيطانُ عندَها ـ أي: عندَ ذِكْرِها مذمومةً في آياتِ القُرآنِ ـ كَلِماتٍ، فقالَ: وإِنَّهُنَّ لهُنَّ الغَرانيقُ العُلا، وإنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَهِيَ التي تُرْتَجى.

قالَ رواي الأقْصوصَةِ: فكانَ ذٰلكَ مِن سَجَعِ الشَّيطانِ وفتنَتِهِ، فوقعَتْ هاتـانِ الكَلِمتانِ في قلبِ كُلِّ مُشْرِكٍ بمكَّةَ، وجَرَتْ بها أَلسنَتُهُم يلهَجُونَ بتَرْدادِها مُستَبْشِرينَ فرِحين.

وهٰذا يدُلُّ على أَنَّ الروايةَ تتقوَّلُ على رسولِ اللهِ ﷺ أَنهُ قرَأَها مُتَّصِلَةً بآيَتي ذَمِّ الأوثـانِ والـطَّواغيتِ ﴿أَفـرَأَيْتُمُ الـلَّاتَ والعُـزَّى . ومَنَـاةَ الثَّـالِثَةَ الأُخْرى﴾، فتوهَّمَ أَحلاسُ الوثنِيَّةِ أَنَّها قرآنٌ نزلَ بهِ الوَحْيُ على رسولِ اللهِ ﷺ، ففَـرِحـوا وقـالـوا: إنَّ محمَّداً قد رَجَعَ إلى دينِهِ الأوَّلِ ودينِ قومِهِ؛ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِن أَفواهِهِم إنْ يَقولونَ إلا كَذِباً﴾.

وفَشَتْ كلمـةُ الشَّيطانِ الخَبيثَـةُ الفـاجِـرَةُ في أَهلِ مكَّةَ، وأَظهَرَها الشَّيطانُ، وذاعَت حتَّى بَلَغَتْ أَرضَ الحَبَشَةِ، وبلَغَ المسلمينَ المهاجِرينَ

الأوَّلينَ إلى الحبشَةِ أَنَّ قومَهُم استَجابوا للإيمانِ، وهَذَا ما بينَهُم وبينَ رسولِ اللهِ ﷺ.

وكانتِ الفِتْنَةُ قد أَطلَّتْ برأْسِها في أَرضِ الحبشةِ، ورأَى المسلمونَ المُهاجِرونَ أَنْ يَنْجوا بأَنْفُسِهِم مِن شَرِّ هٰذه الفِتْنَةِ التي وَقَعَتْ بينَ ملِكِ الحَبَشَةِ وشَعْبِهِ، وشجَّعَهُم ذُيوعُ كذبةِ إيمانِ قومِهِم، وكَفُّهم أَيديَهُم عن أذى رسولِ اللهِ ﷺ وأَذى أَصحابِهِ، فتحمَّلوا للعودَةِ إلى وَطَنِهِم وعشائِرِهم، حتى بلَغَ منهُم مَنْ بَلَغَ مكَّةَ، أَو قريباً منها، فوَضَحَتْ لهُم الحقيقةُ، وأَنَّ إيمانَ قومِهِم أُكذوبةٌ نَفَخَ الشيطانُ فيها، فَترامَتْ إليهِم، ووَجَدوا قومَهُم على أَشَدِّ ممَّا كانوا فُجُوراً وكُفْراً وإيذاءً لرسولِ اللهِ ﷺ ولأصحابِهِ، فَدَخَلَ مَن دَخَلَ مكَّةَ في جِوارٍ، ولكنَّ المشركينَ زادوا شَرّاً، واسْتَشْرى الإيذاءُ، ولا سيَّما للوافِدينَ مِن الحبشةِ، فتسَلَّلوا عائِدينَ إلى مُهاجَرِهم، وصَحِبَهُم وتَبِعَهُم كثيرٌ مِن أَهلِ الإيمانِ مِن أَبناءِ قُريشٍ وغيرِهم، حتى كانوا في الحَبَشَةِ جَمْعاً أَخافَ قُريشاً، فأَرْسَلَتْ خَلْفَهُم رُسُلَها لتَرُدَّهُم إليها، ولكنَّ النَّجاشيَّ أَبى عليهِم ذٰلك، وسَمِعَ مِن المسلمينَ القرآنَ، وآمَنَ معهُ بطارِكتُهُ ورُهبانُهُ وكثيرٌ مِن قومِهِ، وراسَلَ النبيَّ ﷺ بإيمانِهِ وهَداياهُ، وفتَحَ اللهُ تعالى بابَ الهِجْرَةِ إلى المدينةِ، فكانتْ نَصْراً وفَتْحاً مُبيناً، أَيَّدَ اللهُ بها دينَه، وأَعزَّ نبيَّهُ ﷺ والمؤمنينَ، وعادَ مُهاجِرو الحبشةِ آمِنينَ مُطْمَئِنِّينَ إلى اللهِ ورسولِهِ، فوجَدوا الفتحَ والنَّصْرَ يستَقْبِلُهُم.

وهٰذهِ الروايةُ الكاذِبَةُ الباطِلَةُ تَتَّفِقُ معَ أَخواتِها مِن الرِّواياتِ الكاذِباتِ في أَنَّ الشَّيطانَ اسْتَحْوَذَ على النبيِّ ﷺ، وأَلقى إليهِ عندَ ذِكْرِ الطَّواغيتِ

هاتين الكلِمَتَيْنِ الخَبيثَتَيْن، وأَنَّ النبيَّ ﷺ تَلاهُمـا عَقِبَ آيَتَيْ ذَمِّ الأَوْثانِ مُدْخِلاً إِيَّاهُما في وَحْيِ القُرآنِ، وسمِعَهُما المشركونَ، وفَرِحوا، وتباشَروا.

وتَزيدُ هٰذه الروايةُ الباطِلَةُ على كَذِبِ أَخواتِها في التَّقَوُّلِ على رسولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ كانَ على دينِ قومِهِ في الشِّرْكِ والوَثَنِيَّةِ، وحاشاهُ ﷺ؛ فهُو الطَّاهِرُ المُطَهَّرُ الذي لم يُعْرَفْ عنهُ قَطُّ في حياتِهِ منذُ وُلِدَ إلى أَنْ شَرَّفَهُ اللهُ تعالى بنبوَّتِهِ ورسالَتِه أَنَّهُ كانَ على دينِ قومِهِ مِن الشِّرْكِ والوثَنِيَّةِ، ولا عُرِفَ عنهُ قطُّ أَنَّـهُ مالأَ قومَـهُ في شيءٍ مِن عقـائِـدِهِم الفـاسدةِ الباطلةِ وعاداتِهِم الوثنيَّةِ المستَقْبَحَـةِ، بل الذي عُرِفَ عنهُ ﷺ واشْتَهَرَ بِهِ أَنَّهُ كانَ أَبعدَ النَّاسِ مِن عقـائِـدِ قومِهِ وعاداتِهِم الجاهِلِيَّةِ، وأَنهُ اعتَزَلَهُم واعتزَلَ محافِلَهُم ومواسِمَ أَعيادِهِم، فلم يَحْضُرْ لهُم مشهَداً، ولم يُكَثِّرْ لهُم سواداً، وانْفَرَدَ عنهُم بنشأَتِهِ الطاهرةِ المطهَّرَةِ، التي لم يُقارِفْ فيها إِثماً جاهِلِيّاً؛ في عقيدةٍ، أَو خُلُقٍ، أَو سلوكٍ، وقد اشْتَهَرَ بينَ قومِه بالصَّادِقِ الأَمينِ حتَّى بَعَثَهُ اللهُ تعالى بالهُدى ودينِ الحَقِّ رحمةً للعالَمينَ][1].

ooooo

وكذٰلكَ رُوِيَ عنِ ابنِ شِهابٍ عن أَبي بكرِ بنِ عبدالرحمٰنِ بنِ الحارِثِ!

وهٰذا وجهٌ ثالثٌ مِن وجوهِ الاختلافِ عليهِ:

١٠ ـ أَخـرَجَهُ عبدُ بنُ حُميدٍ وابنُ جَريرٍ مِن طريقِ يونُسَ عنِ ابنِ

(١) «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ٤٧ ـ ٤٨).

شِهابٍ: حدَّثني أَبو بكرِ [بنُ] عبدِ الرحمٰنِ بنِ الحارثِ:

«أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ وهُو بمكَّةَ قرأَ سورةَ (النَّجْمِ)، فلمَّا بلَغَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ والعُزَّى . ومَناةَ الثَّالِثَةَ الأخْرى﴾؛ قالَ: إنَّ شفاعَتَهُنَّ تُرْتَجى، وسها رسولُ اللهِ ﷺ، ففَرِحَ المشركونَ بذٰلك، فقالَ: إلا إنَّما كانَ ذٰلكَ مِن الشَّيطانِ، فأَنْزَلَ اللهُ: ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ إلَّا إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيطانُ في أُمْنِيَّتِهِ﴾ حتى بلَغَ: ﴿عَذابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾».

قالَ السُّيوطيُّ:

«مُرْسَلٌ صحيحُ الإسنادِ»!

قلتُ: وهو في «جامع البيان» (١٧ / ١٨٩):

«حدَّثني يونُسُ قالَ: أَخبرنا ابنُ وَهْبٍ قالَ: أَخبرني يونُس عن ابنِ شِهابٍ أَنَّه سُئِلَ عن قولِهِ: ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ مِن رَسولٍ ولا نبيٍّ...﴾ الآية، قالَ ابنُ شِهابٍ: حَدَّثني أَبو بكرِ بنُ عبدِالرحمٰنِ بنِ الحارثِ أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ: (فذكره)».

ورواهُ ابنُ سَعْدٍ (١ / ٢٠٥) من طريقِ الزُّهْرِيِّ بهِ.

قلتُ: ورجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ، لكنَّهُ مرسلٌ.

ويمنعُ مِن الجزمِ بصحَّةِ سندِهِ، ولو مرسلاً ـ كما قالَ السيوطيُّ ـ الاختلافُ المُشارُ إليهِ على الزُّهريِّ.

وقد سَبَقَ معَنا أَنَّ ثقةَ رجالِ السَّنَدِ لا تستلْزِمُ صحَّتَهُ!

لذا قالَ الإمامُ النَّحّاسُ في «الناسخِ والمنسوخِ» (ص ٢٢٥):

«وهٰذا حديثٌ مُفْظِعٌ[1]، وفيهِ هٰذا الأمرُ العظيمُ».

○ نَقْدُ مَتْنِ اللَّفظِ العاشِرِ:

[والمتأمِّلُ في هٰذهِ الروايةِ نَصّاً وروحاً وسَنَداً يرى دَلائلَ بُطلانِها تلوحُ على كُلِّ كلمةٍ منها، فهي أَولاً مُرْسَلَةُ السَّنَدِ، والإرسالُ ـ ولا سيَّما في العقائِدِ ـ موطنُ ضعفٍ، لا يُقبَلُ إلا في الأحْكامِ الفرعِيَّةِ[2] ـ عندَ مَن يقولُ بقَبولِ المرسَلِ ـ.

فإذا تَخَطَّيْنا السَّنَدَ؛ وجَدْنا هٰذه الروايةَ تُقوِّلُ النبيَّ ﷺ أَنَّهُ هو الذي أَدْخَلَ الكلمةَ الكاذبةَ الخَبيثةَ ـ وهي إحدى كلمَتَيْنِ قامتْ عليهِما الأُقْصوصةُ الزِّندقيَّةُ ـ على كَلامِ اللهِ تعالى، ومَزَجَها بهِ على أَنَّها ءانهُ وَحْياً مِن اللهِ تعالى، إذ تقولُ: «قالَ: إنَّ شَفاعَتَهُنَّ تُرْتَجى».

ثم تعتَذِرُ الروايةُ عن هٰذا التقوُّلِ على رسولِ اللهِ ﷺ، فتقولُ: وسَهَا رَسولُ اللهِ ﷺ، ولم تُبَيِّنْ موطنَ السَّهْوِ، هل كانَ قبلَ زَعْمِهِم أَنَّه قالَ أَو بعدَهُ؟!

ثم تقولُ: «ففَرِحَ المشرِكونَ بذٰلك، فقالَ: أَلا إنَّما كانَ ذٰلك مِن الشَّيطانِ».

---

(١) وقد تحرَّف في بعض المراجع إلى «منقطع»؛ كما سيأتي بيانه تعليقاً تحت الرواية (رقم ١٥).

(٢) وفي هٰذا التفريق نظر! والراجحُ عدمُ قبولِ المرسَلِ في الشرائعِ كلِّها.

وهٰـذا مِن أَبطلِ الباطلِ وأَكذبِ الكذبِ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ يستحيلُ عليهِ ـ وهـو المعصـومُ ـ أَنْ يمْدَحَ الأوثانَ، ويُدْخِلَ هٰذا المدحَ في آياتِ القرآنِ؛ لأنَّ مجرَّدَ مدحِ الأوثانِ أَكْفَرُ الكُفْرِ، وأَخْبَثُ الشِّرْكِ؛ فضلاً عن جَعْلِ هٰذا المدحِ قُرآناً أُوحِيَ إليهِ؛ لِظُهورِ مُناقَضَةِ ذٰلك لأعظمِ مقاصِدِ الرِّسالةِ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لم يُرْسَل إلا لاقتلاعِ جُذورِ الوثنِيَّةِ، وإبطالِ الشِّرْكِ بجميعِ أَلوانِهِ ومظاهِرِه.

فكيفَ يتقوَّلُ على اللهِ في وحْيِهِ وقرآنِهِ أَنَّهُ مَدَحَ الأَوْثانَ، وقالَ بُعَيْدَ ذَمِّها وتوبيخِ عابديها: «إنَّ شفاعَتَهُنَّ تُرْتَجى»؟!

وهٰذا كُلُّ ما يقولُهُ المُشْرِكونَ منَ الكُفْرِ الذي جاءَتْ رسالةُ محمدٍ ﷺ لهدمِهِ وإزالةِ معالِمِه مِن الحياةِ.

فالمُشْرِكونَ الوثنِيُّونَ لا يَدَّعونَ لآلهَتِهِم الإحياءَ والإماتَةَ، ولا الخَلْقَ والرِّزقَ، وأَمثالَ ذٰلك مِن عظائِمِ خَواصِّ الإلٰهيةِ، وإنَّما يدَّعونَ أَنَّ أَوثانَهُم تشفعُ لهُم عندَ اللهِ، وأَنَّها تُقَرِّبُهم إلى اللهِ زُلْفَى؛ كما حَكى القرآنُ عنهُم ذٰلك في قولِه: ﴿ويَقُولونَ هٰؤلاءِ شُفَعَاؤنَا عِنْدَ اللهِ﴾، وفي قولِهِ: ﴿ما نَعْبُدُهُم إلا لِيُقَرِّبُونا إلى اللهِ زُلْفَى﴾.

ولا يَحْمِي هٰذه الروايَةَ الكاذِبَةَ الباطلةَ عن طرحِها في هاوِيةِ الوضعِ الزِّندِقِيِّ في الكذبِ قولُ راويها: «وسَها رسولُ اللهِ ﷺ»؛ لأنَّ السهوَ فيما يبَلِّغُهُ الرسولُ عن اللهِ ـ ولا سيَّما في أَصلِ أُصولِ الإيمانِ ـ لا يجوزُ، ولا يقعُ قطُّ مِن الرَّسولِ؛ لأنَّهُ يُناقِضُ المقصودَ مِن تصدِيقِهِ بالمعجِزةِ.

وهٰذه الروايةُ الباطلةُ تُقَوِّلُ رسولَ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قالَ ـ عَقِبَ تلاوتِهِ مباشرةً قولَ اللهِ تعالى في ذَمِّ الأوثانِ وتقريعِ عابديها مِن أَحلاسِ الوثنيَّهة وغُثاءِ الشركِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾ ـ: «إِنَّ شفاعَتَهُنَّ تُرْتَجى»، وأَنَّ المشرِكينَ سَمِعوا منهُ ذٰلك، ففَرِحوا؛ توهُّماً أَنَّهُ مَدَحَ آلِهَتَهُم.

وهٰذا التقويلُ لرسولِ اللهِ ﷺ هو أَفجَرُ الكفرِ وأَخبَثُ الكذِبِ.

وأَيضاً؛ لا يَحمي هٰذه الروايةَ الباطلَةَ مِن طَرْحِها في هاويةِ الأكاذيبِ قولُ راويها: إِنَّ الرسولَ ﷺ قالَ ـ بعدَ أَنْ رَأَى فرحَ المُشْرِكينَ بمدحِ أَوثانِهم ـ: «أَلا إِنَّما ذٰلك كانَ مِن الشَّيطانِ»؛ لأنَّ مجرَّدَ نسبةِ التقوُّلِ إِلى رسولِ اللهِ ﷺ بأَنَّهُ قالَ على اللهِ ما لَمْ يَقُلْ؛ بِنِسْبَةِ قولِ الكلمةِ الخبيثةِ إِليهِ؛ كُفْرٌ صريحٌ، يُزَلْزِلُ الثقةَ في آياتِ القرآنِ.

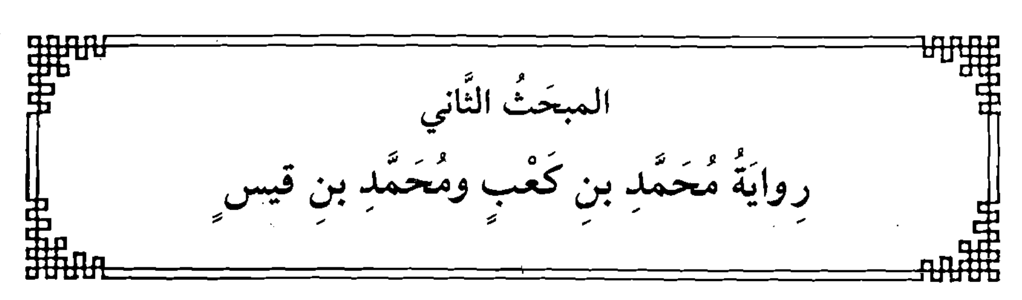
ثم ما الذي يُثْبِتُ أَنَّ ما قالوهُ على لسانِ رسولِ اللهِ ﷺ: «أَلا إِنَّما ذٰلك كانَ مِن الشَّيطانِ»؛ ليسَ مِن قَبيلِ السَّهْوِ أَيضاً؟

وعندَ ذٰلك تبقى الكلمةُ الخبيثةُ مِن غيرِ نَفْيٍ، وترتَفِعُ الثقةُ في كُلِّ ما يقولُهُ رسولُ اللهِ ﷺ بعدَ ذٰلك!

فهٰذه الرِّوايةُ باطلةٌ مُتَكَذَّبَةٌ][1].

○○○○○

(١) «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ٤٤ و٤٥).



المبحَثُ الثَّاني
رِوايَةُ مُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ ومُحَمَّدِ بنِ قيسٍ

١١ ـ أَخرجَ سعيدُ بنُ مَنصورٍ وابنُ جريرٍ عن محمَّدِ بنِ كَعْبٍ ومحمَّدِ ابنِ قيسٍ قالا :

«جلسَ رسولُ اللهِ ﷺ في نادٍ مِن أَنديةِ قُريشٍ ، كثيرٌ أَهلُهُ ، فتمنَّى يومئذٍ أَلا يأْتيَهُ مِن اللهِ شيءٌ ، فيتفرَّقوا عنهُ ، فأَنْزَلَ اللهُ عليهِ : ﴿والنَّجْمِ إِذا هَوَى﴾ ، فقرَأَها رسولُ اللهِ ﷺ حتى بَلَغَ : ﴿أَفرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَناةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾ ؛ أَلقى الشيطانُ عندَها كلمتينِ : تلكَ الغَرانيقُ العُلا ، وإِنَّ شفاعَتَهُنَّ لتُرْتَجى . فتكلَّـمَ النبيُّ ﷺ بها ، ثم مضى ، فقرَأَ السُّورةَ كُلَّها ، ثم سَجَدَ في آخِرِ السورةِ ، وسَجَدَ القومُ جَميعاً معهُ ، ورَضُوا بما تَكَلَّمَ بهِ .

فلمَّا أَمْسى ؛ أَتاهُ جِبريلُ ، فعَرَضَ عليهِ السورةَ ، فلمَّا بَلَغَ الكلمتينِ اللتينِ أَلقى الشَّيطانُ عليهِ ؛ قالَ : ما جِئتُكَ بهاتينِ الكلمَتَيْنِ . فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ : افْتَرَيْتُ على اللهِ ، وقُلْتُ ما لم يَقُلْ . فأَوْحى اللهُ إِليهِ : ﴿وإِنْ كادُوا لَيَفْتِنـونَكَ . . .﴾ إِلى قولِه : ﴿نَصِيْراً﴾ . فما زالَ مَغْموماً مَهْموماً مِن شأْنِ الكلِمَتَيْنِ حتى نَزَلَتْ : ﴿ومـا أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ . . .﴾ الآية ، فسُرِّيَ عنهُ ، وطابَتْ نفسُهُ» .

قُلْتُ: أَخرجَهُ أَبو مَعْشَر في «السِّيرةِ» مرسلًا؛ كما قالَ الحافظُ في «فتح الباري» (٨ / ٤٣٩).

ومِنْ طَرِيقِهِ رواهُ ابنُ جريرٍ الطَّبَري في «تفسيرِه» (١٧ / ١٨٦)، وفي «تاريخه» (٢ / ٣٤٠)؛ قال:

«حَـدَّثنا القاسم قالَ: حدَّثنا الحسين قالَ: حدَّثنا حَجَّاج عن أَبي مَعْشَرٍ عن محمد بن كَعْب القُرَظيِّ ومحمد بن قَيْس قالا: (فذكره)».

قُلْتُ: وأَبو مَعْشَر؛ اسمهُ: نَجِيح بن عبد الرحمٰن السِّنْدي؛ ضَعَّفوه شَديداً!

قال عَمْرو بن عَليٍّ:

«كانَ يحيى بن سعيد لا يُحَدِّثُ عنهُ، ويُضَعِّفُهُ، ويضحَكُ إِذا ذَكَرَهُ!».

وقالَ عُبيدُ بنُ فَضالَةَ:

«يَعْرِفُ ويُنْكِرُ».

وقالَ الأَثْرَمُ عن أَحمد:

«حديثُهُ عندي مُضْطَرِبٌ، لا يُقيم الإِسنادَ».

وقالَ يحيى بنُ مَعينٍ:

«ليس بقويٍّ في الحديثِ».

وقالَ مرَّةً:

«ليس بشيءٍ، أَبو مَعْشَرٍ ريحٌ».

وقالَ البخارِيُّ:

«مُنْكَر الحَديث»[1].

وقالَ صالحُ بنُ محمَّدٍ:

«لا يسوى حَديثُهُ شيئاً».

وقالَ ابنُ المَدينِي:

«كانَ ضَعيفاً ضَعيفاً»!

وقالَ أبو داودَ:

«لهُ أَحاديثُ مَناكيرُ».

انظر ترجمتَهُ في: «تهذيب التهذيب» (١٠ / ٤٢١)، و«ميزان الاعتدال» (٤ / ٢٤٦)، و«الكامل» (٧ / ٢٥١٦)، و«المجروحين» (٣ / ٦٠)، و«ضَعَفاء العُقَيلي» (ترجمة ١٩٠٩)، و«الجرح والتعديل» (٢ / ٤٩٣)، و«ضُعفاء الدارقطني» (٥٥٠)، و«ضُعفاء النسائي» (٥٩٠)، وغيرها.

ثم أَخرجهُ ابنُ جريرٍ في «تفسيرِه» (١٧ / ١٨٧)، وفي «تاريخِه» (٢ / ٣٣٨)؛ قالَ:

«حَدَّثَنا ابنُ حُميدٍ قالَ: حدَّثَنا سلَمَةُ عن ابن إسحاق عن يزيد بن زياد المَدَني عن محمد بن كعب قال: . . .».

فذكرَهُ؛ مقتصراً على محمد بن كَعْب!

---

(١) وكذا قال السَّاجِيُّ.

وفيه ـ زيادةً على إرساله ـ علّتانِ:

الأولى: ابنُ حُمَيدٍ، واسمُهُ محمَّدٌ ـ وهو مِمَّنْ أكثرَ عنهُم ابنُ جَرير في «تفسيرِه» ـ:

قالَ فيهِ يعقوبُ بنُ شَيْبَةَ:

«كثير المَناكير».

وقالَ البُخاريُّ:

«في حَديثِهِ نَظَرٌ».

وقالَ النَّسائيُّ:

«ليسَ بثقةٍ».

وقالَ فَضْلَكُ الرَّازيُّ[1]:

«عندي عن ابن حُميدٍ خمسونَ ألفاً، لا أُحَدِّثُ عنه بحرفٍ».

وقالَ ابنُ خِراشٍ:

«كانَ ـ واللهِ ـ يكذِبُ».

وقالَ ابنُ حِبَّان:

«ينفرِدُ عن الثِّقاتِ بالمقلوباتِ».

انـظر ترجمَتَهُ ومقالاتِ العلماءِ فيه في: «تهذيب التهذيب» (٩ / ١٢٧)، و «ميزان الاعتدال» (٣ / ٥٣٠)، و «ديوان الضعفاء» (ص ٢٧٠).

---

(١) وهو بَلَدِيُّ ابنِ حُميدٍ، ثقةٌ مترجَمٌ في «تاريخ بغداد» (١٢ / ٣٦٧)، و «تذكرة الحفَّاظ» (٢ / ٦٠٠).

العلَّة الثانية: تدليسُ ابنِ إسحاقَ، فهُو مشهورٌ بهِ، وقد عنعَنَهُ[1].

○ نَقْدُ مَتْنِ اللفظِ الحادي عَشَر:

[هذه الروايةُ تُخالِفُ في سياقِها وأُسلوبِها ما سَبَقها مِن الرواياتِ؛ بيدَ أنَّها تشتَمِلُ على ما اشتَمَلَ عليهِ غيرُها مِن الرواياتِ الكاذبةِ الباطلةِ، فهي تقولُ: إنَّ النبيَّ ﷺ جَلَسَ في نادٍ مِن أَنديةِ قُريشٍ ـ وهو حافِلٌ بطواغيتِهم مِن عُتاةِ الكُفَّارِ، وأَحلاسِ الوثنيَّةِ والشِّركِ ـ فتمَنَّى ﷺ راغباً إلى رَبِّهِ أَلا يأْتيَهُ منهُ شيءٌ ينَفِّرُهُم عنهُ، ويَزيدُ التَّباعُدَ بينَه وبينَهُم؛ لحِرْصِهِ ﷺ على إيمانِهِم، لِما جَبَلَهُ اللهُ عليهِ من الرأْفَةِ والرحمةِ لعُمومِ الخلقِ.

فأَنزلَ اللهُ تعالى عليهِ سورةَ ﴿والنَّجْمِ إذا هَوَى﴾، وفيها الحَفاوَةُ بهِ ﷺ، وتعظيمُ شأْنِهِ وشأْنِ ما يَنْزِلُ عليهِ مِن الهُدى والرَّحْمَةِ؛ ليُظْهِرَ للمُعانِدينَ مِن طُغاةِ الشِّركِ أَنَّهُ ﷺ إنَّما يَدْعو إلى اللهِ بوحيِهِ، ويُبَلِّغُ رسالَتَهُ بأَمرِهِ، وأَنَّ ما يَدْعونَ مِن دونِ اللهِ ـ إشراكاً بهِ سُبحانَه ـ إنَّما هُو ضَلالٌ بَيِّنٌ، وشركٌ فاجِرٌ، لا يُقِرُّهُ عقْلٌ، ولا نَزَلَ بهِ مِن اللهِ سُلطانٌ.

فقَرأَ عليهِم ﷺ ما نَزَلَ عليهِ مِن آياتِ هذه السورةِ، حتى بَلَغَ قولَهُ جلَّ شأْنُهُ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى. ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾؛ أَلقى الشَّيْطانُ الكلمَتَيْنِ الفاجِرتَينِ في مَدْحِ أَصنامِهِم، فتكلَّمَ بهِما رسولُ اللهِ ﷺ.

وهنا يقفُ القلمُ مَدْهوشاً مذهولاً مُتسائِلاً:

كيفَ كانتِ استِجابةُ اللهِ تعالى لتمَنِّي نبيِّهِ وحبيبِهِ، وشدَّةِ حِرْصِهِ على

---

(١) واقتصر شيخُنا في «نصب المجانيق» (ص ١٢) على العلَّة الثانية!

إيمانِ قومِه، وألا يأْتِيَهُ مِن ربِّهِ ما يُنَفِّرُهُم عنهُ، ويُباعِدُ بينَهُ وبينَهُم مِن شدائِدِ الوحيِ؛ بتسفيهِ أحلامِهِم، وتحقيرِ آلهتِهِمْ بهٰذه الصورةِ الكافرةِ الفاجِرةِ الغريبةِ التي لا يُمْكِنُ توقُّعُها؟

هٰذا مِن أَمْحَلِ المَحْلِ وأَبطلِ الباطلِ؛ لأنَّ النبيَّ اشْتَهى موقفاً سلبيّاً، ورَغِبَ في هُدْنَةٍ تُمَكِّنُهُ ﷺ مِن أَنْ يجِدَ مِن قومِهِ أُنْساً إليهِ، يستَمِعونَ إلى ما جاءَهُم بهِ مِن الهُدى والنُّورِ، عسى أَنْ يكونَ في ذٰلك وسيلةً إلى انفتاحِ قُلوبِهِم وعقولِهِم؛ لِيَنْظُروا ويتَأَمَّلوا وهُم في مُهْلَةٍ مِن الإثارةِ والاستفزازِ.

كانَ الموقفُ يتطَلَّبُ أَنْ يُجابَ تمَنِّي النبيِّ ﷺ واشْتِهاؤُهُ[1] عدَمَ تَنْفيرِهِم مِن سماعِ الحَقِّ الذي أُرْسِلَ به، بأَنْ لا يُنْزِلَ عليهِ مِن شدائِدِ الوحْيِ ما يزيدُ التَّنافُرَ والتَّباعُدَ، لا أَنْ يُجابَ بتسليطِ الشَّيطانِ عليهِ، وتَخَلِّي العنايةِ الإلٰهيَّةِ عنه، فيُقْرِئُهُ الشيطانُ في ثَنايا[2] وَحْيِ اللهِ إليهِ كَلماتٍ كافرةً فاجرةً، تمدَحُ الأوثانَ، وتَهْدِمُ أَصلَ ما جَاءَ بهِ مِن التَّوحيدِ، وتجعَلُ تلكَ الأوثانَ مرجُوَّةَ الشفاعَةِ، وهٰذا هُو كُفْرُ المشركينَ الذي جاءَتْ الرِّسالَةُ لهَدْمِ بُنيانِه، واستئصالِ شأْفَتِهِ مِن الوُجودِ.

لكنَّ هٰذه الروايةَ الكاذبةَ الباطلةَ لا تستحي أَن تقولَ: إنَّ الشيطانَ أَلقى الكلمتَيْنِ الخبيثتَيْنِ، وإنَّ النبيَّ ﷺ تكلَّمَ بهما في ثَنايا[2] ما أُوحِيَ إليهِ

---

(١) في «الأصل»: «واشتهائه»!

(٢) كذا، وهو من الأخطاء الشائعة، والصواب: أثناء.

مِن آياتِ ربِّـهِ في تَحقيرِ هٰذه الأوثانِ، وتسفيهِ أَحلامِ عابديها والعاكِفينَ عليها مِن سُفَهاءِ المُتعاقِلينَ ومَرَدَةِ الوثنِيَّةِ على أَنَّهما قُرآنٌ نَزَلَ إليهِ، ووحْيٌ مِن اللهِ أَتى إليهِ؛ دونَ أَنْ تَبْدُوَ منهُ ﷺ أَيَّةُ بادرةٍ في إنكارِ هاتينِ الكلِمَتَيْنِ الفاجِرتينِ، بل مضى يتلوهما معَ آياتِ السُّورةِ حتى خَتَمَها، ثم سَجَدَ وسَجَدَ القومُ جَميعاً معهُ، ورضِيَ الكافِرونَ بما تكلَّمَ به مِن هاتينِ الكلمتَيْنِ الفاجرتينِ الخبيثتَيْنِ، وفَرِحوا؛ إذْ رَأَوْا في ذٰلك أَنَّ محمَّداً ﷺ يمدَحُ آلِهَتَهُم ويُثبِتُ لها شفاعةً لهُم، وهٰذا أَقصى ما كانوا يتطلَّعونَ إليهِ، ويرجونَهُ مِن إبطالِ رِسالةِ محمَّدٍ ﷺ، وتَدْعيمِ الشِّرْكِ والوثَنِيَّةِ.

ومضى مِن الزَّمنِ ـ واللهُ تعالى أَعلمُ بقدرِهِ ـ والنبيُّ ﷺ ـ في زعمِ هٰذهِ الأُخْلوقَةِ ـ على اعتقادِ أَنَّ هاتينِ الكلمتَيْنِ ممَّا أَنْزَلَ اللهُ عليهِ في وحْيِهِ بآياتِ القرآنِ الحَكيمِ، ولم يتنَبَّهْ ﷺ، لا مِن سِياقِ الكَلامِ، ولا سِيَّما في معنى الكلمتَيْنِ الشَّيطانيَّتينِ مِن كُفْرٍ وفُجورٍ، حتىَ جاءَهُ مَلَكُ الوحيِ جبريلُ ـ عليه السلامُ ـ، واستقرأَهُ ما جاءَهُ بهِ مِن آياتِ السُّورةِ، فقرأَ ﷺ، حتى بَلَغَ الكلمَتَيْنِ الشَّيطانيَّتَيْن، وقرأَهُما على أَنَّهما مِمَّا نزَلَ عليهِ مِن وَحْيِ اللهِ تعالى، وعندئذٍ قالَ لهُ جِبريلُ: «ما جِئْتُكَ بهاتينِ الكلمتينِ». فأُخِذَ النبيُّ ﷺ، وأَصابَهُ ما أَصابَهُ مِن هَوْلِ الصَّدمَةِ ـ فيما تزعُمُ هٰذهِ الأُبْطولَةُ ـ وقالَ يؤنِّبُ نفسَهُ ويلومُها: «افتريْتُ على الله، وقلتُ ما لمْ يَقُلْ».

وهٰذا التصويرُ الرِّوائيُّ الكذوبُ يقتضي ـ بداهةً ـ أَنَّ النبيَّ ﷺ ـ وهُو القَيِّمُ على كتابِ اللهِ تعالى، وفَهْمِ مقاصِدِهِ وأَحكامِهِ وأُسلوبِهِ وبراعةِ بيانِهِ واتِّساقِ نَظْمِهِ وبلوغِهِ في استقامةِ معانيهِ الذِّرْوَةَ ـ لم يُفرِّقْ بينَ كلامِ الله

تعالى المُعْجزِ بهدايتِهِ وحقائِقِهِ ومعانيهِ وأُسلوبِ نَظْمِهِ واتِّساقِ سياقِ آياتِهِ وبراعةِ بيانِهِ وتمييزِ مقاصِدِه، وبينَ كلامِ الشيطانِ في كُفْرِهِ وفُجورِهِ وإفسادِهِ وإضلالِهِ وهَلْهَلَةِ تلفيقاتِهِ، وأنَّهُ ﷺ مضى في السُّورةِ ـ وهي ليستْ مِن قصارِ السُّورِ في القرآنِ ـ يقرؤها ويَقْرأُ معَ آياتِها هذا الغثاءَ الأحْوى، والعَصْفَ المطروحَ في مَساقِطِ أَقدامِ الشِّركِ الوَضيعِ، فلم يُميِّزْ بينَ ما هُو مَدْحٌ للأوثانِ في هاتينِ الكلمتينِ الفاجرتينِ الكاذبتينِ، وبينَ ما هُو ذَمٌّ وتوبيخٌ لعابِديها وتقريعٌ للعاكِفينَ عليها في سياقِ الآياتِ وسباقِها ولواحِقِها في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ والعُزَّى. ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى. أَلَكُمُ الذَّكَرُ ولهُ الأُنْثَى. تِلْكَ إذاً قِسْمَةٌ ضِيْزَى. إنْ هِيَ إلا أَسْماءٌ سَمَّيْتُموها أَنْتُم وآباؤكُم مَا أَنْزَلَ اللهُ بها مِن سُلْطانٍ﴾!

فكيفَ استقامَ ـ عَقْلاً وذَوْقاً ـ أَنْ يأْتيَ مدحُ الأوثانِ بِما هُو أَعلى مَقاصِدِ مدحِها ـ في نَظَرِ عابِديها مِن المشرِكينَ ـ وبينَ ما هُو ذمُّها وتوبيخُ مُتَّخِذيها آلهةً؟!

وكيفَ استقامَ عقلاً ومعرفةً بحياةِ محمَّدٍ ﷺ وبلوغِهِ قِمَّةَ الفصاحَةِ والبلاغَةِ أَنْ يُتَوَهَّمَ في حَقِّهِ ـ كإنسانٍ عربيٍّ قُرَشيٍّ، تَرَبَّى في أَفصَحِ قبائِلِ العربِ ـ أَنْ يتقبَّلَ ذوقُهُ البيانيُّ إدخالَ هذه الهلْهَلَةِ بينَ أَوسقِ الكلامِ فَصاحَةً وأَبْرَعَهُ بلاغةً، ويُلَبَّسُ عليه أَنها منهُ بسبيلٍ؟!

هذا هو الباطِلُ المنفوشُ الذي لا يَستقيمُ على قَبولِهِ وتَصْديقِهِ عَقْلُ أَقَلِّ النَّاسِ حَظّاً مِن التعقُّلِ، ولا يستقيمُ بِهِ ذوقُ أَحَطِّ الناسِ تذوُّقاً للكلامِ ونسقِهِ وباتِّساقِ نَظْمِهِ!

فكيفَ استقامَ لدى عَقْلٍ وذَوْقِ سيِّدِ العُقَلاءِ وأَذوقِ الذائقينَ لبلاغَةِ الكـلامِ وبـراعَـةِ البيانِ مُحَمَّـدٍ ﷺ، حتى أُدْخِـلَ عليهِ بينَ آياتِ القُرآنِ الحَكيمِ المُحْكَمِ ـ فيمـا تَزْعُمُهُ هٰذه الأكْذُوبَةُ ـ هاتانِ الكلمتانِ الزَّرِيَّتانِ بعقلِ العُقلاءِ، اللتانِ أَلقاهُما الشيطانُ في قِراءَتِهِ حينَ أَقرأَهُ جبريلُ أَمينُ الوَحْيِ سورةَ: ﴿والنَّجْمِ إذا هَوَى﴾؟!

ثُمَّ تُمْعِنُ هٰذه الـروايةُ في خَوْضِ غَمَراتِ الباطلِ؛ مُمْتَطِيَةً أَوهامَ الأكاذيبِ، فتقولُ: إنَّ اللهَ تعالى أَوحى إلى رسولِهِ ﷺ ـ بعدَ أَنْ كَشَفَ لهُ جبريلُ عليهِ السلامُ أَنَّهُ ما جاءَهُ بهاتينِ الكلمتينِ الكافِرتينِ، وأَنَّهُ ﷺ تنبَّهَ بتنبيهِ جبـريلَ لهُ، فجعَـلَ يلومُ نفسَـهُ لومـاً شديداً، واسْتَـوْلى عليهِ الغَمُّ والحَزَنُ؛ لِما وقَعَ منهُ في زعْمِ هٰذه الأبْطولَةِ ـ: ﴿وإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الذي أَوْحَيْنا إليكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنا غيْرَهُ وإذاً لاتَّخذوكَ خليلاً . ولَوْلا أَنْ ثَبَّتْناكَ لَقَـدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إليهِمْ شَيْئـاً قليلاً . إذاً لأذَقْنـاكَ ضِعْفَ الحَياةِ وضِعْفَ المَماتِ ثُمَّ لا تَجِدُ لكَ عَلَيْنا نَصيراً﴾.

وهٰـذا افتراءٌ على اللهِ تعالى، وعلى رسولِهِ ﷺ؛ لأنَّ قولَهُ تعالى: ﴿ولَوْلا أَنْ ثَبَّتْناكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً﴾ صريحٌ في تبرئَةِ ساحتِهِ ﷺ عن مُقاربةِ الرُّكونِ إليهِمْ؛ فضلاً عن وُقوعِ الرُّكونِ؛ لأنَّ جوابَ (لولا) يقتَضي ـ إذا كانَ مُثبَتاً؛ كما هُنا ـ امتناعَ وقوعِهِ لوقوعِ شَرْطِهِ، أَيْ: يستَلْزِمُ عدمَ وجودِهِ لوجودِ شرطِهِ، فمُقارَبَةُ الرُّكونِ إليهم لم تَقَعْ منهُ ﷺ، ولا شَمَّتْ رائحَـةَ الوجودِ الخارجيِّ؛ فضلاً عنْ وُجودِ الرُّكونِ ذاتِه؛ لأنَّهُ ﷺ مقطوعٌ بعِصْمَتِهِ عن ذٰلك بإجماعِ عُقلاءِ المسلمينَ.

قال الزَّمَخْشَرِيُّ في «كشَّافِه»:

«﴿ولولا أَنْ ثَبَّتْناكَ﴾ وعَصَمْناكَ ﴿لقدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إليهِم﴾؛ أي: لَقارَبْتَ أَنْ تَميلَ إلى خِدَعِهِمْ ومَكْرِهِم، وهٰذا تَهْييجٌ من اللهِ لهُ وفضلُ تَثْبيتٍ».

وقالَ أبو حَيَّانَ في «بَحْرِه»:

«إنَّ ابنَ عبَّاسٍ - رضيَ الله عنهُ - قالَ في تفسيرِ الآيةِ: كانَ الرسولُ ﷺ معصوماً، ولكنَّ هٰذا تعريفٌ للأمَّةِ لئلَّا يركَنَ أَحدٌ منهُم إلى المُشرِكينَ في شيءٍ مِن أَحكامِ اللهِ وشرائِعِه».

وقالَ البَيْضاويُّ في «أَنوارِه»:

«والمعنى: أنَّكَ كُنْتَ على صَدَدِ الرُّكونِ إليهِم؛ لِقُوَّةِ خِدَعِهِم، وشِدَّةِ احتيالِهِم، لكنْ أَدْرَكَتْكَ عِصْمَتُنا، فمُنِعْتَ أَنْ تَقْرُبَ إليهِم، وهو صريحٌ في أنَّهُ - عليهِ الصلاة والسلامُ - ما هَمَّ بإجابَتِهِم؛ مَعَ قوَّةِ الدَّواعي إليها عندَهُم».

هٰذه أَفهامُ حُذَّاقِ أَهلِ القرآنِ في تفسيرِ آياتِه، وهي نَماذجُ لِما وَراءَها وما قَبْلَها مِمَّا لم نَذْكُرْهُ، ولكنَّ البُلْهَ الذينَ يَتَكَثَّرونَ بالرواياتِ(١)، ولا يَعْقِلونَ ما يَصِحُّ أَنْ يُقالَ مِنها وما لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُرْوى، لا ترتَفِعُ مَدارِكُهُم إلى مَنازِلِ حُماةِ الإِسلامِ ونبيِّ الإِسلامِ ﷺ المعصوم.

(١) الذين يُريدون الطعنَ بالإسلام وعقائدهِ يتمسَّكونَ بواهي الروايات، وضعيف الأخبار.

أَلا سَأَلَ هٰؤلاءِ المُتَكَثِّرونَ في الرِّواياتِ أَنْفُسَهُم : كيفَ يصِحُّ في عُقولِ العُقلاءِ ما خَرَّفَتْ بهِ هٰذه الروايةُ الباطلةُ الكاذبةُ مِن تَقَوُّلِها : إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أَدْخَلَ بُهْتانَ الكلمتينِ الخَبيثَتَيْنِ اللتينِ أَلقاهُما الشَّيطانُ في آياتِ القرآنِ الحكيمِ ، وإنَّهُ ﷺ قَرَأَهُما على أَنَّهُما مِن آياتِ اللهِ المُنَزَّلَةِ عليه ، ومضى في قِراءةِ السورةِ حتى خَتَمَها ، وسَجَدَ مَنْ كانَ موجوداً معهُ حينَ قِراءَتِها ، واستمرَّ على اعتقادِ أَنَّهُما مِن آياتِ السورةِ المُنَزَّلَةِ مِن عندِ اللهِ حتى نبَّهَهُ جبريلُ أَنَّهُ لم يَأْتِهِ بهما ، فاغْتَمَّ رسولُ اللهِ ﷺ وحَزِنَ ، وجَعَلَ يلومُ نفسَهُ ، وأَنَّهُ قالَ على اللهِ ما لم يَقُلْ؟!

ثم تَنْزِلُ هٰذه الآياتُ الثلاثةُ المُبَرِّئةُ لساحتِه ، المُنَزِّهةُ عن التَّقَوُّلِ على اللهِ ؛ لِتُخْبِرَ أَنَّهُ ﷺ قد عَصَمَهُ اللهُ تعالى عن قُرْبِ الرُّكونِ إلى المشركينَ!!

وهـل أَبلغُ في الرُّكونِ إلى هٰؤلاءِ المُشركينَ مِمَّا تَقَوَّلَتْهُ هٰذه الروايةُ المُخْتَلَقَةُ مِن أَنَّـهُ ﷺ قَبـلَ ما أَلقـاهُ الشيطانُ مِن مَدْحِ آلهـةِ المشركينَ وأَوثـانِهِم ، وتكَلَّمَ بهِ ، وظَـلَّ على اعْتِقـادِ أَنَّ هٰذا المَـدْحَ الكَفُـورَ لأوثانِ المُشْرِكينَ كانَ مِمَّا أُنْزِلَ عليهِ مِن آياتِ السُّورةِ ، حتَّى أَخبرَهُ جِبريلُ أَنَّهُ لم يَجِئْهُ بهاتينِ الكلمتينِ الشَّيطانِيَّتَيْنِ.

فاللهُ تعالى يُخْبِرُ عن رسولِهِ ﷺ أَنَّهُ لم يُفْتَنْ لحظةً واحدةً عن الذي أَوحاهُ اللهُ إليهِ مِن آياتِه ، وأَنَّهُ سبحانَه وتعالى ثَبَّتَهُ بالعِصْمَةِ عن مُقاربةِ الرُّكونِ إليهِم ؛ فضلاً عَن وقوعِ الرُّكونِ نفسِهِ ، والروايةُ الكاذبةُ تَتَقَوَّلُ عليهِ ﷺ أَنَّهُ

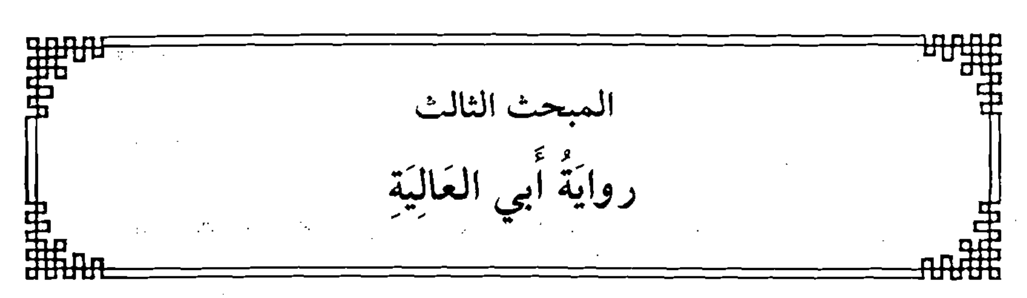
رَكَنَ إلى مَدْحِ أَوثانِهم، وتَكَلَّمَ بهِ، وظلَّ على اعتقادِهِ زَمَناً لم يكنْ بالقَصيرِ في مُناسبتِهِ، حتى كَشَفَ لَهُ جِبريلُ ـ عليهِ السلامُ ـ ما كانَ خافِياً عليهِ مِن التَّلبيسِ والتَّضليلِ.

سُبحانَكَ هٰذا بُهتانٌ عظيمٌ!!

إنَّ هٰذا لهُو الضَّلالُ المُبينُ، والافتراءُ المُفْتَرى، والكَذِبُ المُخْتَلَقُ، والإلحادُ المُتَزَنْدِقُ][1].

ooooo

(١) «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ٤٩ ـ ٥٤).



المبحث الثالث

روايَةُ أَبي العَالِيَةِ

١٢ - وأَخرجَ ابنُ جَريرٍ، وابنُ المُنْذِرِ، وابنُ أَبي حاتمٍ؛ بسندٍ صحيحٍ عن أَبي العاليةِ قالَ:

«قالَ المُشْرِكونَ لرسولِ اللهِ ﷺ: لو ذكرتَ آلهتَنا في قولِكَ؛ قعَدْنا معكَ، فإِنَّهُ ليس معكَ إلا أَراذِلُ الناسِ وضُعفاؤهُم، فكانوا إذا رأَوْنا عندَكَ؛ تحدَّثُ الناسُ بذلك، فأَتَوْكَ. فقامَ يُصلِّي، فقرأَ ﴿والنَّجمِ﴾، حتى بلغَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ والعُزَّى. ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾، تلكَ الغرانيقُ العُلا، وشفاعَتُهُنَّ تُرْتَضى، ومثلُهُنَّ لا يُنْسَى. فلمَّا فرغَ مِن خَتْمِ السورةِ؛ سَجَدَ، وسجَدَ المسلمونَ والمشركونَ، فبَلَغَ الحبشةَ أَنَّ الناسَ قد أَسْلَموا، فشَقَّ ذلك على النبيِّ ﷺ، فأَنزلَ اللهُ: ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ...﴾ إلى قولِهِ: ﴿عذابَ يومٍ عَقيمٍ﴾».

قلتُ: هو في «جامع البيان» (١٧ / ١٨٨) قالَ:

«حَدَّثنا ابنُ عبد الأعلى قالَ: حدَّثنا المُعْتَمِرُ قالَ: سمعتُ داود عن أبي العاليةِ قالَ: قالتْ قريشٌ: (وذكره)».

وفي داود بن أَبي هِنْدٍ ـ على ثقتِهِ ـ كلامٌ، فقد قالَ الإمامُ أَحمدُ فيهِ:

«كثيرُ الاضطرابِ والخلافِ»(١).

وقالَ مرَّةً:

«داودُ يُخْتَلَفُ عنهُ»(٢).

فهو ضعيفٌ أَيضاً، ولا يُحْتَمَلُ منهُ مثلُ هٰذا المتْنِ!!

فأَينَ صحَّةُ سندِها؛ كما زعَمَ السيوطيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ؟!

وبخاصَّةٍ أَنَّ الإمامَ الشافعيَّ قالَ في مَراسيلِ أَبي العاليةِ:

«حَديثُ أَبي العاليَةِ الرِّياحِيِّ رياحٌ»(٣).

○ نَقْدُ مَتْنِ اللفظِ الثاني عَشَرَ:

[هٰذهِ الروايةُ صريحةٌ في بُطلانِ الأكذوبةِ البلهاءِ، أُكذوبةِ الغَرانيقِ، رُغْمَ دَعوى صحَّةِ إسنادِ إرسالِها(٤) إلى أَبي العاليةِ الذي أُلْصِقَتْ بهِ.

وهِيَ تُنادي على نفسِها بالوضعِ والتكذُّبِ، وَضَعَها أَعداءُ الإسلام مِن الزَّنادقَةِ الخُبَثاءِ، والمُنافِقينَ الجُبَناءِ؛ ليَفْتِنوا بها ضُعَفاءَ العُقولِ، ذوي الإيمانِ الهَشِّ عن دينِهم، ويُشَكِّكوهُم في عَقيدتِهِم ورسالةِ نبيِّهِم ﷺ،

(١) «تهذيب التهذيب» (٣ / ٢٠٥).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١ / ٩٦) لأحمد.

(٣) «الكامل» (٣ / ١٠٢٢) لابن عديّ.

(٤) وليس هو كذٰلك!

ويُحَرِّفوا كتابَهُم الحَكيمَ المُحْكَمَ الذي شَهِدَ لهُ اللهُ تعالى بأَنَّهُ كتابٌ حَكيمٌ، لا يأْتيهِ الباطِلُ مِن بين يَدَيْهِ ولا مِنْ خَلْفِهِ.

فَقَبلَها وأَمثالَها مِن الأكْذوباتِ بُلَهاءُ المُتكَثِّرينَ الجَمَّاعينَ لغُثاءِ الأقاصيصِ ؛ دونَ نَظَرٍ يكشِفُ ما فيها مِن زَيْفٍ مُلْحِدٍ، وضَلالٍ كَفورٍ.

وأَيُّ ضَلالٍ أَضَلُّ مِن التَّقَوُّلِ على سيِّدِ المُرسَلينَ، محمَّدٍ خاتمِ النبيِّينَ ﷺ ؛ بأَنَّهُ لُبِّسَ عليهِ، فلم يُمَيِّزْ بينَ كَلامِ اللهِ الحكيمِ وتُرَّهاتِ الشَّيطانِ الرَّجيمِ ، فيُدْخِلُ في قِراءَتِه سورةَ (النَّجْمِ) - وهو واقفٌ بينَ يَدَي اللهِ يُصَلِّي ويتلو مِن آياتِ القُرآنِ ما ذمَّ الله بهِ الأوثانَ والأصنامَ، ويُوَبِّخُ المشركينَ على اتِّخاذِها آلهةً تشفَعُ لهُم عندَ اللهِ - كلاماً خَبيثاً فاجِراً كَفُوراً، تَمَدَّحَ بهِ الأوثانَ والأصنامَ التي ذَمَّها اللهُ تعالى في الآياتِ نفسِها التي قَرَأَها رسولُ اللهِ ﷺ مِن سورةِ (النَّجْمِ)، وهو قائِمٌ يُصَلِّي.

فتَتَقَوَّلُ هٰذه الروايةُ البَلْهاءُ عليهِ ﷺ بأَنَّهُ أَتْبَعَ آياتِ ذَمِّ الأوْثانِ بهَذَيانٍ تُمْدَحُ بهِ، وأَنَّها مَرْجُوَّةُ الشفاعةِ مرضِيَّتُها، وأَنَّ مثلَهُنَّ لا يُنسى لما لها مِن المَكانةِ والزُّلْفى - في زعمِ عابِديها -.

فالشيطانُ في هٰذه الروايةِ لم يُلْقِ كلامَهُ الكفورَ عندَ قراءةِ النبيِّ ﷺ - كما في الرِّواياتِ التي ليسَ فيها هٰذا التَّقَوُّلُ -، وإنَّما افْتَجَرَتْ هٰذه الروايةُ أُكذوبةً أُخرى في داخلِ الأكذوبةِ الكُبرى؛ زاعمةً أَنَّ النبيَّ ﷺ هو الذي أَلْحَقَ هٰذا الكلامَ الكذوبَ المُلْحِدَ بآياتِ اللهِ تعالى التي قَرَأَها وهُو يُصَلِّي، فتَقَوَّلَتْ أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ ﴿والنَّجمِ﴾ حتى بلَغَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَنَاةَ

الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾، تلكَ الغرانيقُ. . . إلخ هٰذا الهُراءِ السخيفِ.

وقد تطوَّعَتْ هٰذه الروايةُ الفاجرةُ، فأَخرَجَتِ الشيطانَ مِن مثوى الفُجورِ والكذبِ، فلم تَذْكُرْهُ ـ كغيرِها من رواياتِ الأكْذوبَةِ ـ بأنَّهُ هو الذي أَلقى في قراءةِ النبيِّ ﷺ هٰذه الكلماتِ الفاجراتِ، ولكنَّها جعلَتِ النبيَّ ﷺ ـ وحاشاه ـ هو الذي أَدْخلَها في آياتِ اللهِ تعالى، وقَرَأَها على أنَّها قُرآنٌ مُنزَّلٌ عليهِ.

وقد أَبَتْ هٰذه الروايةُ الباطلةُ إلَّا أَنْ تُمْعِنَ في الكذبِ، فزادَتْ على غيرِها مِن رواياتِ الأقصوصَةِ الغِرْنوقِيَّةِ كلمةً لم تُذْكَر في روايةٍ قطُّ، وهي قولُ واضِعيها مِن الزَّنادقَةِ: «ومِثْلُهُم ـ أَي: الأَوْثانُ ـ لا يُنْسَى»، وهيَ كلمةٌ مضحِكَةٌ عابثةٌ، لا معنى لها ـ حتى في زعمِ الزَّنادقةِ ـ، وكأنَّ الروايةَ لمَّا لم تجْعَلْ هٰذا الكلامَ الخَبيثَ مِن إلقاءِ الشَّيطانِ، بل جَعلَتْهُ مِن إلحاقِ النبيِّ ﷺ، لم تَشأْ أَنْ تُحافِظَ على النَّصِّ الخبيثِ في سائرِ الرِّواياتِ، بل غَيَّرَتْهُ وجَعلَتْهُ: «وشفاعتُهُنَّ تُرْتَضى، ومثلُهُنَّ لا يُنْسى»!

والكذِبُ ليس لهُ سياجٌ، ولا لأصحابِهِ حَياءٌ، إنَّهُم يكذبونَ إلحاداً في آياتِ اللهِ، لا يُبالُونَ أَقالوا مَعْقولاً أَم مَعْلولاً؟

وأَيُّ إلحادٍ أَكفرُ كُفراً وأَفْجَرُ فجوراً مِن هٰذا التَّقَوُّلِ الخبيثِ الذي يجعَلُ مِن سيِّدِ الخلقِ محمدٍ ﷺ أَداةً تتلَعَّبُ برسالتِهِ وتعبَثُ بأَصلِ أُصولِ هدايتِهِ، ويَجعَلُ مِن القُرآنِ العظيمِ ـ دستورِ هٰذه الرسالةِ الخاتمةِ لرسالاتِ السماءِ ـ مَعْبَثَةً للمُلْحِدينَ الزَّنادِقةِ؛ يُدْخِلونَ في آياتِه ما يُناقِضُ هدايتَهُ أَشَدَّ المناقضةِ، ويُفْسِدُ أُسلوبَهُ أَشدَّ الإِفسادِ؟!

هٰذه الـرِّوايةُ هي أبشـعُ فيمـا اشْتَمَلَتْ عليهِ مِن تقـوُّلٍ مِن سائِـرِ سابِقـاتِهـا، وقـد تَمَطَّتْ في تَعَرُّجاتِها، واستَطالَتْ في سَيْرِها على أَلسنَةِ الأكاذيبِ التي بَلَغَ صَداها الحَبَشَةَ، لِتُلْقي إلى المُهاجِرينَ الأوَّلينَ أُكذوبةً أُخْـرى، تستنـزِلُهم بهـا عن استقـرارِهم وأَمْنِهم على أَنْفُسِهِم ودينِهم في هِجْـرَتِهم، وتـزعُمُ لهُم أَنَّ الناسَ في مَكَّةَ قدْ أَسْلَموا، وصَفا الجَوُّ، فما بقـاؤكُمْ بعيدينَ مُشَرَّدينَ عن وطنِكُم وأَهْلِكُم وعشائِرِكُم؟ فَلْتعودوا إليهِم؛ لِتَـرَوا لعنـاتِ الشيطانِ تتسـاقَطُ عليهِمْ، وتُسَعِّرُ نيرانَ فجورِهم وكُفْرِهم، ويشتدُّ أُوارُها على مَنْ بَقِيَ وراءَكُم مِن إخوانِكُم المؤمنينَ مع رسولِ اللهِ ﷺ؛ يَشُدُّونَ أَزْرَهُ، ويحتَمِلونَ في سبيلِ عقيدتِهم وإيمانِهم صُنوفَ الأذى والبلاءِ، صابرينَ مُحْتَسِبينَ.

وعادَ المُهاجِرونَ الأوَّلونَ ـ وهُم قِلَّةٌ معدودةٌ ـ مُيَمِّمينَ شَطْرَ وَطَنِهم، ولكنَّهُم لم يكادوا يَقْرَبونَ من مكَّةَ حتى سَمِعوا قَعْقَعَةَ فوادِحِ البلاءِ والأذى تُزَمْجِرُ فوقَ رؤوسِ إخوانِهِم المؤمنينَ، ودَخَلوا مكةَ يدفَعُهُم الحنينُ إلى الأهْـلِ والوَلَدِ والوَطَنِ، واستقْبَلَهُم الطُّغاةُ مِن قومِهِم؛ يتداولونَهُم بأَنواعِ التَّعذيبِ؛ يَصُبُّونَها عليهم صَبّاً، وأَيْقَنوا كَذِبَ ما صَرَخَ بهِ الشيطانُ بينَهُم مِن إسـلامِ مُشركي مَكَّةَ، فتحيَّنوا الفُرَصَ لِيَعودوا إلى مأْمَنِهم في هِجْرَتِهم، وعادوا، واستقرُّوا، ولَحِقَ بهِم جَماعاتٌ كثيرةٌ لم يكونوا قد هاجَروا معَهُم هجرتَهُم الأولى.

حتَّى نَصَـرَ اللهُ دينَهُ ونبيَّهُ وعبادَهُ المؤمنينَ، وأَذَلَّ الشيطانَ وشِرْكَه، ودَحَـرَ الكُفْـرَ وحِـزْبَهُ، حتى كانتْ عودةُ جميعِ المهاجرينَ مِن أَصحابِ

الهجرتَيْنِ عودةً ظافرةً في ظلِّ العِزَّةِ الإسلامِيَّةِ والنَّصْرِ المؤزَّرِ للإسلامِ والمسلمينَ.

وهٰذهِ الروايةُ هي الثانيةُ مِن بينِ الرواياتِ التي عَرَضْنا لذِكْرِها تَذْكُرُ بلوغَ الخَبَرِ الكاذبِ أَرضَ الحبشةِ؛ ممَّا كانَ سبباً في زَعْمِ الرواياتِ لعَوْدَةِ المُهاجِرينَ الأوَّلينَ، وهُو سببٌ يكادُ تُجْمِعُ عليهِ رواياتُ الأبطولَةِ الغِرْنَوْقِيَّةِ.

وقد سَبَقَتْ هٰذه الروايةُ في ذِكْرِ بلوغِ الخبرِ الكاذبِ الحَبَشَةَ رواية ابنِ أَبي حاتمٍ عن طريقِ موسى بن عُقْبَةَ(١).

وعودةُ المُهاجِرينَ الأوَّلينَ مِن الحَبَشَةِ إلى مكَّةَ حقيقةٌ تاريخيَّةٌ؛ بَيْدَ أَنَّ رَبْطها بأُكذوبةِ الغرانيقِ هو أُكذوبةٌ أُخرى.

أَمَّا السببُ الحقيقيُّ لعودةِ مُهاجِري الهجرةِ الأولى مِن الحَبَشَةِ إلى مكَّةَ، فهو ما وقَعَ في الحَبَشَةِ مِن الهَرْجِ والمَرْجِ، واشتعالِ نيرانِ الفِتَنِ بينَ الشَّعْبِ والملكِ في قِصَّةٍ ساقَها ابنُ إسحاقَ مِن طريقِ أُمِّ سَلَمَةَ ـ رضي الله عنها ـ، فخافَ المسلمونَ المهاجِرونَ أَنْ ينالَهُم مِن وراءِ ذٰلك سوءٌ يذهَبُ بأَمْنِهم واستقْرارِهم، فرَحَلوا عائِدينَ إلى وَطَنِهم، مُوَطِّنينَ أَنْفُسَهُم على تَحمُّلِ ما يَلْقَوْنَهُ فيهِ مِن أَذى الأَهْلِ والعشيرةِ في سبيلِ عقيدَتِهم ودينِهم.

حتى إذا اسْتَوْثَقَ الأمرُ للنَّجاشِيِّ في بلدِهِ، وانْجلَتْ عن الحبشةِ سحائِبُ الفِتْنَةِ؛ عادَ المسلمونَ إلى الهجرَةِ، وهاجَرَ معهُم أَضعافُ أَعدادِهم، وكانُوا دُعاةً لدينِهم، مُبَلِّغينَ رسالَةَ نبيِّهم، ناشِرينَ لدعْوَةِ الحَقِّ

(١) وقد سبق نقدُها سَنَداً ومَتْناً.

والهُدى والنُّورِ][1].

○○○○○

ورُوِيَتِ القصةُ عن أَبي العاليةِ أَيضاً مِنْ وَجْهٍ آخَرَ بنقصٍ وزيادَةٍ، فقد:

١٣ ـ أَخرجَ ابنُ جَريرٍ، وابنُ المُنْذِرِ، وابنُ أَبي حاتمٍ؛ عن أَبي العاليةِ قالَ:

«نزَلَتْ سورةُ (النَّجْمِ) بمكَّةَ، فقالتْ قُرَيْشٌ: يا محمدُ! إنَّهُ يجالِسكَ الفُقراءُ والمساكينُ، ويأْتيكَ الناسُ مِن أَقطارِ الأرض، فإِنْ ذَكَرْتَ آلِهَتَنا بخيرٍ؛ جالَسْناكَ، فقرأَ رسولُ اللهِ ﷺ سورةَ (النَّجْمِ)، فلمَّا أَتى على هٰذه الآيةِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾؛ أَلقى الشيطانُ على لسانِهِ: وهيَ الغَرانيقُ العُلاَ، شفاعَتُهُنَّ تُرْتَجى. فلما فرَغَ مِن السورةِ؛ سَجَدَ، وسَجَدَ المسلمونَ والمشرِكونَ؛ إلا أَبا أُحَيْحَةَ سعيدَ بنَ العاصِ، فإِنَّهُ أَخَذَ كفّاً مِن تُرابٍ، فسَجَد عليها، وقالَ: قدْ آنَ لابنِ أَبي كَبْشَةَ أَنْ يَذْكُرَ آلِهَتَنا بخيرٍ، فبلَغَ ذٰلك المسلمينَ الذينَ كانوا بالحَبَشَةِ أَنَّ قريشاً قد أَسْلَمَتْ، فأَرادوا أَنْ يُقْبِلوا، واشتدَّ على رسولِ اللهِ ﷺ وعلى أَصحابِهِ ما أَلقى الشَّيطانُ على لسانِهِ، فأَنزلَ الله: ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسولٍ ولا نَبِيٍّ . . .﴾ الآية».

قلتُ: وهي في «جامع البيان» (١٧ / ١٨٨):

---

(١) «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ٥٦ ـ ٥٩).

«حَدَّثنا ابنُ المُثَنَّى قالَ: حدَّثَنا أبو الوليدِ قالَ: حدَّثَنا حمَّادُ بنُ سَلَمة عن داودَ بنِ أَبي هندٍ عن أَبي العاليةِ قالَ: قالتْ قُرَيْشٌ: (فذَكَرَهُ)».

وهُو مَخْرَجُ الرِّوايةِ السابقةِ نفسُهُ، وفيهِ العِلَلُ المذكورةُ نفسُها، فلا نُعيدُ!

وفي حَمَّادِ بنِ سَلَمةَ ـ على جَلالَتِه ـ كَلامٌ، إِذْ إِنَّه «لمَّا كَبِرَ سَاءَ حِفْظُهُ»؛ كما قالَ البيْهَقيُّ فيما نَقَلَهُ عنهُ ابنُ حَجَرٍ في «تهذيب التهذيب» (٣ / ١٤).

وزِدْ على ما سَبَقَ التَّنافُرَ بينَ اللفظينِ، والتَّضادَّ بينَ الرِّوايتينِ، والزيادةَ والنَّقْصَ فيهما!!

وهٰذا يؤكِّدُ الضَّعْفَ، ويُثَبِّتُ الوَهَنَ!!

○ نَقْدُ مَتْنِ اللفظِ الثالثَ عَشَرَ:

[هٰذه الروايةُ هي الروايةُ السابقةُ؛ سَنَداً وتَخْريجاً وإِلصاقاً بأَبي العاليةِ، فهي مثلُ سابِقَتِها؛ من إِخراجِ ابنِ جَريرٍ، وابنِ المُنْذِرِ، وابنِ أَبي حاتمٍ؛ عن أَبي العاليةِ، ولكنَّها تختَلِفُ معَ سابِقَتِها في سياقِ الأكْذوبةِ:

فالرِّوايةُ السابقةُ تَقَوَّلَتْ على النبيِّ ﷺ أَنه هُو الذي أَدْخَلَ الكلمتين الفاجِرتينِ مباشرةً في آياتِ القرآنِ، وهُو يُصَلِّي، ولم يأْتِ فيها للشيطانِ ذِكْرٌ بأَنَّه هُو الذي أَلقى على لِسانِ النبيِّ ﷺ ما أَلقى مِن الكُفْرِ.

وهٰذا الصَّنيعُ أَدْخَلُ في الزَّندقةِ والإِلحادِ؛ لأَنَّ كونَ النبيِّ ﷺ ـ وهو واقِفٌ بينَ يدي ربِّهِ؛ يُصلِّي، ويَقْرأُ ما نَزَلَ عليهِ مِن آياتِ القُرآنِ الحَكيمِ ـ

يُدْخِلُ في قِراءَتِه هٰذا الكلامَ الفاجرَ الكَفورَ، ويَمْضي يقرأُ، فَلا يتَنَبَّهُ إلى ما وَقَعَ مِن الطَّامَّةِ الكُبْرى حتى يختِمَ السورةَ، ويسجُدَ في آخِرها، ويشارِكُهُ في هٰذا السُّجودِ المُشْرِكونَ؛ لا تَفْسيرَ لهُ إلَّا أَنَّهُ ﷺ سُلِبَ خَصائصَ رِسالَتِه، بل بَشَرِيَّتَه، فلَمْ يَدْرِ ـ وحاشاهُ ﷺ ـ الكُفْرَ مِن الإيمانِ، ولم يَدْرِ ما نَزَلَ عليهِ مِن وَحْيِ ربِّهِ في ذَمِّ الأوثانِ والأصنامِ؛ ممَّا لم يَنْزِلْ عليهِ مِن مَدْحِها، وتحقيقِ رَغائِبِ عابديها في شَفاعَتِها لهُم.

وزادَتْ، فتقَوَّلَتْ أَنَّ نصَّ الكلامِ الكَفورِ فيه ما ليسَ في غيرِهِ مِن الرواياتِ، فقالَتْ: «ومِثْلُهُنَّ لا يُنْسى، وإِنَّ شفاعَتَهُنَّ تُرْتَضى»!

وفي الروايةِ الأولى رَبْطُ الأكذوبةِ بالحبشةِ، وعودةِ مُهاجِريها الأوَّلين.

ولا يُدْرَى: هل الرِّوايتانِ روايةٌ واحدةٌ؛ دَخَلَها التزيُّدُ والتصرُّفُ والاختلاقُ الملفَّقُ، فحكى واضِعُ القِصَّةِ هنا نَسَقاً ونَصّاً، وذكرَ هُناكَ نَسَقاً ونَصّاً؛ لِيُضَلِّلَ ويَخْدَعَ؟!

أو أَنَّ الروايتينِ هُما روايتانِ مُنْفَصِلتانِ أُلصِقَتا بأَبي العاليةِ؛ دونَ علمٍ مِن واضعِ إحدى الروايتينِ بأَنَّ القصَّةَ محمولةٌ على أَبي العاليةِ، فوقعَ التكرارُ والاختلاقُ الكذوبُ[1]؟!

ويؤكِّدُ هٰذا الاتِّجاهَ أَنَّ الروايةَ الأولى ذَكَرَ فيها السُّيوطِيُّ أَنَّها صحيحةُ السَّنَدِ؛ مَعَ أَنَّ السَّنَدَ لم يختَلِفْ في الروايتَيْنِ، فلِماذا تَرَكَ السيوطيُّ النَّصَّ

(١) انظر ما تقدَّم إيرادُهُ في مقدمة الكتاب من كلام العلاَّمة الشيخ المُعَلِّمي ـ رحمه الله ـ.

على صِحَةِ السَّنَدِ في الروايةِ الثانيةِ؟!

كما لا يُدْرى لماذا ساقَ السُّيوطيُّ في «الدُّرِّ» هٰذه الروايةَ عَقِبَ الروايةِ السابقةِ مباشرةً؟!

ولعلَّهُ رأَى تعدُّدَ الروايةِ عن أَبي العاليةِ؛ لاختلافِ السياقِ والنَّصِّ، وهٰذا يحمِلُ في طيَّاتِه أَنَّ أَبا العاليةِ حُمِلَ الإسنادُ إليهِ في الرِّوايتيْنِ، وهُو منهُ بريءٌ.

وكيفَما يَكُنِ الأمرُ؛ فهٰذه الروايةُ ظاهِرةُ الفسادِ والبُطلانِ؛ لأَنَّها كغيرِها مِن رواياتِ الأكذوبةِ البَلْهاءِ، تتقوَّلُ على النبيِّ ﷺ بأَنَّ الشيطانَ لَبَّسَ عليهِ، وأَلقى على لسانِهِ أَقبحَ الكُفْرِ؛ في سَجَعٍ سَمِجٍ، وأَنَّهُ ﷺ انْطَلَى عليهِ ذٰلكَ، وقَرَأَهُ؛ مُعْتَقِداً أَنَّهُ مِن وَحْيِ اللهِ، وأَنَّهُ مِن آياتِه المُنَزَّلَةِ عليهِ ﷺ في سورةِ (النَّجْمِ)، وأَنَّهُ ﷺ مضى في تِلاوةِ السُّورةِ بعدَ إِدخالِ هٰذا الفُجورِ في آياتِها، حتى خَتَمَها، وسَجَدَ في آخرِها، وسَجَدَ معهُ المُسْلِمونَ والمُشْرِكونَ.

وتزيدُ هٰذه الروايةُ في الأكْذوبَةِ أَنَّ أَحدَ طَواغيتِ الشِّرْكِ وأَحْلاسِ الوثنِيَّةِ (أَبا أُحَيْحَةَ) أَبى أَنْ يَسْجُدَ استِكباراً، وأَخَذَ كَفّاً مِن تُرابٍ رفعَهُ إِلى وجهِهِ وسجَدَ عليهِ، وقالَ ينبُزُ النبيَّ ﷺ بالألقاب: «لقدْ آنَ لابنِ أَبي كَبْشَةَ - يعني: محمداً ﷺ - أَنْ يَذْكُرَ آلهَتَنا بخيرٍ».

ولم تَكْشِفْ هٰذه الروايةُ الكاذبةُ متى تَنَبَّهَ النبيُّ ﷺ إِلى ما أَلقاهُ الشيطانُ على لِسانِهِ مِن البُهْتانِ.

ولم تَذْكُرْ هٰذه الروايةُ ما ذَكَرَهُ غيرُها مِن مَجيءِ جِبْريلَ إليهِ ﷺ وتَبْيينه لهُ أَنَّ هٰذا الكلامَ الخبيثَ ليسَ ممَّا جاءَهُ بهِ، وعندئذٍ تنبَّهَ النبيُّ ﷺ، واشْتَدَّ عليهِ وعلى أَصحابِهِ الأمرُ، حتى طَيَّبَ الله قَلْبَهُ، فأَنْزَلَ عليهِ: ﴿وما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسولٍ ولا نَبِيٍّ . . . ﴾ الآية.

وهٰذا الاضطرابُ مِمَّا يُؤكِّدُ بُطلانَها][1].

قلتُ: ويؤكِّدُ ـ أَيضاً ـ كَذِبَ هٰذه الروايةِ ورودُ ما يُخالِفُ خَبَرَ سجودِ أَبي أُحَيْحَةَ:

فقد روى البُخاريُّ في «صحيحِهِ» (رقم ٤٨٦٣) أَنَّ الذي لم يَسْجُدْ[2] هو أُمَيَّةُ بنُ خَلَفٍ؛ دونَ ذِكْرِ هٰذه القصَّةِ المُفْتَراةِ!!

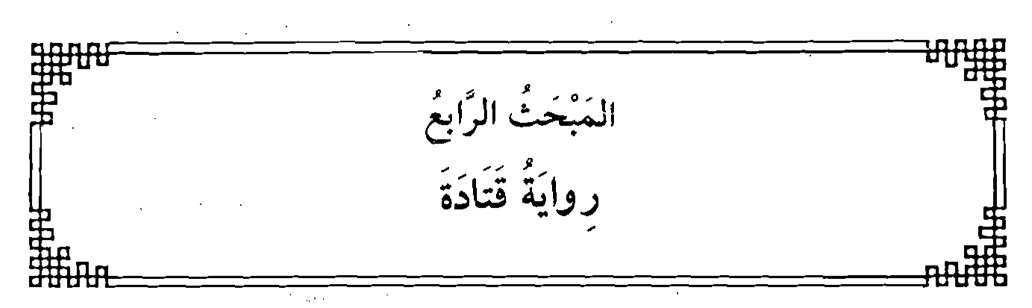
فثَبَتَ بُطلانُ هٰذه القصَّةِ ـ على ضَعْفِ سَنَدِها ـ؛ لمخالَفَتِها الأحاديثَ الصحيحةَ، وزيادَتِها عليها أَلفاظاً مُسْتَنْكَرَةً مستَبْشَعَةً!!

○○○○○

---

(١) «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ٥٩ ـ ٦١).

(٢) انظر ما تقدَّم (ص ١٠٣) مِن سَببِ السجودِ وقصَّتِه.



المَبْحَثُ الرَّابِعُ
رِوايَةُ قَتَادَةَ

١٤ ـ وأَخْرَجَ ابنُ أَبي حاتمٍ عن قَتادةَ قالَ:

«بَيْنا رسولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي عندَ المَقامِ؛ إِذْ نَعِسَ، فأَلقى الشَّيطانُ على لسانِهِ كَلِمَةً يتكلَّمُ بها، وتعلَّقَ بها المُشْرِكونَ عليهِ، وقالَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ والعُزَّى. ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾، فأَلقى الشيطانُ على لسانِهِ ونَعِسَ: إِنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى، وإِنَّها لَمَعَ الغَرانِيقِ العُلا. فحَفِظَها المُشْرِكونَ، وأَخبَرَهُمُ الشيطانُ أَنَّ نبيَّ اللهِ ﷺ قد قَرَأَها، فذَلَّتْ بها أَلسنَتُهُم، فأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسولٍ ولا نَبِيٍّ...﴾ الآية.

فدَحَرَ اللهُ الشيطانَ، ولَقَّنَ نبيَّهُ حُجَّتَهُ».

قلتُ: وهو في «جامعِ البَيانِ» (١٧ / ١٩١) باختصارٍ، قالَ:

«حَدَّثَنا ابنُ عبدالأعلى قالَ: حدَّثَنا ابنُ ثَوْرٍ عن مَعْمَر عن قتادَةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ: (فذكَرَهُ)».

ورواه من طريقٍ آخَرَ قالَ:

«حَـدَّثَنـا الحسنُ قالَ: أَخبـرَنـا عبدُ الرَّزَّاقِ قالَ: أَخبَرَنا معمرٌ عن قتادَةَ. . . (بنحوِه)».

قلتُ: ورجالهُ كُلُّهُم ثقاتٌ؛ إلاّ أَنَّ معْمراً - على ثِقَتِه - لهُ أَغلاطٌ في رواياتِهِ عن البصرِيِّينَ. . . وقتادةُ بَصْريٌّ.

قالَ أَبو حاتمٍ[1]:

«ما حَدَّثَ مَعْمَرٌ بالبصرةِ فيهِ أَغاليطُ».

وقالَ ابنُ أَبي خَيْثَمَةَ:

«سمعتُ يحيى بن مَعينٍ يقـولُ: إذا حَدَّثَـكَ مَعْمَرٌ عن العِراقِيِّينَ؛ فخالِفْهُ؛ إلا عن الزُّهْرِيِّ وابنِ طاوسٍ؛ فإِنَّ حديثَهُ عنهُما مستقيمٌ، فأَما أَهلُ الكوفةِ وأَهْلُ البصرَةِ؛ فلا. . .»[2].

قلــتُ:

ففي القلْبِ مِن روايتِه هكذا شيءٌ!! بل أشياءُ!!!

وفــوقَ هٰذا؛ فالإِسنــادُ مُرْسَــلٌ[3]؛ إذْ قَتـادَةُ تابِعِيٌّ أَدْرَكَ عدَّةً مِن الصحابةِ، وروى عنهُم[4].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨ / ٢٥٧).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١٠ / ٢٤٥).

(٣) وقال شيخُنا في «نصب المجانيق» (ص ١٢):
«ولكنَّه مرسَل أو معضَل»!

(٤) «جامع التحصيل» (ص ٢٥٤) للعلائي.

○ نَقْدُ مَتْنِ اللفْظِ الرَّابِعَ عَشَرَ:

[هٰذه روايةٌ مُهَلْهَلَةُ النَّسْجِ ، مُمَزَّقَةُ الأديمِ ، كَذوبَةُ المَعْنى ، خَبيثَةُ المَبْنَى، كافِرةُ الهَدَفِ، تُنادي على واضِعِها بتفاهَةِ التَّعقُّلِ ، وضحالَةِ التفكيرِ؛ فهي تقولُ: «بينَا رسولُ اللهِ ﷺ يصَلِّي عندَ المقامِ إذ نَعِسَ».

وهٰذا معناهُ أَنَّ النُّعاسَ هَجَمَ عليهِ ﷺ وهُو في حالةِ صلاةٍ! والنعاسُ ضربٌ مِن النَّومِ ، يُذْهِبُ الإحساسَ والشُّعورَ، فكيفَ يُتَصَوَّرُ وقوعُ ذٰلك مِن رسولِ اللهِ ﷺ في مطلَعِ الدعوةِ واشتِدَادِ أَزمَتِها، وهُو ﷺ يُناجِي ربَّهُ في الصَّلاةِ؟!

وتقولُ الروايةُ عَقِبَ ذٰلك مُباشرةً: «فأَلقى الشيطانُ على لسانِهِ كلمةً، فتكَلَّمَ بها».

وظاهِرُ أُسلوبِ الروايةِ يقتَضي أَنَّ الشيطانَ أَلقى كَلِمَتَهُ على لسانِهِ ﷺ وهُو ناعِسٌ نائمٌ، وأَنَّ النبيَّ ﷺ تكلَّمَ بتلكَ الكلمَةِ وهُو ناعِسٌ نائِمٌ.

وإِلى هُنا لم تَذْكُرِ الروايةُ كلمةَ الشيطانِ التي أَلقاها على لِسانِ النبيِّ ﷺ وتكلَّمَ بها.

لكنَّ الروايةَ تقولُ: «وتعلَّقَ بها المُشْرِكونَ عليهِ».

وهٰذا يُفيدُ أَنَّها أُلْقِيَتْ وسُمِعَتْ، وأَنَّ المشركينَ سمِعوها وتَعَلَّقوا بها على رسولِ اللهِ ﷺ.

ثم تَأْتي الرِّوايةُ فتقولُ: «فقالَ ـ أي: رَسولُ اللهِ ﷺ ـ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ والعُزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾».

ثم تقولُ الروايةُ المهَلْهَلَةُ: «فألقى الشَّيطانُ على لسانِهِ ونَعِسَ ـ وهٰذا قد تقدَّمَ في الروايةِ ـ: وإنَّ شفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى، وإنَّها لَمَعَ الغَرانِيقِ العُلاَ».

وهٰــذا نصٌّ في كلمــةِ الشيطانِ مغـايرٌ لكُـلِّ ما وَرَدَ في الـرِّواياتِ الأخْرى، إذ فيهِ تقديمُ رجاوةِ شفاعةِ الأوثانِ على وَصْفِها بالغرانقةِ العُلاَ، وفيهِ تغييرٌ في هٰذا الـوصفِ إذْ قيلَ فيهِ: «وإنَّهـا لَمَـعَ الغَـرانِيقِ العُـلا»، والمذكورُ في الرِّواياتِ الأخْرى: «تلكَ هي الغَرانِقَةُ العُلا»، فهٰذه الهَلْهَلَةُ الأسلوبِيَّةُ في سياقِ كلِمَةِ الشَّيطانِ المزعومةِ دليلٌ على اضطرابِ النسجِ في وضعِ الأكْذوبةِ البلهاءِ.

ثم تعـودُ الـرِّوايةُ المُهَلْهَلَةُ فتقولُ: «فحَفِظَها المشْرِكونَ، وأَخبرَهُم الشيطانُ أَنَّ النبيَّ ﷺ قدْ قَرَأَها فذلَّتْ بها أَلسنَتُهُم»!

وما قيمةُ هٰذه الطَّنْطَنَةِ في إعادةِ ذٰلك، والإخبارِ بأَنَّ المشركينَ حَفِظوا الكلمةَ الشيطانيَّةَ الفاجِرَةَ، وأَنَّ أَلسنَتَهُم ذَلَّتْ بها؟!

أَفكانَ مُتَصَوَّراً أَنْ تَعْثُرَ هٰذه الكلمةُ الكافرةُ على حفظِ المشركينَ؟!

أَوَ كانَ مِن المُتعاصي عليهِمْ أَنْ تَلُوكَها أَلسِنَتُهُم وتُرَدِّدُها حتى يُقالَ: «ذَلَّتْ بها أَلسنَتُهُم»؟!

ولكنَّ الكذوبَ لحوحٌ لَجوجٌ.

ثم لا يَستحي الأبلَهُ المخـدوعُ مُخْتَلِقُ هٰذه الروايةِ أَنْ يَجْعَلَ هٰذه الروايةَ معبثَةً، فتقولُ: «فأَنْزَلَ اللهُ: ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ...﴾ الآية، فدَحَرَ اللهُ الشيطانَ، ولقَّنَ نبيَّهُ حُجَّتَهُ».

فأَيْنَ دَحْرُ الشيطانِ والرِّوايةُ تقولُ: إِنَّهُ أَلقى على لسانِ النبيِّ ﷺ كلمَتَهُ الفاجِرَةَ، وإِنَّهُ ﷺ قَرَأَها، وإِنَّ المشرِكينَ فرِحوا بِها وتَعَلَّقوا بها؟!][(١)].

سُبحانَكَ هٰذا بُهْتانٌ عظيمٌ.

○○○○○

(١) «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ٦١ - ٦٣).

المَبْحث الخامس
رِوايَةُ الضَّحَّاك

١٥ ـ وأَخْرَجَ ابنُ جَريرٍ عن الضَّحّاكِ:

«أَنَّ النبيَّ ﷺ ـ وهو بمكَّةَ ـ أُنْزِلَ عليهِ في آلهةِ العربِ، فجَعَل يَتْلو اللَّاتَ والعُزَّى، ويُكَثِّرُ ترديدَها، فسَمِعَهُ أَهلُ مكَّةَ وهُو يذكُرُ آلهتَهُم، ففَرِحوا بذلك، ودَنَوْا يسمَعونَ، فأَلقى الشَّيطانُ في تلاوتِهِ: تلكَ الغَرانِيقُ العُلا. منها الشَّفاعَةُ تُرْتَجى. فقرأَها النبيُّ ﷺ كذلك، فأَنْزَلَ اللهُ: ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ...﴾ إلى قولِه: ﴿حَكيمٌ﴾».

قلتُ: هو في «جامع البيان» (١٧ / ١٨٩) قالَ:

«حُدِّثْتُ عن الحسين قالَ: سمعتُ أَبا مُعاذٍ يقولُ: أَخبرنَا عُبَيدٌ قالَ: سمعتُ الضَّحَّاكَ: (فذَكَرَهُ)».

وفيهِ عِلَلٌ:

الأولى: شيخُ ابنِ جَريرٍ مبْهَمٌ، لم يُسَمِّهِ.

الثَّانيةُ: أَبو مُعاذٍ ـ واسمُهُ: الفَضْلُ بنُ خالدٍ النَّحْويُّ ـ:

ترْجَمَهُ ابنُ أَبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٧ / ٦١). ولم يذكُرْ فيه جَرْحاً ولا تعديلاً بروايةِ اثنينِ عنه!

وأوردَهُ ابنُ حِبَّانَ في «ثقاته» (٩ / ٥)؛ على عادتِهِ في توثيقِ مَن لم يُعْرَف بجرحٍ أو تعديلٍ!

الثَّالثَةُ: الحُسَيْنُ، وقد رجَّحَ شيخُنا في «نصبِ المَجانيقِ» (ص ١٥) أَنَّهُ ابنُ الفَرَجِ أَبو عليٍّ البغداديُّ.

ولم يتبيَّنْ لي وَجْهُ ترجيحِهِ ـ حفظهُ اللهُ ـ.

وهُو ـ على قولِ شيخِنا[1] ـ متروكٌ؛ قالَ ابنُ مَعينٍ:

«كذَّابٌ، يسرقُ الحَديثَ».

وقالَ أَبو زُرعَةَ:

«ذَهَبَ حَديثُهُ».

وقالَ ابنُ أَبي حاتمٍ:

«كتَبَ عنهُ أَبي، ثم تَرَكَهُ».

وقالَ أَبوهُ:

«تكلَّمَ النَّاسُ فيهِ».

وقالَ أَبو الشَّيخِ:

«ليس بالقَوِيِّ».

انظر: «لسان الميزان» (٢ / ٣٠٧)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٧٤)،

---

(١) وإلا؛ فلم أعرِفْهُ!

و «الجرح والتعديل» (٣ / ٦٢)[1].

○ نَقْدُ مَتْنِ اللفظِ الخامِسَ عَشَرَ:

[هٰذِهِ روايةٌ تُنادي على نفسِها بالتَّهافُتِ وَضَعَةِ الأسْلوبِ، فهي روايةٌ مُخْتَرَقةٌ زائفةٌ، مخرَّقةُ الإهابِ، ممزَّقةُ الأديمِ، مشوَّهَةُ المَعالِمِ، ليس لها نَسَقٌ أعجَمِيٌّ، ولا نظمٌ عَرَبيٌّ، أرأَيْتَ إلى قولِها: «أُنْـزِلَ عليهِ في آلهةِ العربِ»؟! تأَمَّلْ لتَعْرِفَ أنَّ هٰذا كلامُ مُبَرْسَمٍ، لا ينطِقُ بهِ إلا المُمَخْرِقونَ.

ثمَّ تأَمَّـلْ قولَ هٰذهِ الروايةِ المتهافِتَةِ: «فجَعَلَ يَتْلو اللَّاتَ والعُزَّى، ويُكْثِرُ تَرديدَها، فسَمِعَهُ أَهلُ مكَّةَ وهُو يذكُرُ آلهَتَهُم، فَفرِحوا بذٰلك، ودَنَوْا يسمَعونَ».

أَمَّا أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قدْ أُنزِلَ عليهِ في شأْنِ آلهةِ العربِ وأَصنامِهِم وأَوثانِهِم ذَمّاً وتقبيحاً وبياناً لِضَلالِ عابِديها؛ فهٰذا ما أُفْعِمَتْ بهِ جميعُ السُّوَرِ المَكِّيَّةِ، ولم تكُنْ سورةُ (النَّجمِ) مِن أَوَّلِ ما أُنْـزِلَ منها، فلا وَجْهَ لهٰذا القولِ، وتخصيصِ سورةِ (النَّجْمِ) بهِ.

وأَمَّا قولُ الروايةِ المتهافتَةِ: «فجَعَلَ يتلو اللَّاتَ والعُزَّى»؛ فما يُدْرَى ما تقصِدُ الروايةُ بهٰذه التِّلاوةِ:

---

(١) ثم ظهر لي شيءٌ آخر رأيتُهُ في ترجمة الضَّحاك من «تهذيب الكمال» (١٣ / ٢٩٣) أنه أخذ التفسير من سعيد بن جُبير! فهٰذا يُرجع الخبر إلى طرق حديث ابن عباس المتناقضة المضطربة!

فكيف وسندُه ضعيفٌ جداً؟!

فهلْ تقصِدُ إلى أَنَّ النبيَّ ﷺ جَعَلَ يُرَدِّدُ على أَسماعِ سامِعيهِ مِن مَلإِ قريشٍ وغيرِهم اسْمَي الصنَمَيْنِ: اللَّاتَ والعُزَّى؛ هٰكذا إفراداً لا إخبارَ فيهِ يقصِدُ إلى الإفادةِ؟!

وهل هٰذا يُسَمَّى تلاوةً؟!

وهل هٰذا النَّحْوُ مِن ترديدِ الأسماءِ مفردَةً ـ ولا سيَّما أَسماءِ الأوثانِ والأصنامِ ـ يفعَلُهُ عاقِلٌ؛ فضلاً عن أَعقَلِ العُقلاءِ، سيِّد المُرسَلينَ، محمدٍ ﷺ؟!

أَو تقصدُ الروايةُ المتهافِتَةُ أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ يتلو الآياتِ التي يَذْكُرُ فيها اللَّاتَ والعُزَّى؛ ليُسْمِعَ المُشْرِكينَ ما فيها مِن إزْراءٍ على عقولِهِم، وتسفيهٍ لأحلامِهِم، وذَمٍّ لأوثانِهِم؟!

وإذاً؛ فما الذي أَفرَحَ المشركينَ، وجَعَلَهُم يَدْنونَ منهُ ﷺ لِيَسْمَعوا ما يقولُ في آلهتِهِم، وقد سَمِعوا منهُ قبلَ هٰذا ما ضاقوا بهِ ذَرْعاً؟!

وهل كانَ إلقاءُ الشيطانِ كلمتيهِ الخبيثتَيْنِ في مَدْحِ الأوثانِ، وأَنَّها مَرْجُوَّةُ الشفاعةِ لعابِديها قبلَ فرَحِهِم بما سَمِعوا مِن ذِكْرِ آلهتِهِم بِما يكرَهونَ مِن ذَمِّها أَو بَعْدَ هٰذا الفرحِ؟!

وتفريعُ الروايةِ المتهافتَةِ في أُسلوبِها المُهَلْهَلِ يُشعِرُ بأَنَّ فرحَهُم كانَ قبلَ إلقاءِ الشَّيطانِ لكفريَّاتِه.

ثم تقولُ هٰذه الروايةُ المتهافِتَةُ ـ مُتَكَشِّفَةً عن عُوارِها وعارِها ـ: «فقَرَأَها النبيُّ ﷺ ـ أَي: فِرْيَةَ الزَّندقَةِ على لسانِ الشيطانِ ـ كذٰلك ـ أَي:

كما أَلْقاها الشَّيطانُ ـ فجَعَلَها رسولُ اللهِ ﷺ قُرآناً، فأَنزلَ اللهُ تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ﴾ إلى قولِهِ: ﴿حَكيمٌ﴾».

أُفٍّ لهٰذه العقولِ السقيمةِ التي لا تَعي ما يَخْرُجُ مِن خَرائِبِ إلحادِها وزنْدَقتِها . . .

محمدٌ سيِّدُ المرسلينَ، وأَفصحُ العالَمينَ، يقرأُ كَلامَ الشيطانِ ـ وهو أَكفرُ الكفرِ، وأَفجَرُ الفجورِ ـ على أَنَّهُ قرآنٌ نَزَلَ إليهِ فيما نَزَلَ مِن وَحْيِ اللهِ إليهِ، فيُدْخِلُهُ تلبيساً عليهِ في القرآنِ؟!

هٰذا أَسخَفُ ما جاءَ بهِ المُبْطِلونَ، وأَتْفَهُ ما تقوَّلَهُ المتقَوِّلونَ، وليس هُو مِن الباطِلِ الكَذوبِ فحَسْبُ، ولكنَّهُ مِن وَضيعِ السُّخْفِ السخيفِ، ولا يُمْكِنُ أَن يقْبَلَهُ أو يروجَ إلا على البُلْهِ المُغَفَّلينَ][1]

ooooo

---

(١) «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ٥٤ و٥٥).

المبحث السادس

رِوايَةُ المُطَّلِبِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حَنْطَب[1]

١٦ ـ قالَ ابنُ سَعْدٍ في «طَبَقاتِه» (١ / ٢٠٥):

«أَخْبَرَنا محمد بن عمر قال: حدَّثَني كثيرُ بنُ زَيْدٍ عن المطَّلِبِ بنِ عبدِاللهِ بنِ حَنْطَب قالَ: . . .».

وذَكَرَ القصَّةَ؛ كما سَبَقَ نصُّها (ص ١٠٥).

قلتُ: وقدْ سَبَقَ نقضُ هذه الروايةِ مَتْناً، وكذا جانباً مِن إسنادِها، وهو محمد بن عمر الواقِديّ، شيخُ ابنِ سَعْدٍ، فهُو مُتَّهَمٌ بالكَذِبِ؛ كما قال أَحمدُ وغيرُه.

أَمَّا كَثيرُ بنُ زَيْدٍ؛ ففيهِ ضَعْفٌ:

قالَ ابنُ مَعينٍ: «ليسَ بذاكَ».

وقالَ مرَّةً: «ليس بشيءٍ».

وقالَ يعقوبُ بنُ شَيْبَةَ: «ليس بذاكَ السَّاقِطِ! وإِلى الضَّعْفِ ما هُو».

---

(١) وتوهم الدكتور شمس الدين الفاسي في كتابه «آيات سماوية» (ص ٦٠) أنَّ هذا اللفظ مِن رواية عبدالله بن حَنْطَب، وليس ابنه! وهو غَلَطٌ!!

وقالَ النَّسائِيُّ: «ضعيفٌ».

وقالَ ابنُ جَريرٍ:

«وكَثيرُ بنُ زَيْدٍ عندَهُم مِمَّن لا يُحْتَجُّ بنقْلِهِ»[1].

قلتُ: ووثَّقهُ بعضُهُم، وهُو مِمَّا لا تحتَمِلُهُ هٰذه الروايةُ لو سَلِمَتْ مِن الواقديِّ، كيفَ وهِي مثخَنَةٌ بهِ؟!

○ نَقْدُ مَتْنِ اللفظِ السَّادِسَ عَشَرَ:

وقد قالَ أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ في «الناسخ والمنسوخ» (ص **٢٢٥**) ـ بعد إشارتِه إلى هٰذه الروايةِ ـ:

«وهٰذا حَديثٌ منكَرٌ، مُفْظِعٌ[2]، ولا سيَّما وهو مِن حديثِ الواقِدِيِّ، والدِّينُ والعقلُ يَمْنَعانِ مِن هٰذا:

لأنَّهُ[3] إنْ كانَ قالَ متعمِّداً ـ ومَعاذَ اللهِ أَنْ يكونَ ذٰلكَ ـ؛ ففيهِ مُساعدةٌ لهُم على دينِهم؛ لأنَّ هٰذا قولُهُم!

[و] إنْ كانَ ناسياً؛ فكيفَ صَبَرَ ولم يَتَبَيَّنْ حتى أَتاهُ الوحْيُ مِن اللهِ تعالى؟!».

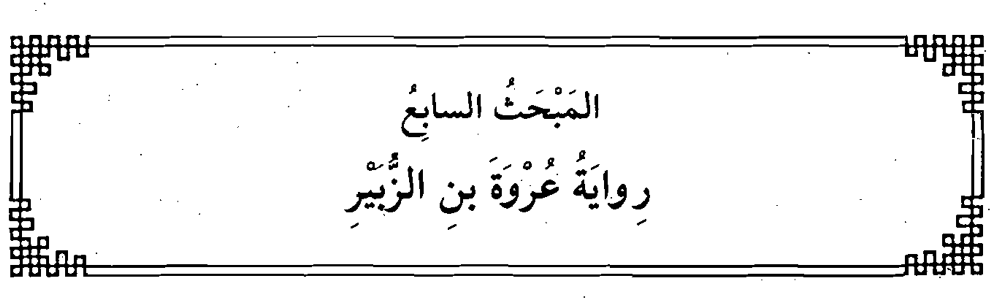
وكلا هٰذين الأمرينِ مُمتنعٌ، بل باطلٌ.

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٨ / ٤١٣ ـ ٤١٥) باختصار.

(٢) في «تفسير القرطبي» (١٢ / ٨١) عنه: «منقطع»! ولا أُراه إلا تحريفاً، وقد نقله كما هو شيخُنا ـ متَّعَ الله بحياتِه ـ في «نصب المجانيق» (ص ١٦).

(٣) تحرَّفت في المطبوعة إلى: «إلَّا أنَّه»!!



المَبْحَثُ السابعُ
رِوايَةُ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ

١٧ ـ قالَ الإمـامُ الـطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (رقم ٨٣١٦): حدَّثنا محمد بن عَمْرو بن خالِد الحَرَّاني : ثَنا أَبي : ثَنا ابنُ لَهيعَةَ عن أَبي الأسوَدِ عن عُرْوَةِ قالَ:

«وتسميةُ الذينَ خَرَجُوا إلى أَرضِ الحَبَشَةِ المرَّةَ الأولى قبلَ خُروجِ جَعْفَرٍ وأَصحابِهِ : عُثمانُ بنُ مَظعونٍ، وعُثمانُ بنُ عفانَ ومعهُ امرأَتُهُ رُقَيَّةُ بنتُ رَسولِ اللهِ ﷺ، وعبدُ اللهِ بنُ مَسعودٍ، وعبدُ الرحمنِ بنُ عَوْفٍ، وأَبو حُذَيْفَةَ ابنُ عُتْبَةَ بنِ رَبيعَةَ ومعَهُ امرأَتُهُ سَهْلَةُ بنتُ سُهيلِ بنِ عَمْرو وولَدَتْ لهُ بأَرضِ الحبشةِ محمدَ بنَ أَبي حُذيفةَ، والزُّبيرُ بنُ العَوَّامِ، ومُصْعَبُ بنُ عُمَيْرٍ أَخو بني عبدِ الدَّارِ، وعامِرُ بنُ رَبيعَةَ، وأَبو سَلَمَةَ بنُ عبدِ الأسَدِ وامرأَتُهُ أُمُّ سَلَمَةَ، وأَبو سَبْرَةَ بنُ أَبي رَهْمٍ ومعهُ أُمُّ كُلْثوم بنتُ سُهَيْلِ بنِ عَمْرو، وسُهَيْل بن بَيْضاء».

قالَ: «ثم رَجَعَ هؤلاءِ الذينَ ذَهَبوا المرَّةَ الأولى قبلَ جعفرِ بن أَبي طالبٍ وأَصحابِهِ حينَ أَنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ السورةَ التي يُذْكَرُ فيها : ﴿والنَّجْمِ

إذا هَوَى﴾.

وقـالَ المُشْرِكونَ مِن قُريش: لو كانَ هٰذا الرجلُ يذكُرُ آلِهَتَنا بخيرٍ؛ أَقْرَرْناهُ وأَصحابَهُ، فإِنَّهُ لا يذْكُرُ أحداً مِمَّنْ خالَفَ دينَهُ مِن اليهودِ والنَّصارى بمثلِ الذي يَذْكُرُ بهِ آلِهَتَنا مِن الشَّتْمِ والشَّرِّ.

فلمَّا أَنْزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ السورةَ التي يذْكُرُ فيها ﴿والنَّجْمِ﴾، وقرأَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾؛ أَلقى الشيطانُ فيها عندَ ذٰلـك ذِكْـرَ الـطَّواغيتِ فقـالَ: وأَنَّهُنَّ لَمِنَ الغرانيقِ العُلاَ، وإِنَّ شَفاعتَهُم لَتُرْتَجى. وذٰلك مِن سَجَعِ الشَّيطانِ وفتنَتِهِ.

فوقعَتْ لهُ هاتانِ الكلمتانِ في قلبِ كُلِّ مشركٍ، وذَلَّتْ بها أَلسنتُهُم، واسْتَبْشَروا بها، وقالوا: إنَّ محمَّداً ﷺ قد رَجَعَ إلى دينِهِ الأَوَّلِ ودينِ قومِهِ.

فلمَّا بلَغَ رسولُ اللهِ ﷺ آخرَ السورةِ التي فيها النَّجم؛ سَجَدَ، وسَجَدَ معهُ كُلُّ مَن حَضَرَ مِن مسلمٍ ومُشْرِكٍ؛ غير أَنَّ الوليدَ بنَ المُغيرةِ كانَ رجلاً كبيراً، فرفَعَ على كفِّهِ تُراباً، فسَجَدَ عليهِ.

فعَجِبَ الفريقانِ كِلاهُما مِن جماعتِهِم في السجودِ لسُجودِ رسولِ اللهِ ﷺ:

فأَمَّـا المسلمونَ؛ فَعَجِبوا مِن سُجودِ المشركينَ على غَيْرِ إيمانٍ ولا يقينٍ، ولم يكنِ المسلمونَ سَمِعوا الذي أَلقى الشيطانُ على أَلسنةِ المُشركينَ.

وأَمَّـا المشـركـونَ؛ فاطمَـأَنَّتْ أَنْفُسُهُم إلى النبيِّ ﷺ وأَصحابِهِ لمَّا

سَمِعوا الذي أَلقى الشَّيطانُ في أُمنِيَّةِ النبيِّ ﷺ، وحدَّثَهُم الشَّيطانُ أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قدْ قَرَأَها في السجدَةِ، فسَجَدوا لتعظيمِ آلِهَتِهِمْ.

ففَشَتْ تلكَ الكلمـةُ في النَّـاسِ، وأَظْهَرَها الشَّيطانُ، حتى بَلَغَتِ الحَبَشَةَ، فلمَّا سَمِعَ عُثمانُ بنُ مظعونٍ وعبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ ومَنْ كانَ معَهُم مِن أَهلِ مكَّةَ أَنَّ الناسَ قد أَسْلَموا وصلَّوا معَ رسولِ اللهِ ﷺ، وبَلَغَهُم سجودُ الوليدِ بنِ المُغيرةِ على التُّرابِ على كَفَّيْهِ؛ أَقْبَلوا سِراعاً.

وكَبُـرَ ذلـكَ على رَسولِ اللهِ ﷺ، فلمَّا أَمسى؛ أَتاهُ جبريلُ ـ عليهِ السلامُ ـ، فشَكا إِليهِ، فأَمَرَهُ، فقَرَأَ عليهِ، فلما بَلَغَها؛ تَبَرَّأَ منها جبريلُ ـ عليهِ السلامُ ـ، وقـالَ: مَعاذَ اللهِ مِن هاتينِ، ما أَنْزَلَهُما ربِّي، ولا أَمَرَني بهما ربُّكَ. فلما رأَى ذلك رسولُ اللهِ ﷺ؛ شقَّ عليهِ، وقالَ: أَطَعْتُ الشَّيطانَ، وتَكَلَّمْتُ بكلامِهِ، وشَرَكَني في أَمْرِ اللهِ.

فنَسَخَ اللهُ عزَّ وجلَّ ما أَلقى الشَّيطانُ، وأَنزَلَ عليهِ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ ولا نَبيٍّ إلا إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ فيَنْسَخُ اللهُ ما يُلْقِي الشَّيْطانُ ثمَّ يُحْكِمُ آياتِهِ واللهُ عَليمٌ حَكيمٌ . لِيَجْعَلَ ما يُلْقي الشَّيْطانُ فِتْنَةً للَّذينَ في قُلوبِهِمْ مَرَضٌ والقَاسِيَةِ قُلوبُهُم وإِنَّ الظَّالِمينَ لَفي شِقاقٍ بَعيدٍ﴾.

فلمَّا بَرَّأَهُ اللهُ مِن سَجعِ الشَّيطانِ وفتْنَتِهِ؛ انْقَلَبَ المُشْركونَ بضلالِهِم وعداوتِهِم، وبَلَغَ المسلمينَ مِمَّنْ كانَ بأَرضِ الحبشةِ وقد شارَفوا مَكَّةَ، فلَمْ يَسْتَطيعوا الرُّجوعَ مِن شِدَّةِ البلاءِ الذي أَصابَهُم والجوعِ والخَوْفِ، خافوا

أَنْ يَدْخُلوا مكَّةَ فَيُبْطَشَ بهِم، فلَمْ يَدْخُلْ رجلٌ منهُم إلا بجوارٍ...».

فذَكَرَ لهُ تتمَّةً طويلةً!!

قلتُ: وأوردَهُ الهيثمِيُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ (٦ / ٣٢ - ٣٤) وقالَ:

«رواه الطَّبرانيُّ هكذا مرسَلاً، وفيهِ ابنُ لهيعَةَ».

وكَرَّرَهُ في (٧ / ٧٢) وزادَ:

«ولا يُحْتَمَلُ هذا مِن ابنِ لهيعَةَ».

قلتُ: إذ هُو ضعيفٌ بعد أَنِ احْتَرَقَتْ كتُبُهُ.

وروايةُ عَمْرو[1] بنِ خالدٍ عنهُ بعد اختلاطِهِ واحتراقِ كُتُبِهِ.

ولي في تَفصيلِ القولِ حولَ روايةِ ابنِ لهيعَةَ جُزْءٌ مُفْرَدٌ سمَّيْتُهُ: «الدلائِلُ الرَّفيعَة في ذِكْرِ مَن صَحَّتْ روايتُهُم عن ابنِ لهيعَةَ»، أَوصَلْتُ عَدَدَهُم فيهِ إلى أكثرَ مِن عشرةِ رُواةٍ[2].

يَسَّرَ الله سُبحانَهُ لي تَبْييضَهُ ونَشْرَهُ.

وشيخُ الطَّبَرانيِّ لمْ أَجِدْ لهُ ترجمةً[3]؛ إلا أَنَّهُ مذكورٌ في الرواةِ عن أَبيهِ؛ كما في «تهذيبِ التهذيب» (٨ / ٢٧)!

---

(١) وقع في «نصب المجانيق» (ص ١٣): «عُمر».

(٢) والمشهورُ بين كثير من طلبةِ الحديثِ وأهله أنهم العبادلة الثلاثة فقط!

(٣) وليس هو المترجم في «سير النبلاء» (١٣ / ٥٥٤)؛ كما توهَّم صاحب «الروض الداني» (٢ / ١١٢).

ولم يُنَبِّهْ شيخُنا نَفَعَ الله بهِ في «نَصْبِ المَجانيقِ» (ص ١٣) على ذلك.

○ نَقْدُ مَتْنِ اللفظِ السَّابعَ عَشَرَ:

وهٰـذا اللفظُ كَمِثْـلِ ما سَبَقَهُ مِن الألفاظِ المُسْتَبْشَعَةِ التي تُناقِضُ أُصولَ الإِسلامِ، وتُخالِفُ أُصولَ الشريعَةِ.

بل يزيدُ هٰذا اللفظُ على غيرِهِ بُطلاناً ونكارةً بذكْرِهِ سماعَ الكافِرينَ لِما قالَهُ الشيطانُ على لسانِ النبيِّ ﷺ! وعَدَمَ سماعِ المسلِمينَ!!

وفيه ـ أَيضاً ـ أَنَّ الشيطانَ حَـدَّثَ المشرِكينَ بما قالَهُ على لسانِ النبيِّ ﷺ، فَسَجَدوا حينئذٍ!!

ومِمَّـا تفـرَّدَتْ بهِ ممَّا يُخالِفُ سابِقاتِها شِكايةُ النبيِّ ﷺ لجبريلَ، وقراءَتُهُ عليهِ!

وهٰذا كلُّهُ يُؤكِّدُ اضطرابَ القصَّةِ، وتناقُضَ رواياتِها، وتَبايُنَ أَلفاظِها.

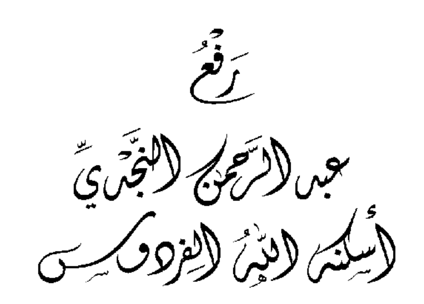
وأَخيراً:

هٰذا آخِرُ ما وقفتُ عليهِ مِن طُرُقِ القصَّةِ، وأَلفاظِها، وأَسانيدِها.

وقد وضعتُهُ كُلَّهُ ـ بحمدِ اللهِ ـ على منضَدَةِ التَّحقيق، وظهَرَ جليّاً لكُلِّ ذي عَيْنَيْنِ بُطلانُها وفَسادُها، وعَدَمُ صلاحِيَّتِها سَنَداً ومَتْناً!

واللهُ مُتِمُّ نورِهِ.

○○○○○



القِسْمُ الخامِس

نُصوصُ بعضِ العُلَماءِ

في رَدِّ القِصَّةِ وإِنكارِها سَنَداً ومَتْناً

بَعْدَ أَنْ أَشْبَعْنا الكلامَ على قصةِ الغَرانيقِ؛ متناً وسَنَداً، وأثْبَتْنا ـ بما لا يَدَعُ مجالاً للشَّكِّ ـ بُطلانَها وصَنْعَتَها، رأَيْتُ أَنْ أَجْعَلَ هٰذا الفصلَ مِن الكتابِ لِسياقِ نصوصٍ[1] بعضِ عُلماءِ الإسلامِ ودُعاتِهِ[2] في رَدِّ هذه القصَّةِ الغِرْنَوْقيَّةِ وإنكارِها.

وسوف ترى تكراراً في بعضِها لِما أوْرَدْناهُ أو لِما سَيَرِدُ، لكنَّ هٰذا التِّكْرارَ ـ إنْ شاءَ الله ـ لنْ يَضُرَّ، فكلُّ عالمٍ لهُ أُسلوبُهُ وطريقَتُهُ ومنهجُهُ.

فأَقولُ وباللهِ التوفيقُ:

○○○○○

(١) ولو كان في بعضِها طولٌ، ففيها فائدة كبرى إن شاء الله.

(٢) ولنا على بعضِهم مُلاحظاتٌ علميَّةٌ أو عقيديَّةٌ في أفكارهم أو اتّجاهاتهم بعامّة؛ ولكنَّ ما نقلتُه عنهم هُنا خالٍ من ذلك.

المبحث الأول

القاضي ابنُ العَرَبيِّ المالِكيُّ[1] رحمه الله

قالَ في «أَحكامِ القرآنِ» (٣ / ١٢٩٩ - ١٣٠٣):

[الآية الرابعةَ عشرةَ: قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ ولاَ نَبِيٍّ إلَّا إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ واللهُ عَليمٌ حَكيمٌ . لِيَجْعَلَ ما يُلْقِي الشَّيْطانُ فِتْنَةً للَّذينَ في قُلوبِهِمْ مَرَضٌ والقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفي شِقَاقٍ بَعيدٍ . ولِيَعْلَمَ الذينَ أُوتُوا العِلْمَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤمِنوا بهِ فَتُخْبِتَ لهُ قُلُوبُهُمْ وإِنَّ اللهَ لَهَادِ الذينَ آمَنُوا إلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ﴾.

فيها مسأَلتانِ:

○ المسأَلةُ الأولى: في سَبَبِ نُزولِها:

في ذلك رواياتٌ مختلِفَةٌ، أَظهَرُها - وما فيها ظاهرٌ[2] -: أَنَّ النبيَّ ﷺ جَلَسَ في نادٍ مِن أَنْدِيَةِ قومِهِ، كثيرٍ أَهلُهُ، فتمنَّى يومئذٍ أَلَّا يأْتِيَهُ مِن اللهِ شيءٌ

(١) توفي سنة (٥٤٣ هـ)، ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠ / ١٩٧).

(٢) أي: أشهرُ شيءٍ ذُكِرَ، وسيأتيك الآنَ إنكارُهُ وردُّهُ.

فَيَنْفِروا عنهُ يومئذٍ، فأَنْزَلَ اللهُ عليهِ: ﴿والنَّجْمِ إذا هَوَى﴾، فقَرَأَ، حتى إذا بَلَغَ إلى قولِـهِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ والعُزَّى . ومَناةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾؛ أَلقى الشَّيْطانُ كلِمَتَيْنِ: تلكَ الغَرانِيقُ العُلا، وإِنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى. فتكلَّمَ بها، ثم مضى بقـراءةِ السـورةِ كلِّها، ثم سَجَدَ في آخِرِ السورةِ، وسَجَدَ القومُ جَميعاً معهُ، ورفَعَ الوليدُ بنُ المغيرَةِ تُراباً إلى جبْهَتِهِ، وسجَدَ عليهِ، وكانَ شَيخاً كبيراً.

فلمَّا أَمْسى أَتاهُ جِبريلُ، فَعَرَضَ عليهِ السورةَ، فلمَّا بَلَغَ الكلِمَتَيْنِ؛ قالَ: ما جِئْتُكَ بهاتينِ. فأَوْحى اللهُ إليهِ: ﴿وإِنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الذي أَوْحَيْنا إِليكَ لِتفْتَرِيَ علَيْنا غَيْرَهُ وإِذاً لاتَّخذوكَ خَلِيلاً . ولولا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إليهِمْ شَيْئاً قَليلاً . إذاً لأَذَقْناكَ ضِعْفَ الحَياةِ وضِعْفَ المَماتِ ثُمَّ لا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنا نَصِيراً﴾.

فما زالَ مَغْموماً مهموماً حتى نَزَلَتْ: ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِن قبلِكَ مِن رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ إلا إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ﴾.

وفي روايةٍ: أَنَّ جبريلَ قالَ لهُ: لقدْ تَلَوْتَ يا محمَّدُ على النَّاسِ شيئاً لَمْ آتِكَ بهِ. فحَزِنَ، وخافَ خَوْفاً شَديداً، فأَنْزَلَ اللهُ عليهِ: أَنَّهُ لَمْ يكُنْ قبلَهُ رسولٌ ولا نبيٌّ تمنَّى كَما تَمَنَّى، وأَحَبَّ كَما أَحَبَّ، إلا والشَّيطانُ قد أَلْقى في أُمْنِيَّتِهِ؛ كما أَلقى الشَّيطانُ على لِسانِهِ.

○ المسأَلةُ الثانيةُ:

اعْلَمـوا ـ أَنـارَ اللهُ أَفْئِـدَتَكُم بنورِ هُداهُ، ويَسَّرَ لكُم مَقْصِدَ التَّوحيدِ

ومَغْـزاهُ ـ أَنَّ الهُـدَى هُدَى اللهِ، فسُبحَـانَ مَن يتفضَّلُ بهِ على مَنْ يَشاءُ، ويَصْرِفُهُ عَمَّنْ يَشاءُ، وقدْ بيَّنَّا مَعْنى الآيةِ في فَصْلِ «تنبيهِ الغَبِيِّ على مِقدارِ النبيّ» بما نَرْجو بهِ عندَ اللهِ الجَزاءَ الأوْفى، في مَقامِ الزُّلْفى، ونحنُ الآنَ نَجْلو بتلكَ الفُصولِ الغَماءَ، ونُرَقِّيكُم بها عن حَضيضِ الدَّهْماءِ إلى بِقاعِ العُلَماءِ؛ في عشرِ مَقاماتٍ:

المقامُ الأوَّلُ: أَنَّ النبيَّ إذا أَرْسَلَ اللهُ إليهِ المَلَكَ بوَحْيِهِ؛ فإنَّهُ يخْلُقُ لهُ العلمَ بهِ، حتى يَتحَقَّقُ أَنَّـهُ رسـولٌ مِن عنـدِهِ، ولولا ذلكَ؛ ما صَحَّتِ الرسالةُ، ولا تبيَّنَتِ النُّبُوَّةُ.

فإذا خَلَقَ اللهُ لهُ الـعِلْمَ بهِ؛ تَميَّزَ عنـدَهُ مِن غيرِهِ، وثَبَتَ اليقينُ، واستقامَ سَبيلُ الدِّينِ.

ولو كانَ النبيُّ ـ إذا شَافَهَهُ الملَكُ بالوَحْيِ ـ لا يَدْري أَمَلَكٌ هُو؟ أم إنسـانٌ؟ أَم صورةٌ مُخالِفةٌ لهٰذه الأجْناسِ أَلقَتْ عليهِ كَلاماً، وبلَّغَتْ إليهِ قولاً؟ لم يَصِحَّ لهُ أَنْ يقولَ: إنَّهُ مِن عندِ اللهِ، ولا ثَبَتَ عندَنا أَنَّهُ أَمرُ اللهِ.

فهٰـذه سبيلٌ متَيَقَّنَـةٌ، وحـالةٌ متحَقَّقةٌ، لا بُدَّ منها، ولا خِلافَ في المنقولِ ولا في المعقولِ فيها، ولو جازَ للشيطانِ أَنْ يَتمَثَّلَ فيها، أَو يَتَشَبَّهَ بها؛ ما أَمِنَّاهُ على آيةٍ، ولا عَرَفْنا منهُ باطِلاً مِن حقيقةٍ، فارْتَفَعَ بهٰذا الفَصْلِ اللَّبْسُ، وصَحَّ اليَقينُ في النَّفْسِ.

المُقامُ الثَّاني: أَنَّ اللهَ قدْ عَصَمَ رسولَهُ مِن الكُفْرِ، وأَمَّنَهُ مِن الشِّرْكِ، واستقرَّ ذلكَ مِن دينِ المُسلمينَ بإجماعِهِم فيهِ، وإطباقِهِم عليهِ، فمَنِ ادَّعى

أَنَّهُ يجوزُ عليهِ أَنْ يَكْفُرَ باللهِ ، أَو يَشُكَّ فيهِ طَرْفَةَ عينٍ ؛ فقدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسلامِ مِن عُنُقِهِ .

بل لا تجوزُ عليهِ المَعاصي في الأفعالِ ؛ فضلاً عن أَنْ يُنْسَبَ إلى الكُفْرِ في الاعتقادِ .

بل هُو المُنَزَّهُ عن ذٰلك فعلاً واعتقاداً ، وقد مَهَّدْنَا ذٰلك في كُتُبِ الأصولِ بأَوضحِ دليلٍ .

المقامُ الثَّالِثُ: أَنَّ الله قد عَرَّفَ رسولَهُ بنفسِهِ ، وبَصَّرَهُ بأَدلَّتِهِ ، وأَراهُ مَلَكوتَ سماواتِهِ وأَرْضِهِ ، وعَرَّفَهُ سَنَنَ مَن كانَ قبلَهُ مِن إِخْوَتِهِ ، فلم يكنْ يَخْفى عليهِ مِن أَمْرِ اللهِ ما نعرِفُهُ اليومَ ، ونحنُ حُثالَةُ أُمَّتِهِ ، ومَنْ خَطَرَ لهُ ذٰلك ؛ فهُو مِمَّنْ يمشي مُكِبّاً على وَجْهِهِ ، غيرَ عارِفٍ بنبيِّهِ ولا بربِّهِ .

المقامُ الرَّابعُ: تأَمَّلوا ـ فَتَحَ الله أَغلاقَ النَّظَرِ عنكُم ـ إلى قولِ الرُّواةِ[1] ـ الذينَ هُم بجَهْلِهِم أَعداءٌ على الإسلامِ ، ممَّنْ صَرَّحَ بعداوتِهِ ـ: إنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا جَلَسَ مع قُريشٍ ؛ تَمَنَّى أَلا ينزِلَ عليهِ مِن اللهِ وَحْيٌ ! !

فكيفَ يجوزُ لمَن معَهُ أَدْنى مُسْكَةٌ أَنْ يَخْطُرَ ببالِهِ أَنَّ النبيَّ ﷺ آثَرَ وَصْلَ قومِهِ على وَصْلِ ربِّهِ ، وأَرادَ أَلا يقطَعَ أُنْسَهُ بهم بما ينْزِلُ عليهِ مِن عندِ ربِّهِ مِن الوَحْيِ ، الذي كانَ حياةَ جسدِهِ وقَلْبِه ، وأُنْسَ وحْشَتِهِ ، وغايةَ أُمنيَّتِه؟ !

وكانَ رسولُ اللهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ ، فإذا جاءَهُ جبريلُ ؛ كانَ أَجودَ

(١) مِن المتروكين والتَّلفي الذي سَرَتْ منهم هٰذه المُختَلقات !

بالخيرِ مِن الرِّيحِ المرسَلَةِ[1]؛ فيُؤثرُ على هٰذا مُجالَسةَ الأعداءِ؟!

المَقامُ الخامِسُ: أَنَّ قولَ الشَّيطانِ: تلكَ الغَرانِقَةُ العُلا، وإنَّ شفاعَتَها تُرْتَجى للنبيِّ ﷺ قَبلَهُ مِنهُ، فالتَبَسَ عليهِ الشيطانُ بالمَلَكِ، واختلَطَ عليهِ التوحيدُ بالكُفرِ، حتى لم يُفرِّق بينَهُما!

وأنا مِن أدنى المؤمِنينَ منزلةً، وأقلِّهم معرفةً؛ بما وفَّقَني اللهُ له، وآتاني مِن علمِهِ، لا يخفى عَليَّ وعليكُم أنَّ هٰذا كفرٌ لا يجوزُ ورودُهُ مِن عندِ اللهِ، ولو قالَهُ أحدٌ لَكم؛ لَتبادَرَ الكلُّ إليهِ ـ قبلَ التفكيرِ ـ بالإنكارِ، والرَّدْعِ، والتَّثْريبِ، والتَّشْنيعِ؛ فضلاً عن أنْ يَجْهَلَ النبيُّ ﷺ حالَ القولِ، ويَخْفى عليهِ قولُهُ، ولا يتفطَّنَ لصفةِ الأصنامِ بأنَّها الغَرانِقَةُ العُلا، وأنَّ شفاعَتَها تُرْتَجى، وقد عَلِمَ عِلْماً ضروريّاً أنَّها جماداتٌ لا تسمَعُ ولا تُبْصِرُ، ولا تَنْطِقُ ولا تضرُّ، ولا تنفَعُ ولا تنصُرُ ولا تشفَعُ.

بهٰذا كانَ يأْتيهِ جِبريلُ الصباحَ والمساءَ، وعليهِ انْبَنَى التوحيدُ، ولا يجوزُ نسخُهُ مِن جهةِ العقولِ، ولا مِن جهةِ المَنْقولِ؛ فكيفَ يَخْفى هٰذا على الرَّسولِ؟!

ثم لَمْ يَكْفِ هٰذا حتى قالوا: إنَّ جِبريلَ لمَّا عادَ إليهِ بعدَ ذٰلك: لِيُعارِضَهُ فيما أَلقى إليهِ مِن الوَحْيِ؛ كَرَّرَها عليهِ؛ جاهِلاً بها ـ تعالى اللهُ عن ذٰلك ـ، فحينئذٍ أنكرَها عليهِ جبريلُ، وقالَ لهُ: ما جِئْتُكَ بهٰذه. فحَزِنَ النبيُّ

---

(١) كما رواه البخاري (١٩٠٢ و٣٢٢٠ و٣٥٥٤ و٤٩٩٧)، ومسلم (٢٣٠٨)، وغيرهما؛ عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

ﷺ لذلك، وأُنْزِلَ عليهِ: ﴿وإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عنِ الذي أَوْحَيْنا إِليكَ لَتَفْتَرِيَ علينا غَيْرَهُ﴾.

فيا للهِ والمتعلِّمينَ والعالِمينَ مِن شيخٍ فاسدٍ وسُوسٍ هامِدٍ، لا يعلَمُ أَنَّ هٰذه الآيةَ نافيةٌ لِما زَعَموا، مُبْطِلَةٌ لما رَوَوْا وتقوَّلوا! وهُو:

المَقـامُ السَّادِسُ: وذٰلكَ أَنَّ قولَ العربيِّ: كادَ يكونُ كذا؛ معناهُ: قارَبَ ولم يَكُنْ، فأَخبَرَ الله في هٰذهِ الآيةِ أَنَّهُم قارَبوا أَنْ يَفْتِنوهُ عنِ الذي أُوْحِيَ إِليهِ، ولم تكنْ فتنةٌ، ثم قالَ: ﴿لِتَفْتَرِيَ علينا غَيْرَهُ﴾. وهُو:

المَقامُ السَّابعُ: ولَمْ يَفْتَرِ، ولو فَتَنُوكَ وافْتَرَيْتَ؛ ﴿لاتَّخَذوكَ خَليلاً﴾، فلم تَفْتَتِنْ، ولا افْتَرَيْتَ، ولا عَدُّوكَ خَليلاً، ﴿ولولا أَنْ ثَبَّتْناكَ﴾، وهُو:

المَقامُ الثَّامِنُ: ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِليهِم شَيْئاً قليلاً﴾، فأَخبرَ سُبحانَهُ وتَعـالى أَنَّـهُ ثبَّتَـهُ، وقـرَّرَ التوحيدَ والمعرفةَ في قلبِهِ، وضَرَبَ عليهِ سُرادِقَ العِصْمَةِ، وآواهُ في كَنَفِ الحُرمةِ، ولو وَكَلَهُ إِلى نفسِهِ، ورَفَعَ عنهُ ظِلَّ عِصْمَتِهِ لحظةً؛ لأَلْمَمْتَ بمـا رَاموهُ، ولكنَّا أُمِرْنا عليكَ بالمحافظةِ، وأَشْرَقْنا بنورِ الهِدايةِ فؤادَكَ، فاسْتَبْصِر، وأَزِحْ عنكَ الباطِلَ، وادْحَرْ(١).

فهٰذه الآيةُ نصٌّ في عِصمَتِهِ مِن كُلِّ ما نُسِبَ إِليهِ، فكيفَ يتأَوَّلُها أَحدُ عَدْواً(٢) عمَّا نُسِبَ مِن الباطِلِ إِليهِ؟

المَقامُ التَّاسِعُ: قولُهُ: فما زالَ مهموماً حتى نَزَلَتْ عليهِ: ﴿ومَا أَرْسَلْنا

---

(١) اطرد وادفع.

(٢) تجاوزاً.

مِنْ قَبْلِكَ مِن رَسولٍ ولا نبيٍّ . . . ﴾ الآية .

فأَمَّا غَمُّهُ وحُزْنُهُ ؛ فبأَنْ تمكَّنَ الشيطانُ مِمَّا تمكَّنَ، مِمَّا يأْتي بيانُهُ، وكانَ النبيُّ ﷺ يعُزُّ عليهِ أَنْ ينالَ الشيطانُ منهُ شيئاً، وإنْ قَلَّ تأْثيرُهُ.

المَقـامُ العاشِر: إنَّ هٰذه الآيةَ نصٌّ في غَرَضِنا، دليلٌ على صحَّةِ مذهَبِنا، أَصْلٌ في بَراءةِ النبيِّ ﷺ مِمَّا نُسِبَ إليهِ أَنَّهُ قالَه عندَنا، وذٰلكَ أَنَّه قال تعالى : ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ إلا إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيطانُ في أُمْنِيَّتِهِ﴾ ، فأَخبرَ الله تعالى أَنَّ مِن سُنَّتِه في رُسلِهِ وسيرتِه في أَنبيائِه أَنَّهُم إذا قالوا عن اللهِ قولاً زادَ الشَّيطانُ فيهِ مِن قِبَلِ نفسهِ ؛ كما يفعَلُ سائِرَ المعاصي ؛ كما تقولُ : أَلقيتُ في الدَّارِ كذا، وأَلقيتُ في العِكْم[1] كذا، وأَلقيتُ في الكِيسِ كذا.

فهٰذا نصٌّ في أَنَّ الشيطانَ زادَ في الذي قالَهُ النبيُّ ﷺ ، لا أَنَّ النبيَّ قالَهُ، وذٰلكَ أَنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا قَرأَ تَلا قُرآناً مُقطَّعاً، وسَكَتَ في مقاطِعِ الآيِ سُكوتاً مُحَصّلاً، وكذٰلك كانَ حديثُهُ مترسِّلاً فيهِ متأَنِّياً، فيتَّبعُ الشيطانُ تلكَ السَّكَتاتِ التي بينَ قولِهِ : ﴿وَمَناةَ الثَّالِثَةَ الأُخرى﴾ وبينَ قولِه تعالى : ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ ولَهُ الأُنْثى﴾ ، فقالَ ـ يُحاكي صوتَ النبيِّ ﷺ ـ : وإنَّهُنَّ الغرانِقَةُ العُلا، وإنَّ شفاعَتَهُنَّ لتُرْتَجى[2].

فأَمَّا المشْرِكونَ والذينَ في قُلوبِهم مَرَضٌ ـ لقلَّةِ البصيرةِ وفسادِ

---

(١) نمطٌ تجعلُ المرأةُ ذخيرتَها فيه.

(٢) على فرضِ صحَّتِه، ولم يصحَّ !

السَّريرةِ ـ؛ فتَلَوْها عن النبيِّ ﷺ، ونَسَبوها بجَهْلِهِم إليه، حتى سَجَدوا معهُ اعتقاداً أَنَّهُ معَهُم.

وعلِمَ الذينَ أُوتوا العلمَ والإيمانَ أَنَّ القرآنَ حقٌّ مِن عندِ اللهِ، فيؤمِنونَ بهِ، ويَرْفُضونَ غيرَه، وتُجيبُ قلوبُهم إلى الحَقِّ، وتنفُرُ عنِ الباطلِ، وكلُّ ذٰلك ابتلاءٌ مِن اللهِ ومِحْنَةٌ.

فأَينَ هٰذا مِن قولِهِم؟!

وليس في القـرآنِ إلا غايةُ البيانِ بصيانـةِ النبيِّ ﷺ في الإسرارِ والإعلانِ، عن الشَّكِّ والكُفْرانِ.

وقد أَوْعَدْنا إليكُم توصيةً أَنْ تَجْعَلوا القُرآنَ إمامَكُم، وحُروفَهُ أَمامَكُم، فلا تَحْمِلوا عليها ما ليسَ فيها، ولا تَرْبِطوا فيها ما ليسَ منها.

وما هُدِيَ لهٰذا إلَّا الطَّبَرِيُّ؛ بجلالَةِ قدْرِه، وصَفاءِ فِكْرِه، وسَعَةِ باعِهِ في العلمِ، وشدَّةِ ساعِدِهِ وذِراعِهِ في النَّظَرِ، وكأَنَّهُ أَشارَ إلى هٰذا الغَرَضِ، وصوَّبَ على هٰذا المرمى فقَرْطَسَ[1]؛ بعدَما ذكر في ذٰلك رواياتٍ كثيرةً، كلُّها باطلةٌ، لا أَصلَ لها.

ولـو شاءَ ربُّكَ؛ لَما رَواها أَحدٌ ولا سَطَرَها، ولكنَّهُ فعَّالٌ لِما يُريدُ، عَصمَنا الله وإِيَّاكُمْ بالتَّوفيقِ والتَّسديدِ، وجَعَلَنا مِن أَهلِ التوحيدِ بفضلِهِ ورحمَتِهِ].

---

(١) أصلُ (قَرْطَسَ): أصاب القِرطاس.

المَبْحَثُ الثَّاني
القَاضِي عِيَاضُ[1] رحمه الله

قالَ في كِتابِهِ «الشِّفا بأَحوالِ المُصْطفى» (١ / ٢٨٨ ـ ٣٠١) في فصل «دفع بعض الشُّبُهات»:

[وقد توجَّهَتْ ها هُنا لبعضِ الطَّاعِنينَ سؤالاتٌ:

منها ما رُوِيَ أَنَّ النبيَّ ﷺ لما قَرَأَ سورةَ (النَّجْمِ) وقالَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ والعُزَّى . ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾؛ قالَ: تلكَ الغَرانيقُ العُلا، وإِنَّ شَفَاعَتَها لَتُرْتَجى.

ويُرْوَى: تُرْتَضى.

وفي روايةٍ: إِنَّ شفاعَتَها لتُرْتَجى، وإِنَّها لَمَعَ الغَرانِيقُ العُلاَ.

وفي أُخْرى: والغَرانِقَةُ العُلاَ، تلكَ الشَّفاعَةُ تُرْتَجى...

فلمَّا خَتَمَ السورةَ؛ سَجَدَ، وسَجَد المسلِمونَ والكُفَّارُ لَمَّا سَمِعوهُ أَثْنى على آلِهَتِهِم.

(١) توفي سنة (٥٤٤ هـ)، ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠ / ٢١٢).

وما وقعَ في بعضِ الرِّواياتِ أَنَّ شيطاناً أَلقاها على لِسانِه، وأَنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يتمَنّى أَنْ لو نَزَلَ عليهِ شيءٌ يُقارِبُ بينَهُ وبينَ قومِه.

وفي روايةٍ أُخرى: أَنْ لا يَنْزِلَ عليهِ شيءٌ يُنَفِّرُهُم عنهُ... وذَكَر هٰذه القصَّةَ، وأَنَّ جبريلَ ـ عليهِ السلامُ ـ جاءَهُ، فعَرَضَ عليهِ السورةَ... فلمَّا بلَغَ الكلمتَيْنِ؛ قالَ لهُ: ما جِئْتُكَ بهاتَيْنِ. فحَزِنَ لذٰلك النبيُّ ﷺ، فأَنْزَلَ الله تعالى تسلِيَةً لهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ...﴾ الآية، وقوله: ﴿وإِنْ كادُوا لَيَفْتِنونَكَ...﴾ الآية.

فاعْلَمْ أَكْـرَمَـكَ الله أَنَّ لنا في الكلامِ على مُشْكِلِ هٰذا الحديثِ مأْخَذَيْنِ:

أَحَدُهُما: في توهينِ أَصْلِه.

والثاني: على تسليمِه(١).

أَمَّا المأْخَذُ الأَوَّلُ؛ **فيَكْفيكَ أَنَّ هٰذا حَديثٌ لَمْ يُخَرِّجْهُ أَحَدٌ مِن أَهْلِ الصِّحَّةِ، ولا رواهُ ثقةٌ بسندٍ سليمٍ مُتَّصِلٍ**، وإِنَّما أُولِعَ بهِ وبمثْلِه المفَسِّرونَ والمؤرِّخونَ المُولَعونَ بكُلِّ غريبٍ، المُتَلَقِّفونَ مِن الصُّحُفِ كُلَّ صحيحٍ وسقيمٍ.

وصَدَقَ القاضي بَكْرُ بنُ العلاءِ المالِكِيُّ حيثُ قالَ:

«لقدْ بُلِيَ النَّاسُ ببعضِ أَهْلِ الأهواءِ والتَّفْسيرِ...».

---

(١) أي: على فرض صحَّته، وهو ـ كما أسلفتُ ـ لم يصحَّ، ولله الحمدُ.

وتعلَّقَ بذلك المُلْحِدونَ؛ معَ ضعفِ نقلَتِه، واضطرابِ رواياتِه، وانقِطاع إسنادِهِ، واختلافِ كَلِماتِه:

فقائلٌ يقولُ: إنَّهُ في الصَّلاةِ.

وآخَرُ يقولُ: قالَها في نادي قومِهِ حينَ أُنْزِلَتْ عليهِ السورةُ.

وآخَرُ يقولُ: قالَها وقدْ أَصابَتْهُ سِنَةٌ.

وآخَرُ يقولُ: بلْ حَدَّثَ نفسَهُ فسَها.

وآخَرُ يقولُ: إنَّ الشَّيطانَ قالَها على لِسانِهِ... وإِنَّ النبيَّ ﷺ لما عَرَضَها على جِبريلَ؛ قالَ: ما هٰكذا أَقْرَأْتُكَ.

وآخَرُ يقولُ: بل أَعْلَمَهُم الشيطانُ أَنَّ النبيَّ ﷺ قَرَأَها، فلمَّا بَلَغَ النبيَّ ﷺ ذلك؛ قالَ: واللهِ ما هٰكذا أُنْزِلَتْ!

... إلى غيرِ ذٰلك مِن اختلافِ الرُّواةِ.

ومَن حُكِيَتْ هٰذه الحكايةُ عنهُ مِن المُفَسِّرينَ والتَّابِعينَ؛ لم يُسْنِدْها أَحدٌ منهُم، ولا رَفَعَها إلى صاحِبٍ[1]، وأَكْثَرُ الطُّرُقِ عنهُم فيها ضعيفةٌ واهيةٌ.

والمرفوعُ فيهِ: حَديثُ شُعبةَ عن أَبي بِشْرٍ عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: فيما أَحْسِبُ ـ الشَّكُّ في الحديثِ ـ أَنَّ النبيَّ ﷺ كانَ بمكَّةَ... ـ وذكر القصَّةَ ـ.

---

(١) سوى اثنين، ولم تصحَّ الأسانيدُ إليهم؛ كما سبق شرحُه مفصَّلاً.

قالَ أَبو بكرٍ البَزَّارُ:

«هٰـذا لا نعلَمُـهُ يُرْوَى عن النبيِّ ﷺ بإِسنادٍ مُتَّصِلٍ يجوزُ ذِكْرُهُ إلا هٰذا . . . ولم يُسْنِدْهُ عن شُعبةَ إلا أُمَيَّةُ بنُ خالدٍ، وغيرُهُ يُرْسِلُهُ عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، وإِنَّما يُعْرَفُ عَنِ الكلبيِّ عن أَبي صالحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ».

فقدْ بيَّنَ لكَ أَبو بكرٍ[1] ـ رحمه الله ـ أَنَّهُ لا يُعْرَفُ مِن طريقٍ يجوزُ ذِكْرُهُ سِوى هٰذا، وفيهِ مِن الضَّعْفِ ما نَبَّهَ عليهِ، مع وقوعِ الشَّكِّ فيهِ ـ كما ذَكَرْناهُ ـ الذي لا يُوْثَقُ بِهِ ولا حَقيقةَ معَهُ.

أَما حَديثُ الكَلْبيِّ؛ فممَّا لا تجوزُ الرِّوايةُ عنهُ، ولا ذِكْرُهُ؛ لقوَّةِ ضعفِهِ وكَذِبِهِ؛ كما أَشارَ إِليهِ البَزَّارُ ـ رحمه الله ـ.

والـذي منـهُ في «الصحيحِ» أَنَّ النبيَّ ﷺ قَرأَ ﴿والنَّجْمِ﴾، وهُـو بمكَّةَ، فسَجَدَ معهُ المسْلِمُونَ والمُشْرِكونَ والجِنُّ والإِنْسُ.

هٰذا توهينُهُ مِن طريقِ النَّقْلِ.

أَمَّا مِنْ جِهَةِ المَعْنى؛ فقدْ قامَتِ الحُجَّةُ وأَجْمَعَتِ الأُمَّةُ على عِصْمَتِهِ ﷺ ونزاهتِهِ عن مِثْلِ هٰذه الرَّذيلةِ:

إِمَّا مِن تمَنِّيهِ أَنْ ينزِلَ عليهِ مثلُ هٰذا مِنْ مَدْحِ آلهةٍ غيرِ اللهِ وهُو كُفْرٌ.

أَو يتسوَّرُ عليهِ الشَّيطانُ، ويُشَبِّهُ عليهِ القُرآنَ، حَتَّى يجْعَلَ فيهِ ما ليسَ

---

(١) وقد قالَ المعلِّقونَ (!) على «الشِّفا»: إنه أبو بكر ابن العَربي المالكيّ!! وليس هوا إنما هو الحافظُ أبو بكرٍ البزَّارُ كما سبقَ النقلُ عنه.

منهُ، ويعْتَقِدَ النبيُّ ﷺ أَنَّ مِن القُرآنِ ما ليسَ منهُ، حتَّى يُنَبِّهَهُ جِبريلُ ـ عليهِ السلامُ ـ.

وذٰلك كلُّهُ ممتَنِعٌ في حَقِّهِ ﷺ.

أو يقولُ ذٰلك النبيُّ ﷺ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ عَمداً، وذٰلكَ كُفْرٌ. . .

أَوْ سَهْواً.

وهُو معصومٌ مِن هٰذا كُلِّهِ.

وقدْ قَرَّرْنا بالبراهينِ والإجماعِ عِصْمَتَهُ ﷺ مِن جَرَيانِ الكُفْرِ على قَلْبِهِ أو لسانِهِ؛ لا عَمْداً ولا سَهْواً. . . أو أَنْ يتشبَّهَ عليهِ ما يُلقيهِ المَلَكُ مِمَّا يُلْقي الشَّيطانُ، أو يكونَ للشيطانِ عليهِ سبيلٌ، أو أَنْ يتقوَّلَ على اللهِ ـ لا عَمْداً ولا سَهْواً ـ ما لَمْ يَنْزِلْ عليهِ.

وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الأقاويلِ . . .﴾ الآية.

وقالَ تعالى: ﴿إذاً لأذَقْناكَ ضِعْفَ الحَياةِ وضِعْفَ المَماتِ. . .﴾.

ووجهٌ ثانٍ: هو استحالَةُ هٰذه القصَّةِ نَظَراً وعُرْفاً:

وذٰلكَ أَنَّ هٰذا الكلامَ؛ لو كانَ كما رُوِيَ؛ لَكانَ بعيدَ الالتِئامِ، مُتناقِضَ الأقسامِ، ممتَزِجَ المَدْحِ بالذَّمِّ، مُتخاذِلَ التأليفِ والنَّظْمِ، ولَمَا كانَ النبيُّ ﷺ، ولا مَنْ بحضرَتِهِ مِن المُسلمينَ وصناديدِ المشركينَ، مِمَّنْ يخفى عليهِ ذٰلك. . .

وهٰذا لا يخفى على أَدنَى مُتأَمِّلٍ، فكيفَ بمَن رَجَحَ حِلْمُهُ، واتَّسعَ

في بابِ البيانِ ومعرفةِ فصيحِ الكلامِ عِلْمُهُ؟!

ووجْهٌ ثالثٌ: أنَّهُ قد عُلِمَ مِن عادةِ المُنافِقينَ، ومُعانِدي المُشْرِكينَ، وضَعَفَـةِ القُلوبِ، والجَهَلَةِ مِن المُسْلمينَ؛ نفورُهُم لأوَّلِ وَهْلةٍ، وتَخْليطُ العَدُوِّ على النبيِّ ﷺ لأقلِّ فتنَةٍ، وتعييرُهُم المُسلِمينَ والشَّماتَةُ بهِمُ الفَيْنَةَ بعدَ الفَيْنَةِ، وارتدادُ مَن في قَلْبِهِ مَرَضٌ ممَّنْ أَظهَرَ الإسلامَ لأدْنى شُبْهَةٍ . . .

ولم يَحْـكِ أحـدٌ في هٰذه القصَّـةِ شيئاً سِوى هٰذه الروايةِ الضَّعيفةِ الأصْلِ . . . ولو كانَ ذٰلك؛ لَوَجَدَتْ قُرَيْشٌ بها على المسلمينَ الصَّوْلَةَ، ولأقامَتْ بها اليهودُ عليهِمُ الحُجَّةَ؛ كما فَعَلوا مُكابرةً في قِصَّةِ الإسراءِ[1]، حتى كانَتْ في ذٰلك لبَعْضِ الضُّعَفاءِ رِدَّةٌ، وكذٰلك ما رُوِيَ في قِصَّةِ القَضِيَّةِ.

ولا فِتْنَةَ أَعْظَمُ مِن هٰذهِ البلِيَّةِ ـ لو وُجِدَتْ ـ، ولا تَشْغيبَ للمُعادي حينئذٍ أَشدُّ مِن هٰذه الحادِثةِ ـ لو أَمْكَنَتْ ـ.

فما رُوِيَ عن مُعانِدٍ فيها كلمةٌ، ولا عن مُسْلِمٍ بسببِها بِنْتُ شَفَةٍ . . . فدلَّ على بُطْلِها، واجْتِثاثِ أَصْلِها.

ولا شَكَّ في إدْخالِ بعْضِ شياطينِ الإنسِ أو الجنِّ هٰذا الحَديثَ على بعضِ مُغفَّلي المُحَدِّثينَ[2]؛ ليُلَبِّسَ بهِ على ضُعَفاءِ المُسلمينَ.

---

(١) وفي كتابي «المنتقى الصحيح من أحاديث الإسراء والمعراج» تفصيلُ ذٰلك وبيانه.

(٢) ونحن نُنَزِّهُهُم عن ذٰلك؛ بدليلِ أنَّهم نَقَدوا الرواةَ، ومحَّصوا المرويَّات، وكشفوا الدخيلَ، ونقضوا الزَّائفَ.

ووجـهٌ رابـعٌ: ذَكَرَ الرواةُ لهٰذه القضِيَّةِ أَنَّ فيها نَزَلَتْ: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ...﴾ الآيتين.

وهاتانِ الآيتانِ تَرُدَّانِ الخَبَرَ الذي رَوَوْهُ؛ لأنَّ الله تعالى ذَكَرَ أَنَّهُم كَادُوا يَفْتِنُونَهُ حتى يَفْتَرِيَ، وأَنَّهُ لولا أَنْ ثَبَّتَهُ؛ لَكادَ يَرْكَنُ إِليهِم.

فَمَضْمُونُ هٰذا ومَفْهومُهُ أَنَّ الله تعالى عَصَمَهُ مِن أَنْ يَفْتَرِيَ، وثَبَّتَهُ، حتى لَمْ يَرْكَنْ إِليهِم قَليلاً، فكيفَ كَثيراً؟!

وهُم يَرْوونَ في أَخبارِهِم الواهيَةِ أَنَّهُ زادَ على الرُّكونِ والافتراءِ بمدحِ آلِهَتِهِم، وأَنَّهُ قالَ ﷺ: افْتَرَيْتُ على اللهِ وقُلْتُ ما لَمْ يَقُلْ...، وهٰذا ضِدُّ مفهومِ الآيةِ، وهي تُضَعِّفُ الحديثَ لو صَحَّ[1]، فكيفَ ولا صِحَّةَ لهُ؟!

وهٰـذا مِثْلُ قولِهِ تعالى في الآيةِ الأُخْرى: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عليكَ ورَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وما يُضِلُّونَ إلا أَنْفُسَهُمْ وما يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيءٍ...﴾.

وقد رُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ:

«كُلُّ ما في القُرآنِ (كادَ)؛ فهُو ما لا يَكونُ».

قالَ اللهُ تَعالى: ﴿يَكادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بالأَبْصارِ﴾، ولم يَذْهَبْ.

و ﴿أَكادُ أُخْفِيها﴾، ولم يَفْعَلْ.

---

(١) أي: مِن حيثُ سندُهُ، فالعلَّةُ حينئذٍ تكون في متنِهِ؛ كما سبق بيانه في القسم الأول من كتابنا هٰذا.

قالَ القُشَيْرِيُّ القاضي :

«ولقـد طالَبـهُ قُريشٌ وثَقيفٌ إذا مَرَّ بآلهَتِهِم أنْ يُقْبِـلَ بوجْهِهِ إليها، ووعَدوهُ الإيمانَ بهِ إنْ فعَلَ، فما فَعَلَ، ولا كَانَ لِيَفْعَلَ. . . ».

قالَ ابنُ الأنْبارِيِّ :

«مَا قَارَبَ الرَّسولُ ولا رَكَنَ».

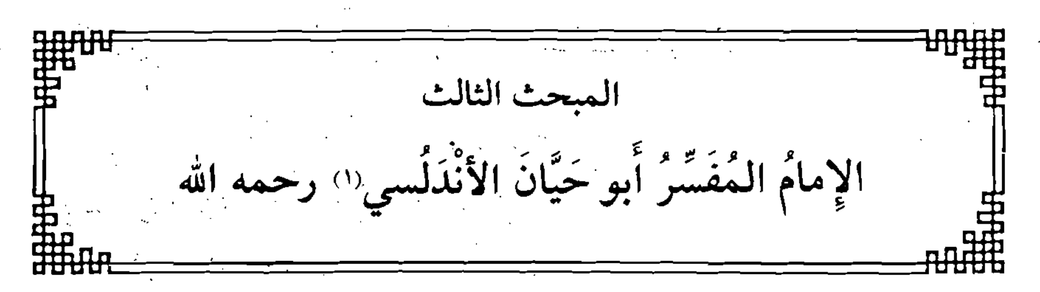
وقد ذُكِرَتْ في معنى هٰذه الآيةِ تفاسيرُ أُخَرُ، ما ذَكَرْناهُ مِن نَصِّ اللهِ علىٰ عِصْمَةِ رسولِهِ تَرُدُّ سَفْسَافَها.

فلَمْ يَبْقَ في الآيةِ إلا أَنَّ اللهَ تَعالى امْتَنَّ على رَسولِهِ بعصْمَتِهِ وتثبيتِهِ بما كادَهُ بِهِ الكُفَّارُ وراموا مِن فتْنَتِهِ.

ومُرادُنا مِن ذٰلك تنزيهُهُ وعِصْمَتُهُ ﷺ، وهُو مفهومُ الآيةِ][1].

○○○○○

(١) ثم ذَكَرَ المأْخَذَ الثاني على فرضِ صحَّةِ الروايةِ، فآثرتُ حَذْفَه لِضعفِ الروايةِ ووهائِها.



المبحث الثالث

الإِمامُ المُفَسِّرُ أَبو حَيَّانَ الأَنْدَلُسي(١) رحمه الله

قالَ ـ فيما نقلَهُ عنهُ الأستاذ محمد الصادِق عرجون(٢) ـ ما نصُّهُ:

[لمَّا ذكرَ الله تعالى أَنَّهُ يُدافِعُ عنِ الذينَ آمَنوا، وأَنَّهُ تعالى أَذِنَ للمؤمنينَ في القِتالِ، وأَنَّهُمْ أُخرِجوا مِن دِيارِهِم، وذَكَرَ مَسْلاةَ رسولِ اللهِ ﷺ بتكذيبِ مَنْ تَقَدَّمَ مِن الأمَمِ لأنبيائِهِم، وما آلَ إليهِ أَمْرُهُم مِن الإِهلاكِ؛ إِثْرَ التكذيبِ، وبعدَ الإِمهالِ، وأَمَرَهُ أَنْ يُنادِيَ النَّاسَ، ويُخْبِرَهُم أَنَّه نذيرٌ لهُم بعدَ أَنِ استَعْجَلوا بالعذابِ، وأَنَّهُ ليسَ لهُ تقديمُ العذابِ ولا تَأْخيرُهُ؛ ذَكَرَ الله تعالى مَسْلاةً ثانيةً، باعتبارِ مَنْ مَضى مِن الرُّسُلِ والأنبياءِ، وهو أَنَّهُم كانوا حَريصينَ على إيمانِ قومِهِم، مُتَمَنِّينَ لذلكَ، مُثابرينَ عليهِ، وأَنَّهُ ما منهُم أَحدُ إلاّ وكانَ الشَّيطانُ يُراغِمُهُ؛ بتزيينِ الكُفْرِ لقومِهِ، وبثِّ ذلكَ إليهِم، وإِلقائِهِ في نُفوسِهِم؛ كما أَنَّهُ ﷺ كانَ مِن أَحْرَصِ النَّاسِ على هَدْيِ قومِهِ، وكانَ فيهِمْ شَياطينُ ـ كالنَّضْرِ بنِ الحارِثِ ـ يُلْقونَ لقَوْمِهِم

---

(١) توفي سنة (٧٤٥ هـ)، ترجمته في «الدرر الكامنة» (٤ / ٣٠٢).

(٢) في «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ١٥٣ ـ ١٥٥).

وللوافِدينَ عليهِم شُبَهاً يُثَبِّطونَ بها عن الإسلامِ.

ولذٰلك جاءَ قبلَ هٰذه الآيةِ: ﴿والَّذينَ سَعَوْا في آياتِنا مُعاجِزينَ﴾، وسَعْيُهُمْ بإلقاءِ الشُّبَهِ[1] في قُلوبِ مَن استمالُوهُم.

ونَسَبَ ذٰلك إلى الشَّيطانِ؛ لأنَّهُ هُو المُغْوي والمُحَرِّكُ شَياطينَ الإنسِ للإغواءِ؛ كما قالَ: ﴿لأغْوِيَنَّهُمْ﴾.

وقيلَ: إنَّ الشَّيطانَ هُنا هُو جنْسٌ يُرادُ بهِ شَياطينُ الإنسِ، والضَّميرُ في أُمْنِيَّتِهِ عائدٌ على الشَّيطانِ؛ أيْ: في أُمْنِيَّةِ نفسِهِ؛ أَيْ: بسببِ أُمْنِيَّةِ نفسِهِ، ومفعولُ أَلْقى مَحْذوفٌ؛ لِفَهْمِ المَعْنى، وهُو الشرُّ والكفرُ ومخالفةُ ذٰلك الرسولِ أو النَّبيِّ؛ لأنَّ الشيطانَ ليسَ يُلْقي الخَيْرَ.

ومعنى: ﴿فَيَنْسَخُ اللهُ ما يُلْقي الشَّيْطانُ﴾؛ أي: يُزيلُ تلكَ الشُّبَهَ شيئاً فشيئاً، حتى يُسْلِمَ النَّاسُ؛ كما قالَ: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلونَ في دِينِ اللهِ أَفْواجاً﴾.

﴿ويُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ﴾؛ أي: مُعْجزاتِه؛ يُظْهِرُها محكَمَةً لا لَبْسَ فيها، لِيَجْعَلَ ما يُلقي الشَّيطانُ مِن تلكَ الشُّبَهِ وزخارِفِ القولِ فتنةً لمريضِ القلبِ ولقاسيهِ، ولِيَعْلَمَ مَن أُوتِيَ العِلْمَ أَنَّ ما تَمَنَّى الرسولُ والنبيُّ مِن هِدايةِ قومِهِ وإيمانِهِم هُو الحَقُّ.

ثمَّ قالَ أَبو حَيَّانَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ:

---

(١) وهٰكذا أفراخُهُم من أهل الأهواء في هٰذا العَصْر!

وهٰذهِ الآيةُ ليس فيها إسنادُ شيءٍ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، إنَّما تَضَمَّنَتْ حالَةَ مَنْ كانَ قبلَهُ مِن الرُّسُلِ والأنبياءِ إذا تَمَنَّوْا.

وذَكَرَ المفسِّرونَ في كُتُبِهِم: ابنُ عطيَّةَ، والزَّمَخْشَريُّ، فمَن قبلَهُما، ومَن بعدَهُما؛ ما لا يجوزُ وقوعُهُ مِن آحادِ المؤمنينَ؛ مَنْسوباً إلى المَعْصومِ - صلواتُ اللهِ عليهِ -، وأَطالوا في ذٰلك وفي تقريرِهِ سُؤالاً وجَواباً.

وهِيَ قصَّةٌ سُئِلَ عنها الإمامُ محمدُ بنُ إسحاقَ جامعُ «السيرةِ النبويَّةِ» - **وهٰذا وَهَمٌ وغَلَطٌ مِن أَبي حَيَّانَ، والذي سُئِلَ عن قِصَّةِ الغرانيقِ، فقالَ هٰذهِ الكَلِمَةَ الفاصِلَةَ: هو ابنُ إسحاقَ الحافظُ الإمامُ ابنُ خُزَيْمَةَ صاحب «الصحيح»**[1] - فقالَ: هٰذا مِن وَضْعِ الزَّنادقةِ، وصنَّفَ في ذٰلك كتاباً؛ كما صرَّحَ بذٰلك الرَّازيُّ في «تفسيره».

ثم قالَ أَبو حَيَّانَ:

وقالَ الحافظُ أَبو بكرٍ أَحمدُ بنُ الحُسينِ البَيْهَقِيُّ: هٰذه القصَّةُ غيرُ ثابتةٍ مِن جهةِ النقلِ.

وقالَ: إنَّ رواتَها مطعونٌ عليهِمْ، وليسَ في «الصِّحاحِ» ولا في التَّصانيفِ الحديثيَّةِ شيءٌ مِمَّا ذَكَروهُ، فوجَبَ اطِّراحُهُ، ولذٰلك نَزَّهْتُ كِتابي عن ذِكْرِهِ فيهِ.

والعَجَبُ مِن نَقْلِ هٰذا وهُم يَتْلونَ في كتابِ اللهِ تعالى: ﴿والنَّجْمِ

---

(١) انظر تعليق شيخنا في «نصب المجانيق» (ص ٢٥) في تأييد أنَّ القولَ لابن خُزيمة، وتوهيم مَن عزاه لابن إسحاق.

إذا هَوَى . مَا ضَلَّ صاحِبُكُمْ ومَا غَوَى . وما يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى . إنْ هُوَ إلا وَحْيٌ يُوحَى﴾ .

وقالَ تعالى آمِراً لنبيِّه ﷺ : ﴿قُلْ ما يَكُونُ لي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي إنْ أَتَّبِعُ إلا مَا يُوحَى إليَّ﴾ .

وقالَ تعالى : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بعْضَ الأقاويلِ . . .﴾ الآية .

وقالَ تَعالى : ﴿وَلَوْلا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ . . .﴾ الآية .

فالتَّثبيتُ واقعٌ ، والمُقارَبَةُ مَنْفِيَّةٌ .

وقالَ تَعالى : ﴿كَذٰلكَ لِنُثَبِّتَ بهِ فُؤادَكَ﴾ .

وقالَ تَعالى : ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسَى﴾ .

وهٰذِهِ نُصوصٌ تشهَدُ بعصمَتِهِ ﷺ .

وأَمَّـا من جهةِ المعقولِ ؛ فلا يمْكِنُ ذٰلك ؛ لأنَّ تجويزَهُ يَطْرُقُ إلى تَجْـويزِهِ في جميعِ الأحكامِ والشريعةِ ، فلا يُؤمَنُ فيها التَّبديلُ والتَّغييرُ ، واستحالةُ ذٰلك معلومةٌ] .

ooooo

المَبحَثُ الرَّابعُ
العَلاَّمَةُ شهابُ الدِّينِ الآلوسِيُّ[1] رحمه الله

أَطالَ ـ رحمه الله تعالى ـ في الكلامِ على قصَّةِ الغَرانيق، وأَوْرَدَ كلامَ إِبراهيمَ الكُورانيِّ[2] في تَصْحيحِها، ثم كَرَّ عليهِ بالردِّ والنَّقْدِ، مُسْتَوْفياً استيفاءً طيِّباً.

فكانَ مِمَّا ذَكَرَهُ المفاسدَ المترتِّبَةَ على القولِ بأَنَّ النبيَّ ﷺ هو الناطقُ بما أَلقاهُ الشَّيطانُ إليهِ؛ أَنْ قالَ:

[المَفْسَدَةُ الأولى: تسلُّطُ الشيطانِ عليهِ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ وهُو بالإجماعِ معصومٌ مِن الشَّيطانِ، ولا سيَّما في هٰذا مِن أُمورِ الوَحْيِ والتَّبْليغِ والاعتقادِ.

وقد قالَ تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادي ليسَ لكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ إلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِن الغَاوِينَ﴾.

وقـالَ تعـالى: ﴿إِنَّهُ ليسَ لهُ سُلْطانٌ على الذينَ آمَنُوا وعَلَى رَبِّهِمْ

(١) توفي سنة (١٢٧٠ هـ)، ترجمته في «الأعلام» (٧ / ١٧٦).

(٢) توفي سنة (١١٠١ هـ)، ترجمته في «سلك الدُّرر» (١ / ٥) للمُرادي.

يَتوكَّلونَ . إنَّما سُلْطانُهُ على الذينَ يَتولَّوْنَهُ والذينَ هُمْ بهِ مُشْرِكونَ﴾.

المفسَدةُ الثانيةُ: مِن المفاسِدِ اللازِمَةِ على القولِ بأَنَّ الناطِقَ بما أَلقاهُ الشَّيطانُ هُو النبيُّ ﷺ: زِيادَتُهُ ﷺ في القُرآنِ ما ليسَ منهُ، وذٰلك مِمَّا يَستَحِيلُ عليهِ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ؛ لمكانِ العِصْمَةِ.

المَفْسَدَةُ الثالِثَةُ: مِن المفاسِدِ اللازِمَةِ على كَوْنِ النبيِّ ﷺ هُو النَّاطِقُ بمـا أَلقـاهُ الشَّيطانُ: اعتقادُهُ ﷺ ما ليسَ بقُرآنٍ أَنَّهُ قرآنٌ، معَ كونِهِ بعيدَ الالتئـامِ مُتنـاقِضـاً، ممتَـزِجَ المَدْحِ بالذَّمِّ، وهو خَطأٌ شَنيعٌ لا يَنْبَغي أَنْ يُتَساهَلَ في نسبَتِهِ للنبيِّ ﷺ].

وزادَهُ الأستاذُ محمد الصادِق عُرجون(1) إيضاحاً، فقالَ:

«وشناعَةُ خَطَئِهِ تظهَرُ فيما يأْتي:

نِسْبَةُ النبيِّ ﷺ إلى أَنَّهُ لا يُفرِّقُ في أُسلوبِ الكلامِ بينَ كلامِ اللهِ المُعْجِزِ؛ ببراعةِ أُسلوبِهِ، وروعةِ بيانِهِ، وهُو القيِّمُ الأعلى، والعقلُ الأوَّلُ في معـرِفَـةِ إعجـازِ القُرآنِ، ذٰلك الإعجازُ الذي عَرَفَهُ آحادُ الأعْرابِ، وأَفرادُ العربِ، فسَجَدوا لهُ عندَ سماعِهِ، ولم يَكونوا قد آمَنوا بهِ:

فقد رُوِيَ مشهوراً أَنَّ أَحَدَ الأعْرابِ سَمِعَ قولَهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيّاً﴾، فَسَجَدَ، فقيلَ لهُ في ذٰلك ـ ولم يَكُنْ مؤمِناً ـ؟ فقالَ: إنَّما سجَدْتُ لروعةِ بلاغَتِه.

وقِصَّةُ الوليدِ بنِ المُغيرةِ وقد سَمِعَ بعضَ آياتِ القرآنِ، فقالَ قولَتَهُ

(1) في «كتاب: محمد رسول الله» (2 / 116 ـ 118).

المشهورَةَ: واللهِ إنَّ لهُ لَحلاوةً، وإنَّ عليهِ لَطلاوةً، وإنَّ أعلاهُ لَمُثْمِرٌ، وإنَّ أَسْفَلَهُ لَمُغْدِقٌ، وإنَّهُ لَيَعْلو ولا يُعْلَى عليهِ، ومَا هُو بقولِ بَشَرٍ[١].

وموقِفُ عُتبةَ بنِ رَبيعَةَ حينَ سَمِعَ في وفادَتِهِ إلى النبيِّ ﷺ لِيَعْرِضَ عليهِ المـالَ والجَـاهَ والمُلْكَ، ويكُفَّ عن تبليغِ رسالَتِه التي تُسَفِّهُ أَحلامَ قُريشٍ وتَعيبُ آباءَهُم وتَسُبُّ آلهَتَهُم، ورجَعَ إلى قومِهِ بوجْهٍ غيرِ وجهِهِ الذي فارَقَهُم عليهِ؛ لِما لَحِقَهُ مِن الأُخْذَةِ والدَّهَشِ؛ لسماعِهِ ما لم يَسْبِقْ لهُ أنْ سَمِعَ مثلَهُ؛ روعةً، وبراعةً، وبلاغةً، ومعانِيَ، وحقائقَ كونيَّةً، وأَمثالَها مِن الأحـداثِ المشهـورةِ المعـروفةِ في تاريخِ مطلَعِ الرِّسالَةِ وأيَّامِ كِفاحِها الأولى في نَضالِها المَريرِ.

هٰؤلاءِ الأجْـلافُ أهـلُ الجهالَةِ الجاهلةِ، والوثنيَّةِ الضَّالَّةِ، يُدْرِكونَ إعجازَ القرآنِ، ويُفَرِّقونَ بينَهُ وبينَ سائِرِ الكلامِ، ومحمَّدٌ سيِّدُ البَشَرِ لَقانَةً وعقـلاً، وأَفضَلُهُم فضـلاً، وأَنْبَلُهم نفساً، وأَصْفاهُم طَبيعةً، يُدْخِلُ عليهِ الشَّيطانُ أَقبَحَ الكلامِ عقيدةً، وأَسقَطَهُ أُسلوباً، وأَحَطَّهُ معانِيَ، فيتَقَبَّلُهُ ـ في زعمِ الغِـرْنَـوْقيِّينَ ـ ومـا فيهِ مِن التَّناقُضِ وامتزاجِ المدحِ بالذَّمِّ، والكُفْرِ بالإيمانِ، والتوحيدِ بالشِّركِ، هٰذا الذي لم يكُنْ ولا يكونُ، وهُو المستحيلُ عقلاً ونقلاً، ولا يعتقِدُهُ مؤمنٌ، ولا يقبَلُهُ إلا عقلُ مَمْرورٍ.

أمَّا مِن جهةِ العقلِ:

فَلِما يلزَمُهُ لُزوماً بَيِّناً في نسبةِ الجهلِ بإعجازِ القُرآنِ إلى النبيِّ ﷺ.

---

(١) قلتُ: وفي صحَّتها نَظَرٌ ـ على شهرَتِها ـ!

وَلِمَا يَلْزَمُهُ لُزوماً بَيِّناً مِن الافتراءِ على اللهِ وتَقْويلِهِ ما لَمْ يَقُلْ، وما لم يُنَزِّلْهُ في وَحْيِهِ.

ولِما يَلْزَمُهُ لُزوماً بيِّناً مِن سَلْبِ العِصْمَةِ عن النبيِّ ﷺ فيما يُبَلِّغُهُ عن اللهِ تعالى، والعِصْمَةُ في هٰذا ممَّا أَجْمَعَ عليهِ النَّاسُ سوى الغِرْنَوْقِيَّةِ.

ولِما يلزمُهُ لُزوماً بيِّناً تبليغُ الكُفْرِ في مدحِ الأوْثانِ إلى الأمَّةِ، وهي مأْمورةٌ بالتَّأَسِّي بالنبيِّ ﷺ، ومُتابعَتِهِ فيما يُبَلِّغُهُ إليها، وهٰذا يتضمَّنُ هدمَ الرِّسالةِ التوحيدِيَّةِ، ويرفَعُ أَعلامَ الشِّركِ.

ولِما يلزَمُهُ لزوماً بَيِّناً مِن رَفْعِ الثِّقةِ بالنبيِّ ﷺ والوَحْيِ كلِّهُ فيما يُسْتَقْبَلُ مِن الزَّمانِ.

وأَمَّا مِن جِهَةِ النقلِ:

فلقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ﴾.

ولِما يَلْزَمُهُ مِن تصديقِهِ للكافِرينَ في قولِهِمْ عَنِ القُرآنِ: ﴿بَلِ افْتَراهُ﴾، وفي قولِهِم: ﴿أَفْتَرى عَلَى اللهِ كَذِباً﴾.

ولقولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بعْضَ الأقاويلِ لأخَذْنا مِنْهُ باليَمينِ﴾.

ولقولِهِ تعالى: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إلا مَا يُوْحَى إليَّ﴾.

وقولِهِ: ﴿إِنْ هُوَ إلا وَحْيٌ يُوحَى﴾.

... إلى كثيرٍ مِن النُّصوصِ القرآنِيَّةِ والآياتِ التي تتحَدَّثُ عن

تبليغِ رسالَةِ اللهِ تعالى إلى الخَلْقِ؛ صِدْقاً وعَدْلاً».

ثمَّ قالَ الآلوسِيُّ:

[**المَفْسَدَةُ الرَّابِعَةُ**: مِن المفاسِدِ اللازِمَةِ على كَوْنِ النبيِّ ﷺ هو الناطِقُ بما أَلقى الشَّيطانُ مِن كلماتِ الكُفْرِ والشِّرك: أَنْ يكونَ النبيُّ ﷺ قدِ اشْتَبَهَ عليهِ ما يُلقيهِ الشَّيطانُ بما يُلقيهِ عليهِ المَلَكُ، وهو يقتَضي أَنَّهُ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ على غيرِ بصيرةٍ فيما يُوحَى إليهِ، وفيما يُبَلِّغُهُ عن اللهِ تعالى، ويَقْتَضي أَيضاً جَوازَ تَصَوُّرِ الشيطانِ بصورةِ المَلَكِ؛ مُلَبِّساً على النبيِّ ﷺ، ولا يَصِحُّ ذلك، لا في أَوَّلِ الرسالةِ، ولا بعدَها، والاعتمادِ في ذلك على دَليلِ المُعجِزَةِ.

وقالَ ابنُ العَرَبيِّ:

«تصوُّرُ الشيطانِ في صورةِ المَلَكِ مُلَبِّساً على النبيِّ ﷺ؛ كتصوُّرِهِ في صورةِ النبيِّ مُلَبِّساً على الخَلْقِ، وتسليطُ اللهِ تعالى لهُ على ذلك؛ كتسليطِهِ في هذا، فكيفَ يَسوغُ في لُبٍّ سَليمٍ استجازةُ ذلك؟!».

ولكنَّ الغِرْنَوْقِيِّينَ استجازُوهُ، وقالوا بوُقوعِهِ لسيِّدِ الخَلْقِ خاتَمِ النبيِّينَ؛ لأنَّهُ لا أَلبابَ لهُم.

المَفْسَدَةُ الخامِسةُ: مِن المَفاسِدِ اللازِمَةِ على كونِ النبيِّ ﷺ هُو الناطِقُ بما أَلقاهُ الشَّيطانُ على لِسانِهِ مِن كَلِماتِ الكُفْرِ ومدحِ الأَوْثانِ: التقَوُّلُ على اللهِ؛ إِمَّا عَمْداً، أَو خطأً، أَو سَهْواً، وكلُّ ذلك مُحالٌ في حقِّهِ ﷺ.

وقد أَجْمَعَتِ الأمَّةُ ـ على ما قالَ القاضي عِياضٌ ـ على عِصْمَتِه ﷺ فيما كانَ طريقُهُ البلاغَ مِن الأقوالِ عنِ الأخْبارِ، بخلافِ الواقعِ لا قَصْداً ولا سَهْواً.

المَفْسَدَةُ السَّادِسَةُ: مِن المفاسِدِ اللاَّزِمَةِ على كونِ النبيِّ ﷺ هو النَّاطِقُ بما أَلقاهُ الشَّيطانُ على لِسانِهِ: الإخلالُ بالوثوقِ بالقرآنِ، فلا يُؤمَنُ فيهِ التبديلُ والتغييرُ.

ولا يَنْدَفِعُ هٰذا الإخلالُ بالوُثوقِ بقولِهِ: ﴿فَيَنْسَخُ اللهُ ما يُلْقي الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ﴾؛ لأنَّ هٰذا القولَ بِنَسْخِ ما يُلْقي الشَّيْطانُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ـ أَي: النَّاسِخ ـ مِمَّا أَلقاهُ الشَّيطانُ، إذ لا فَرْقَ][1].

○○○○○

(١) وقد ردَّ الكورانيُّ على هٰذا المفاسِدِ، ثم تعقَّبَ ردَّها الآلوسيُّ.

وترى في «كتاب: محمد رسول الله» (٢ / ١١٠ ـ ١٢٩) تعقيباً نافعاً على كلامهما معاً، فراجعه.

المبحثُ الخامِسُ

الشَّيْخ محمَّد عَبْدُه[1] رحمه الله

قالَ في «أَثارات في مُشْكِلات»[2] (ص ١٢٩ ـ ١٤٤):

[[3]حَديثُ الغَرانيقِ صارَ مَشْهوراً عندَ المتأَخِّرينَ في كثيرٍ مِن كُتُبِ التفسير التي تَتَناوَلُها الأيْدي (حتى «الجَلالَيْنِ» أَخْصَرُها)، ولو صحَّ لكانَ أَكبـرَ شُبْهَـةٍ على الـدِّينِ، **ولكنَّ المُقَلِّدَ البَحْتَ الذي لا نَظَرَ لهُ لا يُبالي بالشُّبَـهِ، ويقْبَـلُ كُلَّ نقلٍ**، وإِنْ كانَ الفَرْعُ فيهِ يَنْفي الأَصْلَ، وطُلَّابُ العَنَتِ يتشَبَّثونَ بأَهدابِ الشُّبُهاتِ، فيجْعَلونَها معاولَ تهْدِمُ الأَرْكانَ الثابِتَةَ، وتَنْفي القَضايا الثابتَةَ بالبُرهانِ القطعِيِّ.

لمَّا كانَ كشفُ الشُّبُهاتِ وتخليصُ الحَقِّ مِن شَوائِبِ الباطِلِ ـ على وَجْهٍ تثِقُ بهِ النُّفوسُ، وتطمَئِنُّ إليهِ القُلوبُ ـ مِن وظائفِ أَئِمَّةِ الدينِ، وأَكابرِ

---

(١) توفي سنة (١٣٢٣ هـ) رحمه الله، ترجمته في «الأعلام» (٦ / ٢٥٣) للزركلي.

(٢) مطبوع مع «تفسير سورة الفاتحة» لتلميذه الشيخ محمد رشيد رضا ـ رحمه الله ـ.

(٣) هٰذا تمهيدٌ بقلمِ الشيخ محمد رشيد رضا ـ رحمه الله تعالى ـ.

العُلَماءِ الرَّاسِخينَ؛ لَجَأَ قومٌ إلى حكيمِ الإسلامِ في هٰذا العصرِ، وإمامِ المسلمينَ في كُلِّ باديَةٍ ومِصْرٍ، مَوْلانا الأستاذُ الأكْبَرُ الشيخُ محمَّد عَبْدُه، مُفْتي الدِّيارِ المِصْرية، في أَنْ يُجَلِّي لهُم الحَقَّ في المَسْأَلَةِ الأُولى، فأَجابَ بما هُو الحكمَةُ وفصلُ الخِطابِ، ونَشَرْناهُ في «المنارِ»؛ ليشتَهِرَ في الأقْطارِ، ثم سَأَلَـهُ آخَـرونَ في هٰذهِ الأيامِ عن الثَّـانِيَةِ، فأَجابَ بما أَزالَ الالتباسَ ومَحَّصَ ما في صُدورِ النَّاسِ:

جَعَلَ المسأَلَةَ أَوَّلاً مَوْضوعَ دَرْسٍ في الأزْهَرِ حَضَرَهُ الجَماهيرُ، والجَمُّ الغَفيرُ، ثمَّ كَتَبَها لِتُنْشَرَ في «المنارِ»، وتُتَناقَلَ في الأمْصارِ.

وهاكَ ما جاءَ مِن فضيلَتِهِ بنصِّهِ وعِبارَتِه:

آياتُ سُورةِ (الحَجِّ) ومَن ضَلَّ في تَفْسيرِها:

﴿وَمَا أَرْسَلْنا من قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ إلَّا إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللهُ ما يُلْقِي الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ واللهُ عَليمٌ حَكيمٌ. لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطانُ فِتْنَةً للَّذينَ في قُلوبِهِمْ مَرَضٌ والقَاسِيَةِ قُلوبُهُمْ وإِنَّ الظَّالِمينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعيدٍ. ولِيَعْلَمَ الذينَ أُوتُوا العِلْمَ أَنَّهُ الحَقُّ مِن رَبِّكَ فَيُؤمِنُوا بهِ فَتُخْبِتَ لهُ قُلوبُهُم وإِنَّ اللهَ لَهَادِ الذينَ آمَنوا إلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ. ولا يَزالُ الَّذينَ كَفَروا في مِرْيَةٍ منهُ حتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُم عَذابُ يَوْمٍ عَقيمٍ﴾ [الحج: ٥٢ ـ ٥٥].

قد يَجِـدُ البـاطِلُ أَنصاراً، فيتبوَّأُ مِن نُفوسِهِم داراً، ويَتَّخِذُ لهُ منها

قراراً، وتـذهَبُ على ذلـكَ الأيَّامُ بعـدَ الأيَّامِ، وتَمْضي عليهِ الأعوامُ إثْرَ الأعوامِ، وهُو يَلْعَبُ بأَهلِهِ، ويغلِبُ أَهواءَهُم بحِيَلِه، حتى يَقْصُروا نَظَرَهُم عليهِ، ولا يَجدُوا مَلْجَأً منهُ إلا إليهِ، فإذا أُتُوا مِن ناحِيَته؛ رَضُوا، وإذا عَرَضَ لهُم الحَقُّ؛ أَعْرَضُوا، ولا يَزالونَ كذلكَ إلى أَنْ تَنْحَلَّ بهِ عُراهُمْ، وتَفْسُدَ بعِلَلِهِ قُواهُم.

والحَقُّ لا يزالُ يعْرِضُ نفسَهُ، يستَخْدِمُ مرَّةً لينَهُ، وأُخْرى بأْسَهُ، وهُو الشَّابُّ الذي لاَ يَهْرَمُ، والعامِلُ الصَّبورُ الذي لا يسأَمُ، وإنَّما يُعْرِضُ بوجْهِهِ عن الأغبياءِ، ويُوْلِي ظَهْـرَهُ الأشقياءَ، ثم لا ينفَـكُّ يرحَمُهُم، ولا يَبْـرَحُ يتعهَّدُهُم، يُسْفِرُ عليهِمْ مُحَيَّاهُ، ويُرْسِلُ إليهِم أَشعَّةً مِن سَناهُ، فإذا وافاهُم وقَـدْ وَهَنَتْ مِنَنُهُم(١)، ومَرَهَتْ عُيونُهُم(٢)، وحَلَكَ ليلُهُم، واشتَدَّ خَبَلُهُم؛ صاحَ بِهِم منهُ صائحٌ، ورَمَحَهُم مِن جُندِهِ رامِحٌ(٣)، فقَلِقَ بالباطِلِ مكانُهُ، وزُلْزِلَتْ مِن حولِهِ أَركانُهُ، وفَزِعَ يطلُبُ النَّصيرَ بسبَبِهِ(٤)، وقد رَنَّقَ قومُهُ(٥)، وعَبَسَ يومُـهُ، فيُحَمْلِقُ إلى الحَقِّ يأْخُذُهُ ببصرِهِ، ويستَنْزِلُهُ بنظَرِهِ، ولكنْ

(١) المِنَن: جمع مُنَّة - بالضم -، وهي القوة.

(٢) مرِهتِ العين: خَلَت من الكُحل، أو فسدت لتركه.

(٣) رَمَحَهُ: طعنه بالرمح، والرامح: ذو الرمح.

(٤) الفتّ: الدَّقّ والكسر بالأصابع، ويقولون: فتَّ في عضده؛ إذا كسر قوَّته وفرَّق عنه أنصاره.

(٥) رنَّق القـومُ بالمكـان - بتشـديد النـون -: أقـاموا. وفي الأمر: خلطوا الرأي. والطائر: خفق بجناحيه ورفرف ولم يطر.

خابَ الظنُّ، وبطلَ الفنُّ، ثم لا يلبَثُ ـ وهو الباطِلُ ـ أَنْ يتحوَّلَ عندَهُ اليأْسُ أَمـلاً، ويجـدَ مِن اليَبْسِ بَلَلاً، فيظنُّ ـ وهُـوَ هُوـ أَنَّ الحَقَّ ناصرُهُ، وأَنْ سَتَقوى بهِ أَواصِرُهُ، فيستَنْصِرُ بجُنْدِهِ، ويطلُبُ النجدةَ مِن عندِهِ، وأَقربُ ما يكونُ خصمٌ إلى الهَلَكَةِ إذا اطمأَنَّ إلى عدوِّهِ، وأَمَّلَ الخيرَ في دُنُوِّهِ.

هٰذا شأْنُ الباطِلِ وأَهْلِهِ، معَ تقلُّبِهِ في مِلَلِهِ ونِحَلِهِ.

يَعْلَمُ كُلُّ ناظرٍ في كتابِنا الإلٰهيِّ (القرآن) ما رَفَعَ الإسلامُ مِن شأْنِ الأنبياءِ والمُرْسَلينَ، والمنزلَةَ التي أَحَلَّهُم؛ من حيثُ هم حَمَلَةُ الوحْيِ، وقدوَةُ البشرِ في الفضائِلِ وصالحِ الأعْمالِ، وتنزيهَهُ إيَّاهُم عمَّا رماهُم بهِ أَعداؤهُم، وما نَسَبَهُ إليهِم المُعتَقدونَ بأَديانِهم، ولا يَخْفى على أَحدٍ مِن أَهلِ النظرِ في هٰذا الدينِ القويمِ أَنَّهُ قد قرَّرَ عصمَةَ الرُّسُلِ كافَّةً مِن الزَّلَلِ في التَّبليغِ، والزَّيْغِ عن الجهةِ التي وجَّهَ الله وجوهَهُم نحوَها؛ مِن قولٍ، أَو عمـلٍ، وخَصَّ خاتَمَهُم محمَّـداً ﷺ فوقَ ذٰلك بمزايا فُصِّلَتْ في ثنايا الكتابِ العزيزِ.

عِصْمَةُ الرُّسلِ في التبليغِ عنِ اللهِ أَصلٌ مِن أُصولِ الإسلامِ، شَهِدَ بهِ الكتـابُ، وأَيَّدَتـهُ السُّنَّـةُ، وأَجْمَعَتْ عليهِ الأمَّةُ، وما خالَفَ فيهِ بعضُ الفِرَقِ؛ فإِنَّما هو في غيرِ الإخبارِ عن اللهِ تعالى وإبلاغِ وَحْيِهِ إلى خَلْقِهِ.

ذٰلـك الأصلُ الذي اعْتَمَدَتْ عليهِ الأدْيانُ حقٌّ لا يَرْتابُ فيهِ مليءٌ يفهَمُ معنى الدينِ.

معَ ذٰلك، لم يَعْدَمِ الباطِلُ فيهِ أَعواناً يعمَلونَ على هَدْمِهِ، وتوهينِ

رُكْنِه، أُولٰئِكَ عُشَّاقُ الرِّواياتِ وعَبَدَةُ النَّقْلِ(١)، نَظَروا نظرةً في قولِهِ تعالى: ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ. . . ﴾ الآية، وفيما رُوِيَ عن ابنِ عبـاسٍ ـ رضيَ الله عنهما ـ من أَنَّ (تَمَنَّى) بمعنى: قرأ، و(الأُمنِيَّةُ): القراءةُ، فعمِيَ عليهم وجهُ التَّأْويلِ الحَقِّ ـ على فرضِ صحَّةِ الروايةِ عن ابنِ عبَّاسٍ ـ، فذهَبوا يَطْلُبونَ ما بِهِ يصحُّ التَّأْويلُ ـ في زعْمِهِم ـ، فقُيِّضَ لهُم مَن يَرْوي في ذٰلك أَحاديثَ تَخْتَلِفُ طُرُقُها، وتتبايَنُ أَلفاظُها، وتتَّفِقُ في أَنَّ النبيَّ ﷺ عندَما بَلَغَ منهُ أَذى المُشرِكينَ ما بَلَغَ، وأَعْرَضوا عنهُ، وجَفَاهُ قومُـهُ وعشيرَتُهُ؛ لِعَيْبِهِ أَصنامَهُم، وزِرايتِهِ على آلهَتِهِم؛ أَخَذَهُ الضَّجَرُ مِن إعراضِهِم، ولحِرْصِهِ على إسلامِهِم، وتهالُكِهِ عليهِ، تَمَنَّى أَنْ لا ينْزِلَ عليهِ ما يُنَفِّرُهُم، لعلَّهُ يتَّخِذُ ذٰلك طريقاً إلى استمالَتِهم واستِنْزالِهِم عن غِيِّهِم وعِنادِهِم.

فاستَمَرَّ بِهِ ما تَمَنَّاهُ حتى نَزَلَتْ عليهِ سورةُ ﴿والنَّجمِ إذا هُوَى﴾ وهو في نادي قومِـهِ ـ ورُوِيَ أَنَّهُ كانَ في الصَّلاةِ ـ وذٰلك التَّمَنِّي آخِذٌ بنفسِهِ، فطفِقَ يقرؤها، فلمَّا بَلَغَ قولَهُ: ﴿ومَناةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾؛ أَلقى الشَّيطانُ في أُمنِيَّتِـهِ التي تَمَنَّاها بأَنْ وَسْوَسَ لهُ بما شَيَّعَها بِهِ، فسَبَقَ لسانُهُ على سبيلِ السهوِ والغَلَطِ، فمَدَحَ تلكَ الأصنامَ، وذَكَرَ أَنْ شفاعَتَهُنَّ تُرْجَى!!

فمنهُم مَن قال: إنَّـهُ عنـدَمـا بَلَغَ ﴿ومَناةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾؛ سها، فقالَ: تلكَ الغَرانِيقُ العُلا، وإنَّ شفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى.

---

(١) قلتُ: الذين ينقلون ممَّا لا يتثبَّتون، ويروون ما منه لا يتحقَّقون!
وهٰذا ممَّا نزَّه الله سبحانه عنه أهلَ الحديث والأثر.

ومنهُم مَن رَوى: الغَرانِقَةُ العُلا.

ونهُم مَن رَوى: «إنَّ شفاعَتَهُنَّ تُرْتَجى»؛ بدونِ ذكرِ الغرانقةِ والغرانيقِ.

ومنهُم مَن قال: إنَّهُ قالَ: «وإنَّها لَمَعَ الغَرانِيقِ العُلاَ».

ومنهُم مَن رَوى: «وإنَّهُنَّ لهُنَّ الغَرانيقُ العُلا. وإنَّ شفاعَتَهُنَّ لَهِيَ التي تُرْتَجى».

ففرِحَ المشرِكونَ بذلك، وعندَما سَجَدَ في آخِرِ السورةِ؛ سَجَدوا معهُ جَميعاً!!

روى ذلك ابنُ جَريرٍ الطَّبَريُّ[1] وشايَعَهُ عليهِ كثيرٌ مِن المُفَسِّرينَ.

وفي طِباعِ النَّاسِ إلفُ الغَريبِ، والتَّهافُتُ على العَجيبِ، فوَلَعوا بهذه التَّفاسِيرِ، واتَّخذوها عُقْدَةَ إيمانِهِم، حتى ظَنُّوا ـ وبعضُ الظَّنِّ إثمٌ ـ أنْ لا مَعْدِلَ عنها، ولا سَبيلَ في فَهْمِ الآيةِ سواها، ونَسُوا ما رآهُ جُمهورُ المحقِّقينَ في تأْويلِها، وذَهَبَ إليهِ الأئمَّةُ في بيانِها.

حتَّى ثارَتْ ثائِرَةُ الشُّبَهِ هذه الأيام في نُفوسِ كثيرٍ مِنهُم ـ وهُم يزْعُمونَ أنَّهُم مُسْلِمونَ ـ، وأَحَسُّوا أنَّ ذلك الضربَ مِن التفسيرِ لا يَتَّفِقُ مع أصلِ العِصْمَةِ في التَّبليغِ، وأنَّ فيهِ مِن الحُجَّةِ للعَدُوِّ ما لا سبيلَ إلى دَفْعِهِ، فلجؤوا إلى أَهْلِ العِلْمِ الصَّحيحِ؛ يلتَمِسونَ منهُم بيانَ المَخْرَجِ مِمَّا

(١) قلتُ: ولا يخفى أنَّ الروايةَ بالإسناد ـ كما هو منهجُ ابن جريرٍ ـ إحالةٌ للناقدِ، وإبراءٌ للذِّمَّةِ؛ كما هو مفصَّل في محلِّه.

سقطوا فيهِ، وتوهَّموا أنَّهُم يُقرِّرونَ لهُم ما أَلِفوا، ثم يُنْقِذونَهُم مِن الحَيْرَةِ معَ ثباتِهِم على ما حَرَّفوا، ولكنْ ضَلَّ رأيُهُم، وخابَ ظَنُّهُم، وسَيُقامونَ على المَنْهَجِ ، ويَرَوْنَ الحَقَّ ناصِعاً أَبْلَجَ.

في «صحيحِ البخاري»:

«وقالَ ابنُ عبَّاسٍ في ﴿إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ﴾: إذا حَدَّثَ أَلْقى الشَّيطانُ في حَديثِهِ، فَيُبْطِلُ اللهُ ما يُلْقي الشَّيطانُ، ويُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ. ويُقالُ: ﴿أُمنِيَّتُهُ﴾: قراءَتُهُ. ﴿إلا أَمانِيَّ﴾: يَقرؤونَ ولا يكتُبونَ» ا. هـ.

فتراهُ حَكَى تَفْسيرَ الأمنِيَّةِ بالقراءَةِ بلفظ: «يُقالُ»؛ بعدَما فسَّرَها بـ «الحديثِ»؛ روايةً عن ابنِ عباسٍ، وهٰذا يدلُّ على المُغايَرَةِ بينَ التفسيرينِ، فما يَدَّعيهِ الشُّرَّاحُ أَنَّ الحديثَ في رأْيِ ابنِ عبَّاسٍ بمعنى التِّلاوةِ يُخالِفُ ظاهِرَ العبارَةِ.

ثمَّ حكايَتُهُ تفسيرَ الأمْنِيَّةِ بمعنى القراءَةِ بلفظ: «يُقالُ» يفيدُ أَنَّهُ غيرُ مُعْتَبَرٍ عندَهُ.

وأَمَّا قِصَّةُ الغَرانيقِ؛ فمَعَ ما فيها مِن الاختلافِ الذي سَبَقَ ذِكْرُهُ؛ جاءَ في تتميمِها أَنَّ النبيَّ ﷺ لمْ يَفْطَنْ لِما وَرَدَ على لسانِهِ، وأَنَّ جبريلَ جاءَهُ بعدَ ذٰلك، فعَرَضَ عليهِ السُّورةَ، فلمَّا بَلَغَ الكلمتَيْنِ؛ قالَ لهُ: ما جِئتُكَ بهاتينِ، فحَزِنَ لذٰلك، فأَنْزَلَ اللهُ عليهِ: ﴿ومَا أَرْسَلْنا . . .﴾ الآياتِ؛ تسليَةً لهُ، كما أَنزَلَ بذٰلك قولَه: ﴿وإِنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الذي أَوْحَيْنا إليكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَينا غَيْرَهُ وإِذاً لاتَّخَذوكَ خَليلاً. ولَوْلا أَنْ ثَبَّتْناكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِم شَيْئاً

قَليلاً . إذاً لأذَقْناكَ ضِعْفَ الحَياةِ وضِعْفَ المَماتِ ثُمَّ لا تَجِدُ لكَ عَلَينا نَصِيراً﴾ .

وفي بعضِ الرِّواياتِ: أَنَّ حديثَ الغَرانيقِ فَشا في النَّاسِ حتى بَلَغَ أَرْضَ الحَبَشَـةِ، فسـاءَ ذٰلك المسلمينَ، والنبيَّ ﷺ، فنـزلَتْ: ﴿ومَـا أَرْسَلْنا. . .﴾ الآية].

وكُلُّها موضوعةٌ مَكْذوبةٌ.

○○○○○

المَبْحَث السَّادِسُ

الشَّيخُ يوسُفُ الدِّجْويُّ[1] رحمه الله

قالَ جواباً على مَن سَأَلَهُ[2] عن قصَّةِ الغَرانيقِ:

[الذي نعتَقِدُهُ ـ ويجبُ أَنْ يَعْتَقِدَهُ كُلُّ مسلمٍ ـ أَنَّ هٰذهِ القصَّةَ باطلةٌ موضوعةٌ، فإِنَّ المسأَلَةَ مِن أُصولِ العقائِدِ التي لا تَكْفي فيها أَخبارُ الآحادِ[3]، بل هي مِن القطعِيَّاتِ لا مِن الظَّنِّيَّاتِ، وإِنَّ البُرهانَ العقليَّ لَقائِمٌ على كَذِبِها. ولْنَسُقْ لكَ شيئاً مِمَّا قالَهُ أَئِمَّةُ النَّقْلِ والعَقْلِ في المسأَلَةِ:

قالَ البيهَقيُّ:

«هٰذه القصَّةُ غيرُ ثابتةٍ مِن جهةِ النَّقْلِ».

وقالَ القاضي عِياضٌ في «الشِّفاءِ»:

«يكفيكَ في تَوْهينِ هٰذا الحديثِ أَنَّهُ لم يُخَرِّجْهُ أَحدٌ مِن أَهلِ

(١) توفي سنة (١٣٦٥ هـ)، ترجمته في «الأعلام» (٨ / ٢١٦).

(٢) «مجلَّة نور الإسلام» (المجلَّد الرابع / سنة ١٣٥٢هـ / ص٥٣٦).

(٣) قلتُ: وهٰذا قولٌ مرجوحٌ، والصوابُ خلافُه؛ كما فصَّله الإمام ابن القيِّم في «الصواعق المرسلة».

الصِّحَّةِ، ولا رَواهُ ثقةٌ بسندٍ صحيحٍ سليمٍ مُتَّصِلٍ».

وفي «البحرِ» لأبي حَيَّانَ أَنَّ هٰذه القِصَّةَ سُئِلَ عنها الإمامُ محمَّدُ بنُ إسحاقَ[1] جامع «السيرة» النبويَّة، فقالَ: هٰذا مِن وَضْعِ الزَّنادقَةِ، وصنَّفَ في ذٰلك كتاباً.

وقالَ الشيخُ أبو مَنْصورٍ الماتُريديُّ:

«الصوابُ أَنَّ قولَهُ: «تلكَ الغرانيقُ العُلا»؛ مِن جُملةِ إيحاءِ الشَّيطانِ إلى أَوليائِهِ مِن الزَّنادقَةِ، حتى يُلْقوا بينَ الضُّعَفاء وأَرِقَّاء الدِّينِ الشُّبَهَ؛ لِيَرْتابوا في صِحَّةِ الدِّينِ».

وحضرَةُ الرسالَةِ بريئةٌ مِنْ مِثْلِ هٰذه الرِّوايةِ، ويلزَمُ على هٰذه الروايةِ أُمورٌ كثيرةٌ؛ كُلٌّ مِنها باطِلٌ وغيرُ معقولٍ:

١ ـ منها تسلُّطُ الشيطانِ عليهِ ﷺ، وهو ﷺ بالإجماعِ معصومٌ مِن الشَّيطانِ، ولا سيَّما في مثلِ هٰذا مِن أُمورِ الوَحْيِ والتَّبليغِ والاعتقادِ.

وقد قالَ سُبحانَهُ وتعالى: ﴿إِنَّ عِبادِي ليسَ لكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ﴾، وقالَ تَعالى: ﴿إِنَّهُ لَيسَ لهُ سُلْطانٌ عَلى الَّذينَ آمَنُوا وعَلى ربِّهِمْ يتوكَّلُونَ﴾.

فإذا كانَ ذٰلك في عِبادِ اللهِ المُخْلَصينَ؛ فكيفَ بسَيِّدِ الخَلْقِ أَجْمَعينَ؟!

٢ ـ ومنها زيادَتُهُ ﷺ في القُرآنِ ما ليسَ منهُ، وذٰلك مِمَّا يستَحيلُ عليهِ

---

(١) قلتُ: سبق التنبيه على خطإ هٰذا.

ﷺ؛ لِمكانِ العِصْمَةِ.

٣ ـ ومنها اعتقادُ النبيِّ ﷺ ما ليسَ بقرْآنٍ أَنَّهُ قُرآنٌ؛ مَعَ كونِهِ مُتناقِضاً مَعَ ما ذُكِرَ معهُ مِن الآياتِ غايَةَ التَّناقُضِ، فإنَّهُ ذَمَّ الأصنامَ بما لا مَزيدَ عليهِ في هٰذه السورةِ، فقالَ: ﴿إِنْ هِيَ إلا أَسْماءٌ سَمَّيْتُموهَا أَنْتُمْ وآباؤكُمْ ما أَنْزَلَ اللهُ بِها مِن سُلْطانٍ﴾، وقالَ في حَقِّ عابِدِيها: ﴿إِنْ يَتَّبِعونَ إلا الظَّنَّ وإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِن الحَقِّ شَيْئاً. فأَعْرِضْ عَمَّنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنا ولَمْ يُرِدْ إلا الحَياةَ الدُّنْيا. ذٰلكَ مَبْلَغُهُمْ مِن العِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُو أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبيلِهِ وهُو أَعْلَمُ بمَنِ اهْتَدَى﴾... إلى غيرِ ذٰلك.

فكيفَ يُقالُ: إِنَّهُم فَرِحوا بمَدْحِ أَصنامِهِم وسَجَدوا معهُ في آخِرِ السُّورَةِ؟!

وكيفَ يُنْسَبُ ذٰلك التَّناقُضُ الشَّنيعُ والخَطَأُ الفَظيعُ له ﷺ؟!

٤ ـ ومنها أَنَّهُ إما أَن يكونَ معتقِداً ما فَهِموهُ مِن مدحِ آلِهَتِهِم، وهُو محالٌ عليهِ ﷺ، أَو غيرُ معْتَقِدٍ، فيكونُ مُقِرّاً لهُم على الباطِلِ، بل على الكُفْرِ!

٥ ـ ومنها كونُهُ ﷺ اشْتَبَهَ عليهِ ما يُلقيهِ الشَّيطانُ بما يُلقيهِ المَلَكُ، وهُو يَقْتَضي أَنَّهُ ﷺ على غيرِ بصيرةٍ فيما يُوحَى إليهِ.

٦ ـ ومنها أَنَّ هٰذا يوجِبُ جَوازَ تَصَوُّرِ الشَّيطانِ بصورَةِ المَلَكِ؛ مُلَبِّساً على النبيِّ، ولا يَصِحُّ ذٰلك؛ كَما أَوضَحَهُ القاضي عِياضٌ في «الشِّفاءِ».

وقالَ أَبو بكرِ بنُ العَرَبيِّ:

«تصوُّرُ الشَّيطانِ في صورةِ المَلَكِ مُلَبِّساً على النبيِّ ﷺ؛ كتصوُّرِهِ في صورةِ النبيِّ مُلَبِّساً على الخَلْقِ، وتَسْليطُ اللهِ لهُ على ذٰلك؛ كتسليطِهِ في هٰذا، فكيفَ يسوغُ في لُبٍّ سليمٍ استجازَةُ ذٰلك؟!».

والحاصِلُ أَنَّ حَديثَ الغرانيقِ مُخالفٌ للقواطعِ.

وأَنْتَ تعلمُ أَنَّ تفسيرَ الآيةِ ـ أَعني قولَه تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنا...﴾ إلخ ـ لا يتوقَّفُ على ثُبوتِ القصَّةِ، وسنُسْمِعُكَ شيئاً في ذٰلك.

وكونُ الشَّيطانِ أَلقى ذٰلك على لسانِ بعضِ الرُّواةِ أَقربَ في العقلِ مِن كونِه أَلقاهُ على لسانِ النبيِّ ﷺ.

وبعدَ ذٰلك كُلِّهِ يلزمُ ما ذكروهُ أَنْ يكونَ للشيطانِ تَسلُّطٌ على وَحْيِ كُلِّ رسولٍ وكُلِّ نبيٍّ؛ زيادةً على تسليطِهِ على القُرآنِ العزيزِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿...مِنْ رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ إلا إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ﴾، فإِنَّ الآيةَ تقتضي ـ على تفسيرِهِم ـ أَنَّ هٰذهِ عادةُ الشَّيطانِ معَ أَنبياءِ اللهِ وصفْوتِهِ مِن خَلْقِهِ جميعاً، إذِ الضَّميرُ في ﴿تَمَنَّى﴾ يعودُ إلى ما قَبْلَهُ مِن الرَّسولِ العامِّ، إذ هُو نَكِرَةٌ واقعةٌ في سياقِ النَّفْيِ، وقد اقتَرَنَتْ بـ ﴿مِن﴾ الاستغراقِيَّة، وهي حينئذٍ تكونُ نصّاً في العُمومِ.

ولا نَزالُ نُكَرِّرُ أَنَّ العِصْمَةَ مِن العقائِدِ التي يُطْلَبُ فيها اليَقينُ، فالحديثُ الذي يُفيدُ خَرْمَها ونَقْضَها لا يُقْبَلُ على أَيِّ وجْهٍ جاءَ(١).

---

(١) قلتُ: سبق التعليق على خطإ ذٰلك إذا كان الحديثُ صحيحاً، أمّا إذا كان ضعيفاً واهياً؛ فهو يُرَدُّ ولا كرامةَ!

وقد قدَّمنا لك أَنَّ الأصوليِّينَ عَدُّوا الخَبَرَ الذي يَكونُ على تلكَ الصِّفَةِ مِن الخبرِ الذي يجِبُ أَنْ يُقْطَعَ بكَذِبِه.

وأَمَّا قولُ مَن قالَ: إنَّهُ تَكَلَّمَ بذلك ساهِياً أو ناعِساً؛ فيردُّهُ ما قرَّروهُ في عِلْمِ النَّفْسِ مِن أَنَّ الإنسانَ لا يتكَلَّمُ حالَ عدَمِ الشُّعورِ إلا بما يكونُ مُسْتَقِرّاً في نفسِهِ، مُنْتَقِشاً في قلبِهِ، مستَوْلياً على لُبِّهِ، فيظهَرُ حينئذٍ على لسانِهِ مِن غيرِ قصدٍ ولا رويَّةٍ، وهل يُمكِنُ أَحداً أَنْ يقولَ: إنَّ مَدْحَ الأصنامِ كانَ في نفسِهِ ﷺ حتى يظهَرَ على لِسانِهِ ساهِياً أَو ناعِساً؟

اللهُمَّ إنَّ ذلكَ غيرُ معقولٍ ولا مَقبولٍ!

تفسيرُ الآيةِ على سبيلِ الإجمالِ:

المُرادُ مِن الآيةِ على سبيلِ الاختصارِ: أَنَّ اللهَ تَعالى ما أَرْسَلَ رَسولاً مِن الرُّسُلِ ولا بَعَثَ نبيّاً مِن الأنبياءِ إلى أُمَّةٍ مِن الأمَمِ؛ إلا وذلك الرَّسولُ يتَمَنَّى الإيمانَ لأمَّتِهِ، ويُحِبُّهُ لهُم، ويُرَغِّبُ فيهِ، ويَحْرِصُ عليهِ كُلَّ الحِرْصِ، ويعالِجُهُم عليهِ أَشدَّ المعالَجَةِ، وفي جُملتِهم نبيُّنا ﷺ الذي قالَ لهُ ربُّهُ - سبحانَه وتعالى -: ﴿فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ عَلى آثارِهِمْ إنْ لَمْ يُؤمِنُوا بهٰذا الحَديثِ أَسَفاً﴾.

وقالَ تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ ولَوْ حَرَصْتَ بمُؤمنينَ﴾.

وقالَ تَعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤمِنينَ﴾.

وقالَ: ﴿فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عليهِمْ حَسَراتٍ﴾.

إلى غيرِ ذٰلك مِن الآياتِ المتضمِّنَةِ لهٰذا المعنى.

ثمَّ الأمَّةُ تختَلِفُ؛ كما قالَ تعالى: ﴿ولٰكِنِ اخْتَلَفوا فمِنْهُم مَنْ آمَنَ ومِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾، فأَمَّا مَن كَفَرَ؛ فقد أَلْقى الشَّيطانُ في نفسِهِ الوَساوِسَ القادِحَةَ في الرِّسالةِ الموجِبَةِ لكُفْرِه، وكذا المؤمِنُ أَيضاً لا يَخْلو مِن وَساوِسَ؛ لأنَّها لازمةٌ للإيمانِ بالغَيْبِ في الغالِبِ، وإِنْ كانَتْ تَخْتَلِفُ في النَّاسِ بالشِّدَّةِ والضَّعْفِ، والقِلَّةِ والكَثْرَةِ.

فمَعْنَى ﴿تَمَنَّى﴾: أَنَّهُ يتمَنَّى الإيمانَ لأمَّتِهِ، ويُحِبُّ لهُمُ الخيرَ والرُّشْدَ، والصلاحَ والنَّجاحَ، فهٰذه أُمنِيَّةُ كُلِّ رسولٍ ونبيٍّ.

وإلقاءُ الشَّيطانِ فيها يكونُ بما يُلقيهِ في قُلوبِ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ مِن الوَساوِسِ الموجبةِ لكُفْرِ بعضِهِم، ويرحَمُ اللهُ المؤمِنينَ.

فيَنْسَخُ ذٰلك مِن قُلوبِهِم، ويُحْكِمُ فيهِم الآياتِ الدَّالَّةَ على الوحدانيَّةِ والرِّسالَةِ، ويُبْقي ذٰلكَ عزَّ وجَلَّ في قُلوبِ المُنافِقينَ والكافِرينَ لِيَفْتَتِنُوا بهِ.

فتحَصَّلَ مِن هٰذا أَنَّ الوَساوِسَ تُلْقى أَوَّلاً في قُلوبِ الفريقَيْنِ معاً، غيرَ أَنَّها لا تَدومُ على المؤمِنينَ، وتدومُ على الكافِرينَ.

وصفوَةُ القَوْلِ أَنَّ التفسيرَ الصَّحيحَ لهٰذه الآيةِ هُو الذي يَجْمَعُ بينَ أُمورٍ ثلاثةٍ:

العُمومُ الذي في أَوَّلِها.

والتَّعْليلُ الذي في آخِرِها؛ مِن قولِه تعالى: ﴿لِيَجْعَلَ ما يُلْقِي

الشَّيْطانُ فِتْنَةً للَّذينَ في قُلوبِهِمْ مَرَضٌ﴾، ﴿ولِيَعْلَمَ الَّذينَ أُوْتُوا العِلْمَ أَنَّهُ الحَقُّ مِن رَبِّكَ﴾.

مَعَ كونِهِ يُعْطي للرِّسالَةِ حَقَّها.

وقدْ سَمِعْتَ القَوْلَ الفَصْلَ في ذٰلكَ، وليس يَخْفى عليكَ ما سِواهُ، واللهُ يتَوَلَّى هُدانا جميعاً بمَنِّهِ وكَرَمِهِ].

○○○○○

المَبْحَث السَّابعُ
العَلاَّمَةُ الشَّيخُ محمَّد الأمينُ الشَّنْقيطِيُّ(١) رحمه الله

قالَ في «رحلةِ الحَجِّ إلى بيتِ اللهِ الحَرامِ» (١٢٨ ـ ١٣٥) ما نصُّهُ(٢):

[والعُلماءُ مختلِفونَ في أَصلِ قصَّةِ الغَرانيقِ؛ هلْ هِيَ باطلَةٌ أَو ثابِتَةٌ؟!

فعلى القولِ ببطلانِها؛ فالأمرُ واضحٌ.

وعَلى القولِ بثُبوتِها(٢)؛ فمعنى إِلقاءِ الشَّيطانِ على لِسانِ النبيِّ ﷺ أَنَّه ﷺ كانَ يقرأُ القُرآنَ؛ يُرَتِّلُهُ تَرْتيلاً تتخلَّلُهُ سَكَتاتٍ، فراقَبَ الشَّيطانُ بعضَ سَكَتاتِ النبيِّ ﷺ، ثمَّ حَاكى قِراءَتَهُ ﷺ بقولِهِ ـ عليهِ لعنةُ اللهِ ـ: «تلكَ الغَرانيقُ العُلاَ. وإِنَّ شَفَاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى»! فظنَّ المُشْرِكونَ صوتَ الشَّيطانِ صوتَ النبيِّ ﷺ.

(١) المتوفى سنة (١٣٩٣ هـ)، ترجمته في «الأعلام» (٦ / ٤٥) للزِّركلي.

(٢) وله ـ رحمه الله ـ في «أضواء البيان» بحثٌ مختصرٌ فيها، ما هُنا أطولُ منه، وقد رأيتُ إثباتَ كلامِه ـ بتمامِه ـ لعزَّةِ مصدرِه وغرابتِه.

وهٰذا الجوابُ عن قصَّةِ الغَرانيقِ ـ على القولِ بثُبوتِها ـ هو أَحسنُ الأجوبَةِ عنها، وارْتَضاهُ جَمْعٌ مِن المُحَقِّقينَ مِن أَجوبَةٍ كثيرةٍ.

وحُجَّةُ القائلِ بأَنَّ قصَّةَ الغَرانيقِ باطلةٌ: اضطِرابُ رواتِها، وانقِطاعُ سَنَدِها، واختلافُ أَلفاظِها:

فبعْضُهُم يقولُ: إِنَّ النبيَّ ﷺ كانَ في الصَّلاةِ!

وبعضُهُم يقولُ: قَرَأَها وهُو في نادي قَوْمِهِ!

وآخَرُ يقولُ: قَرَأَها وقد أَصابَتْهُ سِنَةٌ!

وآخَرُ يقولُ: بل حَدَّثَ نَفْسَهُ، فجَرى ذٰلك على لِسانِهِ!

وآخَرُ يقولُ: إِنَّ الشَّيطانَ قالَها على لِسانِ النبيِّ ﷺ، وإِنَّ النبيَّ لمَّا عَرَضَها على جِبريلَ قالَ: ما هٰكذا أَقْرَأْتُكَ!

إِلى غيرِ ذٰلك مِن اختلافِ أَلفاظِها.

والذي جاءَ في «الصحيح» مِن حديثِ عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ ـ رضي الله عنه ـ: أَنَّ النبيَّ ﷺ قرَأَ: ﴿والنَّجْمِ . . .﴾، فسَجَدَ فيها، وسَجَدَ مَن كانَ معَهُ؛ غَيْرَ أَنَّ شيخاً مِن قُرَيْشٍ أَخَذَ كَفّاً مِن حَصىً أَو تُرابٍ، فرَفَعَهُ إِلى جَبْهَتِهِ، فسجَدَ عليهِ.

قالَ عبدُاللهِ: فَلَقَدْ رأَيْتُهُ ـ بَعْدُ ـ قُتِلَ كافِراً.

أَخرَجَهُ الشَّيخانِ في «صحيحَيْهِما».

وصحَّ مِن حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ ـ رضيَ الله عنهُما ـ: أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ

سَجَدَ بـ ﴿النَّجْمِ﴾، وسَجَدَ معهُ المُسْلِمونَ والمُشْرِكونَ والجِنُّ والإِنْسُ.

رواهُ البخاريُّ ـ رحمه الله ـ.

فهذا الذي جاءَ في «الصحيحِ» لم يُذْكَرْ فيهِ أَنَّ النبيَّ ﷺ ذَكَرَ الغَرانيقَ، ولا شَفاعَتَها، ولا شَيْئاً مِن تلكَ القِصَّةِ.

والذي ذَكَرَهُ المُفَسِّرونَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ في هذه القصَّةِ إِنَّما هُو مِن طَريقِ الكَلْبيِّ عن أَبي صالحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ.

والكَلْبيُّ؛ ضعيفٌ جِدّاً، بل متروكٌ.

ولذا قالَ ابنُ العَرَبيِّ المالِكِيُّ:

«إِنَّ قصَّةَ الغَرانِيقِ باطِلَةٌ لا أَصْلَ لها».

وقالَ القاضي عِياضٌ:

«إِنَّ قصَّةَ الغَرانيقِ لم يُخْرِجْها أَحدٌ مِن أَهْلِ الصِّحَّةِ، ولا رواها ثقةٌ بسَنَدٍ سليمٍ مُتَّصِلٍ، معَ ضَعْفِ نَقَلَتِها، واضْطِرابِ رواياتِها، وانقِطاعِ إسنادِها».

وذَكَرَ أَنَّ مَنْ حُمِلَتْ عنهُ مِن التَّابِعينَ والمُفَسِّرينَ لم يُسْنِدْها أَحَدٌ منهُم، ولا رَفَعَها إلى صاحِبٍ.

وأَكثرُ الطُّرُقِ عنهُم في ذلكَ ضعيفةٌ واهِيَةٌ.

قالَ: «وقد بَيَّنَ البَزَّارُ أَنَّها لا تُعْرَفُ مِن طريقٍ يجوزُ ذِكْرُهُ إلا طريقَ أَبي بِشْرٍ عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ ـ رضيَ الله عنهُ ـ معَ الشَّكِّ الذي وَقَعَ في أَصْلِهِ».

قالَ مُقَيِّدُهُ ـ عفا اللهُ عنهُ ـ:

وقدِ اعْتَرَفَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ العَسقَلانيُّ ـ رحمه الله ـ معَ انْتِصارِهِ لثبوتِ هٰذه القِصَّةِ بأَنَّ طُرُقَها كُلَّها إمَّا مُنْقَطِعَةٌ أَو ضعيفةٌ؛ إلا طريقَ سعيدِ ابنِ جُبَيْرٍ.

وإذا عَلِمْتَ أَنَّ طُرُقَها كُلَّها لا يُعَوَّلُ عليها إلا طريقَ سعيدِ بنِ جُبيرٍ، فاعْلَمْ أَنَّ طريقَ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ لم يَرْوِها بها أَحَدٌ مُتَّصِلَةً؛ إلا أُمَيَّةُ بنُ خالدٍ.

وهُو وإنْ كانَ ثقةً؛ فقدْ شكَّ في وَصْلِها.

فقدْ أَخْرَجَ البَزَّارُ، وابنُ مَرْدَوَيْهِ؛ مِن طريقِ أُمَيَّةَ بنِ خالدٍ عن شُعْبَةَ عن أَبي بِشْرٍ عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ.

فقالَ أُمَيَّةُ بنُ خالدٍ في إسنادِهِ هٰذا: عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ عن ابنِ عبَّاسٍ؛ فيما أَحْسِبُ.

ثم ساقَ حَديثَ القِصَّةِ المذْكورَةِ.

وقالَ البَزَّارُ:

«لا يُرْوَى مُتَّصِلاً إلا بهٰذا الإسنادِ، تفرَّدَ بوصْلِهِ أُمَيَّةُ بنُ خالدٍ، وهُو ثقةٌ مشهورٌ».

وقالَ ـ أَعني البَزَّارَ ـ:

«وإنَّما يُرْوَى مِن طريقِ الكَلْبِيِّ عن أَبي صالحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ».

والكَلْبيُّ متروكٌ.

فتحَصَّلَ مِمَّا ذَكَرْنا أَنَّ قصَّةَ الغَرانيقِ التي لم تَثْبُتْ مِن طريقٍ مُتَّصِلَةٍ يجوزُ ذِكْرُها إلا هٰذا الطَّريقَ الذي شَكَّ راوِيهِ ـ وهُو أُمَيَّةُ بنُ خالِدٍ ـ في الوَصْلِ.

ومَا لَمْ يَثْبُتْ إلَّا مِن طريقٍ شَكَّ صاحِبُهُ في الوَصْلِ؛ فضَعْفُهُ ظاهِرٌ.

ولذا قالَ الحافِظُ ابنُ كَثيرٍ في «تفسيرِهِ» في قِصَّةِ الغَرانِيقِ: إنَّهُ لَمْ يَرَها مُسْنَدَةً مِن وجْهٍ صحيحٍ.

واللهُ تعالى أَعْلَمُ.

وقالَ البيهَقِيُّ فيها:

«إنَّها غيرُ ثابتةٍ مِن جهةِ النَّقْلِ».

وذَكَرَ الرَّازيُّ في «تفسيرِهِ» أَنَّها باطِلَةٌ.

قالَ مُقَيِّدُهُ ـ عفا الله عنه ـ:

إنَّ القـولَ بعَـدَمِ صِحَّتِهـا لهُ شاهِـدٌ مِن القرآنِ العظيمِ في سورةِ (النَّجْمِ)، وشَهادَتُهُ لِعَدَمِ صِحَّتِها واضِحَةٌ:

وهُو أَنَّ قولَهُ تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ والعُزَّى . ومَناةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى﴾ الذي يقولُ القائِلُ بصِحَّةِ القِصَّةِ أَنَّ الشَّيطانَ أَلقى بعدَهُ ما أَلقى؛ قَرَأَ النبيُّ ﷺ بَعْدُ في تلكَ اللحْظَةِ في الكَلِماتِ التي تليهِ مِن سورةِ (النَّجْمِ) قولَهُ تعالى: ﴿إنْ هِيَ إلا أَسْماءٌ سَمَّيْتُموها أَنْتُم وآباؤكم ما أَنْزَلَ اللهُ بها مِن سُلْطانٍ﴾.

فهٰذا يَتَضَمَّنُ مُنْتَهى ذَمِّ الغَرانِيقِ التي هِيَ كِنايةٌ عنِ الأصْنامِ، إذْ لا ذَمَّ أَعْظَمُ مِنْ جَعْلِها أسماءً بِلا مُسَمَّياتٍ، وجَعْلِها باطِلاً ما أَنْزَلَ اللهُ بهِ مِن سُلْطانٍ!!

فلَوْ فَرَضْنا أنَّ الشَّيطانَ أَلقى على لِسانِهِ ﷺ: تلكَ الغَرانيقُ العُلا؛ بعدَ قولِهِ: ﴿ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾، وفَرِحَ المُشْرِكونَ بأَنَّهُ ذَكَرَ آلِهتَهُمْ بخَيْرٍ، ثمَّ قالَ النبيُّ في تلكَ اللحظَةِ: ﴿إنْ هِيَ إلا أَسْماءٌ سَمَّيْتُموها أَنْتُمْ وآباؤكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِها مِن سُلْطانٍ﴾، وذَمَّ الأصنامَ بذٰلك غايَةَ الذَّمِّ، وأَبْطَلَ شفاعَتَها غايَةَ الإِبطالِ! فكَيْفَ يُعْقَلُ ـ بعدَ هٰذا ـ سجودُ المُشْرِكينَ، وسَبُّ أَصنامِهِم هو الأخيرُ، والعِبْرَةُ بالأخيرِ؟!

ويُسْتَأْنَسُ بقولِهِ أَيضاً ـ بعدَ ذٰلكَ بقَليلٍ في المَلائكَةِ ـ: ﴿وكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّماواتِ لا تُغْنِي شَفاعَتُهُم شَيْئاً إلا مِن بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللهُ لِمَنْ يَشاءُ ويَرْضَى﴾؛ لأنَّ إبطالَ شَفاعَةِ الملائكَةِ ـ إلا بإِذنِ اللهِ ـ معلومٌ منْهُ عندَ الكُفَّارِ بالأَحْرَوِيَّةِ إبطالُ شفاعَةِ الأصنامِ المزعُومَةِ.

وقالَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتح الباري» في تفسيرِ سورةِ (الحَجِّ) ما يُفيدُ ثُبوتَ قِصَّةِ الغَرانِيقِ.

وذَكَرَ أنَّها ثَبَتَتْ بثلاثَةِ أَسانيدَ؛ كُلُّها على شَرْطِ الصَّحيحِ، وهِيَ مَراسيلُ؛ يَحْتَجُّ بمِثْلِها مَن يَحْتَجُّ بالمُرْسَلِ، وكذٰلكَ مَن لا يَحْتَجُّ بهِ؛ لاعتضادِ بعضِها ببَعْضٍ.

واحتَجَّ أَيضاً بأَنَّ الطُّرُقَ إذا كَثُرَتْ وتَبايَنَتْ مَخارِجُها؛ دَلَّ ذٰلكَ على

أنَّ لها أصلاً.

ثُمَّ قالَ:

«وإذا تَقَـرَّرَ ذٰلك؛ تَعَيَّنَ تأْويلُ ما وَقَعَ في القِصَّةِ مِمَّا يُسْتَنْكَرُ، وهو قولُـهُ: «أَلقى الشَّيطانُ على لِسـانِهِ: تلكَ الغَرانِيقُ العُلاَ، وإنَّ شفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى»، فإنَّ ذٰلك لا يجوزُ حملُهُ على ظاهِرِهِ؛ لأنَّهُ يستَحيلُ عليهِ ﷺ أنْ يزيدَ في القرْآنِ ما ليسَ منهُ عَمْداً، وكذا سَهْواً؛ إذا كانَ مُغايراً لِما جاءَ بِهِ مِن التوحيدِ؛ لمكانِ عِصْمَتِهِ ﷺ».

ثمَّ أَخَذَ ـ أَعني: الحافظَ ابنَ حَجَرٍ ـ في أَجوبةِ العُلَماءِ عنِ القِصَّةِ المذكورَةِ ـ على تَقْديرِ ثُبوتِها ـ، وذَكَرَ أَجوبَةً كثيرةً.

وقَـدْ قَدَّمْتُ أَنَّ أَحْسَنَهـا ما استَحْسَنَـهُ كَثيرٌ مِن المُحَقِّقينَ مِن أَنَّ الشَّيطانَ هُو الـذي قالَ: «تِلْكَ الغَرَانِيقُ العُلا»، فظَنَّ المُشْرِكونَ أَنَّها مِن كَلامِ نبيِّنا ﷺ، وحاشاهُ مِن ذٰلك.

ولذا اقتَصَرْتُ على هٰذا الجَوابِ، ولم أَذْكُرْ غيرَهُ.

واللهُ تعالى في كتابِهِ العَزيزِ أَسْنَدَ هٰذا الإلقاءَ للشَّيطانِ، حيثُ قالَ: ﴿أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ﴾، ونِسْبَتُهُ إِيَّاهُ للشَّيطانِ تَدُلُّ على بَراءَةِ جَنابِ النبيِّ ﷺ.

قالَ مُقَيِّدُهُ ـ عفا اللهُ عنهُ ـ:

اعْلَمْ أَنَّ براءَةَ ساحَـةِ خاتَمِ الـرُّسُـلِ وأَشْـرَفِهم، وسَيِّدِ ولَـدِ آدَمَ بالإِطلاقِ ـ عليهِ صلواتُ اللهِ وسَلامُهُ ـ مِمَّا جاءَ في ظاهِرِ هٰذهِ القصَّةِ تدلُّ

عليهِ البَراهينُ القاطعَةُ، والأدِلَّةُ السَّاطِعَةُ؛ كما سَتَراهُ.

وقولُ الشَّيطانِ: «تلكَ الغَرانِيقُ العُلَا» شِرْكٌ أكبرُ صُراحٌ، وكُفْرٌ بُواحٌ، وهو ﷺ مَبْعوثٌ لإخلاصِ العبادَةِ للهِ وحْدَهُ؛ مِمَّا تَضَمَّنَتْهُ كلمةُ: «لا إلَهَ إلا اللهُ»؛ كجميعِ إخوانِهِ مِن المُرْسَلينَ:

قالَ تَعالى: ﴿ولَقَدْ بَعَثْنا في كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أنِ اعْبُدُوا اللهَ واجْتَنِبوا الطَّاغُوتَ﴾.

وقالَ: ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إلا نُوحِي إليهِ أَنَّهُ لا إلَهَ إلا أَنا فاعْبُدُونِ﴾.

وقالَ تَعالى: ﴿واسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنا أَجَعَلْنا مِن دُونِ الرَّحْمنِ آلِهَةً يُعْبَدونَ﴾.

فإخلاصُ العِبادَةِ للهِ وحدَهُ هُو دَعْوَةُ عامَّةِ الرُّسُلِ، وأشدُّهُم فيهِ احْتِياطاً خاتمُهُم ﷺ.

ولذا مَنَعَ بعضَ الأمورِ التي كانَتْ مُباحَةً عندَهُم؛ احتياطاً في توحيدِ اللهِ في عبادَتِه جَلَّ وعَلا، فالسجودُ لمخلوقٍ في شريعَتِهِ السَّمْحَةِ كُفْرٌ باللهِ تعالى، معَ أنَّهُ كانَ جائِزاً في شَرْعِ غيرِهِ مِن الرُّسُلِ ـ عليهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ كما قالَ تعالى عَنْ يَعْقوبَ وأَوْلادِهِ في سُجودِهِمْ لِيوسُفَ: ﴿وخَرُّوا لَهُ سُجَّداً﴾.

ولذلك أُمِرَ نَبيُّنا ﷺ أنْ يَقولَ للنَّاسِ: إنَّهُ ما أُوْحِيَ إليهِ إلا توحيدُ اللهِ تعالى في عِبادَتِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ إنَّما يُوْحَى إليَّ أَنَّما إلهُكُمْ إلهٌ واحِدٌ

فهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمونَ﴾.

وقد تقرَّرَ عندَ الأصوليِّينَ والبيانِيِّينَ أَنَّ لفظَ (إنَّما) مِن أَدواتِ الحَصْرِ، فدلَّتِ الآيةُ على حَصْرِ الموحَى إليهِ ﷺ في أَصلِهِ الأعْظَمِ الذي هُو «لا إلٰهَ إلا اللهُ»؛ لأنَّها دَعْوَةُ جميعِ الرُّسُلِ وغيرِها مِن شرائعِ الإسلامِ وفُروعِها التَّابعَةِ لها.

ولهٰذا صارَ مُكَذِّبُ رسولٍ واحِدٍ مُكَذِّباً لجميعِ الرُّسُلِ؛ لأنَّ دَعْوَتَهُم واحِدَةٌ.

قالَ تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ المُرْسَلينَ﴾؛ أَي: بتكذيبِهِمْ نُوحاً.

﴿كَذَّبَتْ عَادٌ المُرْسَلينَ﴾؛ أي: بتكذيبِهِم هُوداً.

﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ المُرْسَلينَ﴾؛ أي: بتكذيبِهِم صالِحاً.

﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ المُرْسَلينَ﴾؛ أَي: بتكذيبِهِم لُوطاً.

﴿كَذَّبَ أَصْحابُ الأيْكَةِ المُرْسَلينَ﴾؛ أي: بتكذيبِهِم شُعَيْباً.

فهٰذهِ الآياتُ تَدُلُّ على أَنَّ مكَذِّبَ رسولٍ واحِدٍ مُكَذِّبٌ لجميعِ الرُّسُلِ، وذٰلك لاتِّحادِ دعْوَتِهِم، وهِيَ مَضْمونُ: «لا إلٰهَ إلا اللهُ».

قَالَ تَعالى: ﴿وَيَقُولونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ ونَكْفُرُ بِبَعْضٍ ويُريدونَ أَنْ يَتَّخِذوا بينَ ذٰلكَ سَبيلاً. أُولٰئكَ هُمُ الكَافِرونَ حَقّاً﴾.

فإذا حَقَّقْتَ هٰذا؛ عَلِمْتَ أَنَّهُ ﷺ لا يَقولُ: «تِلْكَ الغَرانِيقُ العُلا، وإنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى»؛ لما في هٰذا الكلامِ مِن الشِّرْكِ الصُّراحِ، والكُفْرِ

البَوَاحِ ، المُضادِّ لِما جَاءَ بِهِ جَميعُ الرُّسُلِ ـ عليهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ.

ولا يَقْدِرُ الشَّيْطانُ أَنْ يُجْرِيَ ذلك عَلى لِسانِهِ ﷺ؛ لأنَّه ليس لهُ عليهِ مِن سُلْطانٍ، بشهادَةِ القُرْآنِ وبإقرارِ الشَّيْطانِ.

قالَ جَلَّ وعَــلا : ﴿فَــإِذا قَرَأْتَ القُـرْآنَ فاسْتَعِـذْ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجيمِ . إنَّهُ ليسَ لهُ سُلْطانٌ على الذينَ آمَنُوا وعَلَى رَبِّهِمْ يَتوكَّلُونَ . إنَّما سُلْطانُهُ عَلى الَّذينَ يَتوَلَّوْنَهُ والَّذينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكونَ﴾ .

ومَعْلومٌ أَنَّ النبيَّ ﷺ مِن الذينَ آمَنوا وعَلى رَبِّهِمْ يَتَوكَّلونَ، وأَنَّهُ ليسَ مِن الذينَ يَتولَّوْنَهُ والذينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكونَ.

قالَ تَعالى : ﴿إنَّ عِبادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ إلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِن الغَاوِينَ﴾ .

ومَعْلومٌ أَنَّ النبيَّ ﷺ مِن عِبادِهِ الذينَ ليسَ للشَّيطَانِ عليهِمْ سُلْطانٌ وأَنَّهُ لَيْسَ مِن الغَاوينَ الذينَ اتَّبَعوهُ.

وأَقَرَّ الشَّيطانُ بأَنَّهُ لا سَبيلَ عَلى مَنْ هُو دُونَهُ ﷺ وأَحْرَى هُو . صَلَواتُ اللهِ عليهِ وسَلامُهُ ـ قالَ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعينَ . إلا عِبادَكَ منهُمُ المُخْلَصينَ﴾ .

وقالَ: ﴿وَمَا كَانَ لي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطانٍ إلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فاسْتَجَبْتُمْ لي﴾ .

وقالَ تَعالَى في نبيِّنا ﷺ : ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنْسَى﴾ .

وقالَ تَعالى : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى . إنْ هُوَ إلا وَحْيٌ يُوْحَى﴾ .

وصَرَّحَ جَلَّ وعَلا بحِفْظِ القُرْآنِ مِن دَسائِسِ الشَّيْطانِ؛ قالَ: ﴿وإِنَّهُ لَكِتابٌ عَزيزٌ . لا يَأْتيهِ الباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ولا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِن حَكِيمٍ حَميدٍ﴾.

فقولُهُ تعالى: ﴿لا يَأْتيهِ الباطِلُ﴾؛ فِعْلٌ في سِياقِ النَّفْيِ، والفعلُ في سِياقِ النَّفْيِ مِن صِيَغِ العُمومِ؛ كالنَّكِرَةِ في سِياقِ النَّفْيِ عندَ المُحَقِّقينَ مِن عُلَماءِ الأُصولِ، ووَجْهُهُ ظاهِرٌ؛ لأنَّكَ إذا حَلَّلْتَ الفِعْلَ انْحَلَّ إلى مَصْدَرٍ وزَمَنٍ؛ فهُو يدلُّ على نكرةٍ واقعةٍ في سِياقِ النَّفْيِ؛ لأنَّ نَفْيَ الفِعْلِ نفيٌ للمَصْدَرِ، الذي هُو جُزْءٌ مِن مَدْلولِهِ، فإذا قُلْنا: لا يَقومُ زيدٌ. عَمَّ النَّفْيُ أفرادَ المَصْدَرِ، فكأنَّما قُلْنا: لا قِيامَ لِزَيْدٍ.

وقالَ أبو حنيفَةَ:

«لا تَعْميمَ في الفِعْلِ بعدَ النَّفْيِ وَضْعاً، بل فيهِ تعميمٌ عقليٌّ؛ بدِلالَةِ الالتزامِ».

وما قَصَرَ بهِ الرازيُّ في «محصولِه» مذْهَبَ أبي حَنيفةَ في عَدَمِ عُمومِ الفعْلِ في سِياقِ النفيِ لا يصحُّ التمسُّكُ بهِ، فانْظُرْ تحقيقَهُ في «حاشيةِ العَبَّادِي على شَرْحِ المَحَلِّي لجمعِ الجَوامعِ»؛ يظهَرْ لكَ ما ذَكَرْنا.

فبهٰذا تَعْلَمُ أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿لا يَأْتيهِ الباطِلُ﴾ يَعُمُّ نَفْيَ كُلِّ باطلٍ يأتي القُرآنَ.

وقد أَكَّدَ هٰذا العُمومَ بقولِهِ: ﴿مِنْ بيْنِ يَدَيْهِ ولا مِنْ خَلْفِهِ﴾، فلوْ قَدَّرْنا أَنَّ الشَّيطانَ أَدخَلَ في القُرآنِ عَلى لِسانِ النبيِّ ﷺ: «تلكَ الغَرانيقُ العُلا»

ـ وحاشاهُ مِن ذٰلكَ ـ؛ لكانَ قدْ أتى القُرآنَ أَعْظَمُ باطِلٍ مِن بين يَدَيْهِ ومِن خَلْفِهِ، فيكونُ تَصْريحاً بتكذيبِ اللهِ جَلَّ وعَلا في قولِهِ: ﴿لا يَأْتيهِ الباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ولا مِنْ خَلْفِهِ﴾.

وكُلُّ خَبَرٍ ناقَضَ القُرآنَ العظيمَ فهُو الكاذِبُ؛ للقطْعِ بصِدْقِ القُرآنِ العَظيمِ، ونقيضُ الصَّادِقِ كاذِبٌ ضَرورةً.

ولا حُجَّةَ في أَنَّ اللهَ جَلَّ وعَلا نَسَخَ ما أَلقاهُ الشَّيطانُ في القُرْآنِ على لِسانِ النبيِّ ﷺ؛ كما قالَ: ﴿فَيَنْسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطانُ﴾؛ لأنَّ الباطِلَ إنْ أَتى القُرآنَ أَوَّلاً ثُمَّ نُسِخَ، فنَسْخُهُ بعدَ إتيانِهِ لا يَرْفَعُ اسمَ الإتيانِ أَوَّلاً، وقولُهُ تعالى: ﴿لَا يَأْتيهِ الباطِلُ﴾ نصٌّ صَريحٌ في نَفْيِ إتيانِ الباطِلِ؛ كما قَدَّمْنا.

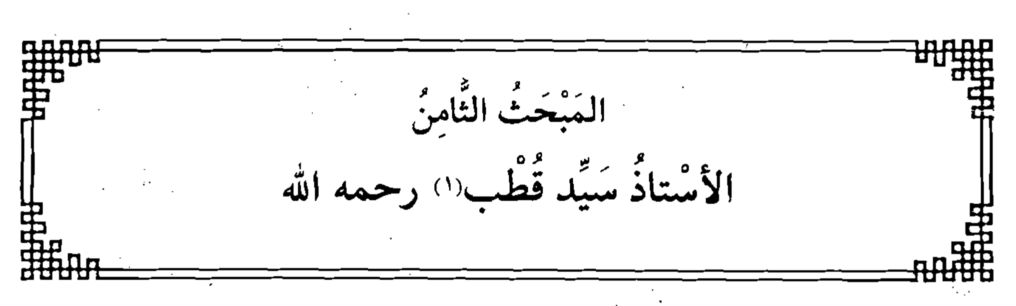
وقالَ تَعالى: ﴿إِنَّا نَحنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإِنَّا لهُ لَحافِظُونَ﴾.

فهٰذه نصُوصٌ قُرآنيَّةٌ قاطِعَةٌ تدلُّ على أَنَّ الشَّيْطانَ لا سَبيلَ لهُ إلى أَنْ يَحْمِلَ النبيَّ ﷺ على أَنْ يُدْخِلَ في القُرْآنِ العَظيمِ ما ليسَ منهُ مِن الكُفْرِ الصُّرَاحِ والشِّرْكِ الأكْبَرِ.

ولم يَبْقَ في الآيةِ الكريمَةِ المسؤولِ عنها إشكالٌ].

ooooo

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



المَبْحَثُ الثَّامِنُ
الأسْتاذُ سَيِّد قُطْب[1] رحمه الله

قالَ في كتابِهِ «في ظِلالِ القُرآنِ» (٥ / ٦١١ ـ ٦١٤):

[واللهُ الذي يَحْفَظُ دعوَتَهُ مِن تكذيبِ المُكَذِّبينَ، وتعطيلِ المُعوِّقينَ، ومُعاجَزَةِ المُعاجِزينَ؛ يحفَظُها كذلكَ مِن كَيْدِ الشَّيطانِ، ومِن مُحاوَلَتِه أَنْ يَنْفُذَ إليها مِن خِلالِ أُمْنيَّاتِ الرُّسُلِ النابعةِ مِن طبيعَتِهِمُ البشريَّةِ، وهُم مَعْصومونَ مِن الشَّيطانِ، ولكنَّهُم بَشَرٌ، تمتَدُّ نفوسُهُم إلى أمانيَّ تتعلَّقُ بسرعَةِ نشْرِ دعوتِهِم، وانتِصارِها، وإزالَةِ العَقَباتِ مِن طريقِها، فَيُحاوِلُ الشَّيطانُ أَنْ يَنْفُذَ مِن خلالِ أمانِيِّهِم هٰذه، فَيُحَوِّلُ الدعوةَ عَنْ أُصولِها وعن مَوازينِها. . . فَيُبْطِلُ اللهُ كيدَ الشَّيطانِ، ويَصونُ دعوتَهُ، ويُبيِّنُ للرُّسُلِ أُصولَها وموازينَها، فيُحْكِمُ آياتِه، ويُزيلُ كُلَّ شُبْهَةٍ في قِيَمِ الدَّعْوةِ ووسائِلِها:

﴿وَمَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ ولا نَبيٍّ إلاَّ إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ

(١) توفِّي – رحمه الله – سنــة (١٣٨٧هـ)، ترجمتـه في «الأعلام» (٣ / ١٤٧).

ولنا على «ظلالِهِ» ـ رُغْمَ فائِدَتِه ـ ملاحظاتٌ علميةٌ عدَّة، لكنه ـ إن شاء الله ـ معذورٌ فيها؛ لما هو معلومٌ من حالِه في تأليفِه.

في أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللهُ ما يُلْقِي الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ واللهُ عليمٌ حَكيمٌ . لِيَجْعَلَ ما يُلْقي الشَّيطانُ فِتْنَةً للَّذينَ في قُلوبِهِمْ مَرَضٌ والقاسِيَةِ قُلوبُهُمْ وإنَّ الظَّالِمينَ لَفي شِقاقٍ بَعيدٍ . ولِيَعْلَمَ الذينَ أُوتُوا العِلْمَ أَنَّهُ الحَقُّ مِن رَبِّكَ فَيُؤمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لهُ قُلوبُهُم وإنَّ اللهَ لَهادِي الَّذينَ آمَنُوا إلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ﴾ .

لقد رُوِيَتْ في سَبَبِ نُزولِ هٰذه الآياتِ رواياتٌ كَثيرةٌ ذَكَرَها كثيرٌ مِن المُفَسِّرينَ .

قالَ ابنُ كَثيرٍ في «تفسيرِه» :

«ولٰكنَّها مِن طُرُقٍ كُلُّها مُرْسَلَةٌ، ولم أَرَها مُسنَدَةً مِن وجْهٍ صَحيحٍ ، واللهُ أَعلَمُ»] .

ثُمَّ قالَ بعدَ أَنْ ساقَ شَيئاً مِن الرِّواياتِ بأَلفاظِها :

[هٰذه خُلاصَةُ تلكَ الرِّواياتِ في هٰذا الحَديثِ الذي عُرِفَ بحديثِ الغَرانِيقِ . . .

وهُو مِن ناحِيَةِ السَّنَدِ واهي الأَصْلِ .

قالَ عُلَماءُ الحَديثِ :

إنَّهُ لم يُخْرِجْهُ أَحدٌ مِن أَهلِ الصحَّةِ، ولا رواهُ بسندٍ سَليمٍ مُتَّصِلٍ ثقةٌ .

وقالَ أَبو بكرٍ البَزَّارُ :

«هٰذا الحَديثُ لا نعلَمُهُ يُرْوى عَنِ النبيِّ ﷺ بإِسنادٍ مُتَّصِلٍ يجوزُ ذِكْرُهُ».

وهُو مِن ناحيةِ موضوعِهِ يُصادِمُ أَصلاً مِن أُصولِ العقيدَةِ، وهُو عِصْمَةُ النبيِّ ﷺ مِن أَنْ يَدُسَّ عليهِ الشَّيطانُ شيئاً في تَبليغِ رِسالَتِه.

وقـد أُولِعَ المُسْتَشْرقونَ والطَّاعِنونَ في هٰذا الدِّينِ بذٰلك الحَديثِ، وأَذاعوا بهِ، وأَثاروا حَوْلَهُ عَجاجَةً مِن القولِ، والأمرُ في هٰذا كُلِّهِ لا يَثْبُتُ للمُناقَشَةِ، بل لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ موضوعاً للمُناقَشَةِ.

وهُناكَ مِن النَّصِّ ذاتِهِ ما يُستَبْعَدُ معهُ أَنْ يكونَ سَبَبُ نزولِ الآيةِ شيئاً كهٰذا، وأَنْ يكونَ مدلولُهُ حادثاً مُفْرَداً وقعَ للرَّسولِ ﷺ.

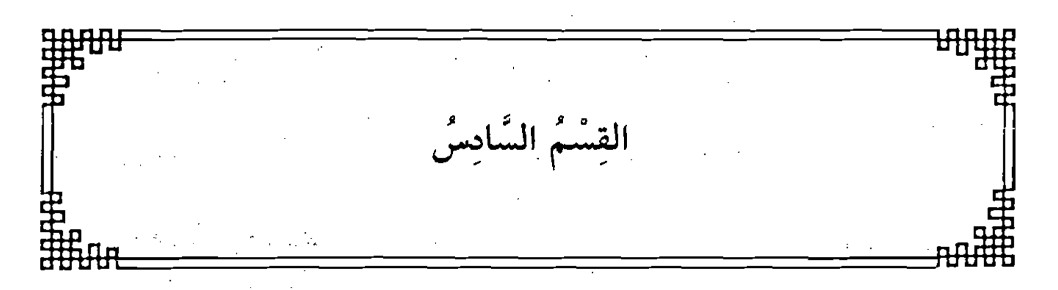
فالنَّصُّ يُقَـرِّرُ أَنَّ هٰذه قاعِدةٌ عامَّةٌ في الرِّسالاتِ كُلِّها، مع الرُّسُلِ كلِّهم: ﴿ومَا أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ إلا أذا تَمَنَّى أَلْقى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ فيَنْسَخُ اللهُ ما يُلْقي الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ...﴾.

فلا بُدَّ أَنْ يكـونَ المقصـودُ أَمراً عامّاً، يستَنِدُ إلى صفةٍ في الفِطْرَةِ مشتَرَكَـةٍ بينَ الرُّسُلِ جَميعاً بوصْفِهِم مِن البَشَرِ، مِمَّا لا يُخالِفُ العِصْمَةَ المقرَّرَةَ للرُّسُلِ].

○○○○○

القِسْمُ السَّادِسُ

النَّتائجُ والخُلاصَةُ والخاتِمَةُ



القِسْمُ السَّادِسُ

النَّتائِجُ

بعدَ كُلِّ ما تَقَدَّمَ شرحُهُ وبيانُهُ مِن قواعِدَ وأُسُسٍ ودراساتٍ علميَّةٍ منهجيَّةٍ تطبيقيَّةٍ قائمةٍ على التَّمحيصِ والنَّظَرِ في المَتْنِ والإسنادِ، لا بُدَّ مِن الخُروجِ بنتائجَ نَخْلُصُ منها إلى القَوْلِ الفَصْلِ في هٰذهِ القصَّةِ:

○ أوَّلاً:

الأسانيدُ الوارِدَةُ عنِ الصَّحابةِ لم تَرِدْ إلا عنِ اثنَيْنِ:

١ ـ ابنُ عبَّاسٍ، وطُرُقُهُ المسنَدَةُ كُلُّها ضعيفةٌ، واخْتُلِفَ على رواتِهِ، فكانُوا يُرْسِلونَهُ تارةً ويُسنِدُونَهُ تارةً، معَ اضطِرابٍ شَديدٍ في الألْفاظِ والمُتونِ، وضَعْفٍ في الرُّواةِ والأسانيدِ.

٢ ـ محمدُ بنُ فَضالَةَ الظَّفَرِيّ: وحديثُهُ مِن طَريقِ محمَّدِ بنِ عُمَرَ الواقِدِيّ، وهُو متروكٌ؛ كَذَّبَهُ جماعةٌ.

○ ثانياً:

أَمَّا المَراسيلُ؛ فهِيَ كما يَلي:

١ ـ مُرْسَلُ ابنِ شِهابٍ:

فيهِ جهالةٌ، واخْتُلِفَ على رواتِهِ على عِدَّةِ وجوهٍ، فَرُوِيَ مُعْضَلاً دونَ ذِكْرِ ابنِ شهابٍ، ورُوِيَ عنهُ عن أَبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث...

وهٰـذا اضـطِرابٌ شديدٌ لا تحْتَمِلُهُ هٰذه الأسـانيدُ؛ على ضَعْفِ مُفْرَداتِها، وإرسالِ أُصولِها.

٢ ـ مُرْسَلُ محمَّدِ بنِ كعبٍ ومُحَمَّدِ بنِ قَيسٍ معاً:

رُوِيَ مِن طريقِ راوٍ شَديدِ الضَّعْفِ.

ثمَّ اضْطَرَبَ رُواتُهُ، فَرَوَوْهُ بإسنادٍ ضَعيفٍ جدّاً عن محمَّدِ بنِ كَعْبٍ وحْدَهُ!

٣ ـ مُرْسَلُ أَبي العالِيَةِ:

فيهِ راوٍ كَثيرُ الاضْطِرابِ والاخْتِلافِ.

ورُوِيَتِ القِصَّـةُ عنـهُ على وَجْهٍ آخَرَ، فيهِ اخْتِلافاتٌ وتَناقُضاتٌ عدَّةٌ بالسَّنَدِ نفْسِهِ!!

٤ ـ مُرْسَلُ قَتادَةَ:

فيهِ راوٍ لهُ أَغلاطٌ، فمِثْلُ هٰذا المتنِ لا يُحْتَمَلُ منهُ.

٥ ـ مُرْسَلُ الضَّحَّاكِ:

في إسنادِهِ مجهولانِ ومتروكٌ.

٦ ـ مُرْسَلُ المُطَّلِبِ بن عبدِاللهِ بنِ حَنْطَبٍ:

فيهِ راوٍ متروكٌ شديدُ الضَّعْفِ، وآخَرُ ضُعِّفَ مِن قِبَلِ حِفْظِهِ!

٧ ـ مُرْسَلُ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ:

فيهِ راوٍ مَجْهولٌ، وآخَرُ ضَعيفٌ.

○ ثالثاً:

نَنْظُرُ: هَلْ مِنَ المُمْكِنِ تطبيقُ قاعِدَةِ تَقَوِّي الطُّرُقِ على الأسانيدِ السَّالِفِ ذِكْرُها؟

١ ـ الرِّواياتُ المُسْنَدَةُ مستَبْعَدَةٌ؛ لاضطرابِها، وشِدَّةِ ضَعْفِ رواياتِها.

٢ ـ نستَبْعِدُ أيضاً الرِّواياتِ المُرْسَلَةَ شديدَةَ الضَّعْفِ، وهِيَ:

أ ـ مُرْسَلُ محَمَّدِ بنِ كَعْبٍ ومُحَمَّدِ بنِ قيسٍ؛ لشِدَّةِ ضعْفِ راويهِ.

ب ـ مُرْسَلُ المُطَّلِبِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حَنْطَبٍ؛ لشدَّةِ ضَعْفِ راويهِ أيضاً.

ت ـ مُرْسَلُ ابنِ شِهابٍ؛ لاضْطِرابِ رِواياتِهِ، واختِلافِ رُواتِهِ.

ث ـ مُرْسَلُ الضَّحَّاكِ؛ فيهِ مَتْروكٌ.

جـ ـ مُرْسَلُ أبي العالِيَةِ، ومَراسيلُهُ رِياحٌ؛ كما سَبَقَ عن الإمامِ الشافعيِّ، وذلك كِنايةٌ عن أَنَّهُ لا يُبالي كيفَ يأْخُذُها!!

إذا عُلِمَ ما تقدَّمَ؛ فلم يَبْقَ إلا ثلاثةُ مَراسيلَ:

أ ـ مُرْسَلُ قَتادَةَ.

ب ـ مُرْسَلُ سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ.

ت ـ مُرْسَلُ عُروةَ.

وقتادَةُ بَصْرِيٌّ، وسَعيدٌ كوفِيٌّ، وعُروةُ مَدَنِيٌّ، ولقد كانتِ المَدينةُ النبويَّةُ والبصْرَةُ ـ والكُوفَةُ حِذاءَها ـ في ذٰلكَ الزَّمانِ مَحَطَّ أَنْظارِ كثيرٍ مِن الرُّواةِ وطَلَبَةِ الحَديثِ، وكانَتِ الرِّحْلَةُ في طَلَبِ الحَديثِ في أَوْجِها، «فجائِزٌ أَنْ يكونَ مصدَرُهُم الذي أَخَذوا منهُ هٰذه القِصَّةَ ورَوَوْها عنهُ واحداً لا غير، وهو مجهولٌ.

وجائِزٌ أَنْ يكونوا جَمْعاً، ولكنَّهُم ضُعَفاءُ جَميعاً.

فمَعَ هٰذه الاحتمالاتِ لا يُمْكِنُ أَن تَطْمَئِنَّ النَّفْسُ لِقَبولِ حَديثِهِم، **لا سِيَّما في مِثْلِ هٰذا الحَدَثِ العَظيمِ** الذي يَمَسُّ المَقامَ الكَريمَ، فلا جَرَمَ تتابَعَ العُلَماءُ على إنكارِها، بل التَّنْديدِ ببُطلانِها»(١).

ولا يَذْهَبَنَّ عنكَ أَنَّ مُفرَداتِ هٰذهِ المَراسِيلِ ضعيفةٌ أَصلاً ـ فوقَ إرسالِها ـ؛ كما سَبَقَ تحقيقُهُ!

فهٰذا وَجْهٌ آخَرُ يمنَعُ القولَ بتقوِّيها معاً.

○○○○○

(١) «نصب المجانيق» (ص ٢٤).

○ ثالثاً:

وَقَعَ في مَتْنِ القصَّةِ اضطرابٌ كبيرٌ في وجهَيْنِ هُما أَساسُ القصَّةِ:

١ ـ موضِعُ القِصَّةِ.

ففي بعضِ الرِّواياتِ أَنَّ ذٰلك حَدَثَ وهُو يُصَلِّي.

وفي بعضِها أَنَّهُ كانَ في نادٍ لِقُريشٍ.

وبعضُها غُفْلٌ عن ذٰلكَ كُلِّهِ.

٢ ـ الذي قالَهُ الشَّيْطانُ (!):

ففي بعضِ الرِّواياتِ: «إِنَّهُنَّ لَفي الغرانيقِ العُلا، وإِنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى»!

وفي بعضِها: «تلكَ الغَرانِيقُ العُلا، وإِنَّ شفاعَتَهُنَّ تُرْتَجى».

وفي بعضِها: «إِنَّ تلكَ الغَرانيقُ العُلا، منها الشَّفاعَةُ تُرْتَجى».

وفي بعضِها: «وإِنَّهُنَّ لهُنَّ الغَرانيقُ العُلا، وإِنَّهُنَّ لهُنَّ التي تُرْتَجى».

وفي بعضِها: «تلكَ الغَرانيقُ العُلا، وشفاعَتُهُنَّ تُرْتَضى، ومثلُهُنَّ لا يُنْسَى».

وفي بعضِها: «إِنَّ شفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى، وإِنَّها لَمَعَ الغَرانيقِ العُلا».

وفي بعضِها: «تلك إِذنْ في الغَرانيقِ العُلا، تلكَ إِذنْ شَفاعَةٌ تُرْتَجى».

والقصَّةُ ـ كما يزعُمونَ ـ واحِدَةٌ، فما هٰذا الاختلافُ؟

وهل بمثلِهِ تثبُتُ الأخبارُ أَمْ تُنْقَضُ؟!

○ **رابعاً:**

التَّناقُضُ السَّاري بينَ أَلفاظِ القصَّةِ ومفرداتِها وقد سبقَ التنبيهُ على بعضِها، ومنهُ:

١ ـ أَنَّ بعضَ الرِّواياتِ تذكُرُ سماعَ المسلمينَ لإِلقاءِ الشَّياطينِ.

وبعضَها الآخَرُ يذْكُرُ العكسَ.

وقسمٌ ثالثٌ يسكُتُ عنْ هٰذا كُلِّهِ.

٢ ـ وفي بعضِ الرِّواياتِ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ بَقِيَ مُدَّةً لا يَدْري أَنَّ ذٰلكَ مِن الشَّيطانِ...

وفي بعضِها أَنَّهُ سَهَا حتى قالَ ذٰلكَ!

وفي بعضِها إِغفالٌ لهٰذينِ معاً!!

٣ ـ وفي بعضِ الرِّواياتِ أَنَّ جبريلَ جاءَهُ فقرأَ عليهِ...

وفي بعضِها أَنَّهُ ﷺ شَكا ذٰلك لِجبْريلَ...

وفي بعضِها عدمُ إِيرادٍ لهٰذا كُلِّهِ!

إِلى غيرِ ذٰلك مِن وجوهِ التَّناقُضِ والاضْطِرابِ.

○ **خامساً:**

بِعَرْضِ هٰذه الرِّواياتِ المُتهافِتَةِ على «مقاييسِ النَّقْدِ» التي أَوْرَدْتُها

في القسمِ الأوَّلِ مِن الكتابِ؛ نَرى أَنَّها جميعاً تنقُضُهُ، وتُثْبِتُ بُطلانَهُ.

ومِمَّا يَنْبَغي أَنْ يُضافَ هُنا ما رواهُ أَبو داودُ (٣٦٤٦)، وأَحمدُ (٢ / ١٦٢ و١٩٢)، والدَّارمي (١ / ١٢٥)، والحاكم (١ / ١٠٥ ـ ١٠٦)، والرَّامَهُرْمُزي في «الفاصل» (٣٢١)، والخطيب في «تقييد العلم» (ص ٨٠)، والقاضي عِياضٌ في «الإلماع» (١٤٦)؛ بسنَدٍ صَحيحٍ عنْ عبدِاللهِ ابنِ عَمْرِو بنِ العاصِ قالَ:

كنتُ أَكتُبُ كُلَّ شَيءٍ أَسمَعُهُ مِن رَسولِ اللهِ ﷺ؛ أُريدُ حِفْظَهُ، فنَهَتْني قُرَيْشٌ، وقالوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شيءٍ ورسولُ اللهِ ﷺ بَشَرٌ؛ يتكَلَّمُ في الغَضَبِ والرِّضى؟! فأَمسَكْتُ عنِ الكتابِ، فذكَرْتُ لرسولِ اللهِ ﷺ، فأَوْمَأَ بإِصبُعِهِ إلى فيهِ، وقالَ:

«اكْتُبْ، فوالَّذي نفسي بيدِهِ ما **يَخْرُجُ مِنْهُ إلا حَقٌّ**».

قلتُ: فهلْ أُسطورَةُ الغَرانيقِ ومدْحُ النبيِّ ﷺ لها ـ وحاشاهُ ـ مِن هٰذا الحَقِّ؟!

أَمْ أَنَّها باطِلٌ غارِقٌ في الضَّلالِ، يتنَزَّهُ عنهُ رسولُ اللهِ ﷺ؟!

○ سادِساً:

أَنَّهُ قد صَحَّ سجودُ النبيِّ ﷺ في سورةِ (النَّجمِ)، وسجودُ المُسلمينَ والمُشْرِكينَ معَهُ؛ كما تقدَّمَ إيرادُهُ، وذِكْرُ السَّبَبِ فيهِ.

فعَدَمُ ذِكْرِ القِصَّةِ الغِرْنَوْقِيَّةِ فيهِ دَليلٌ صَريحٌ على بُطلانِها.

الخُلاصَةُ

أَنَّ هٰذهِ القصَّـةَ باطِلةٌ منكَـرَةٌ، تُنـاقِضُ أُصـولَ الإِسـلامِ ، وقواعِدَ الدِّينِ، وصريحَ الآياتِ، وصحيحَ المروِيَّاتِ.

وليسَ لها إِسنادٌ صحيحٌ .

ومتونُها مضطَرِبةٌ متَناقِضَةٌ .

وأَلفاظُها يُنادِي بعضُها على بعضٍ بالنُّكْرانِ .

فمثلُها مردودٌ مردود .

والحمدُ للهِ الغَفورِ الوَدُود .

OOOOO

الخاتِمَةُ

نَسْأَلُ اللهَ ـ بِمَنِّهِ ـ حُسْنَها

ها هُنا نضَعُ القَلَمَ بعد أَنْ كَشَفْنا ـ بحمدِ اللهِ ـ زَيفَ الزَّائفين، ونَقَضْنا زَيْغَ الـزَّائِغينَ، وذَبَبْنا الإفكَ عن سُنَّةِ وسيرةِ سَيِّدِ المُرْسَلينَ، صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعينَ.

وذلكَ كُلُّهُ ـ مِنْ فَضْلِ اللهِ ـ مُصاحَبٌ بالدَّلائِلِ النَّقْلِيَّةِ الكَثيرةِ، والبَـراهينِ العَقْلِيَّةِ الوَفيرَةِ، الدَّالَّةِ على مَنْهَجِيَّةِ أَهْلِ الحديثِ، ووضوحِ طَرائِقِهِم، وظُهورِ حُجَجِهِم.

فخَرَجَ هٰذا الكِتابُ ـ بحمْدِ اللهِ ـ بأَدلَّةٍ قويَّةٍ متينَةٍ، «ترفَعُ حَيْرَةَ الأخِ المُؤمِنِ، وتُطيحُ بِشُبْهَةِ المُلْحِدِ الأَرْعَنِ»[1].

وآخِرُ دَعوانا أَنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ.

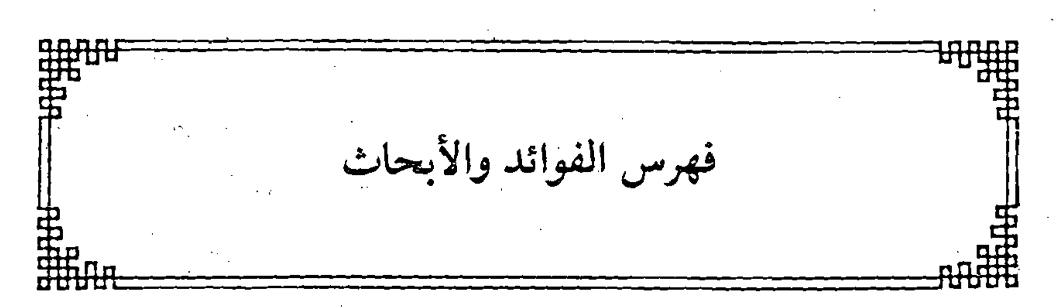
وكتبَ
أبو الحارِثِ الحَلَبِيُّ الأَثَرِيُّ
ـ عَفا اللهُ عنهُ ـ عَصْرَ يوم الجُمُعةِ
في الرَّابع من ذي الحجَّةِ سنة تسعٍ
وأربعِ مئةٍ وألفٍ للهجرةِ
الزَّرقاء ـ الأردُنّ

○○○○○

(١) مِن مقدمة شيخِنا لرسالتِه «نصب المجانيق» (ص ٢).

الفهارس

- فهرس الفوائد والأبحاث.
- فهرس الرواة المتكلَّم فيهم بجرح أو تعديل.
- الفهرس الإجمالي.



فهرس الفوائد والأبحاث

٧ تقديم سلسلة الأجزاء الحديثية.

٨ الباعث على تأليف هٰذا الكتاب.

٩ مقدِّمة التأليف.

٩ قاعدة علميَّة مهمَّة.

١٠ حُسْن حديث: «يحمل هٰذا العلمَ...».

١٠ معنى «الغرانيق» لغةً.

١٠ بيان إقحام قصَّة الغرانيق.

١٣ حفظُ الله لدينه.

١٦ أسماء بعض المؤلَّفات في نقض هٰذه القصَّة.

١٧ سببان مهمَّان لتأليف هٰذا الكتاب.

١٧ نُبْذة عن سَلْمان رشدي الملحد الزنديق.

١٧ سياق المقال الذي كتبتُه في جريدة أردنية حوله.

١٨ وفي المقال ذكر المشابَهة بينَه وبين الراوندي الملحد.

٢٢ ذكر بعض النقول عن بعض مَن ردَّ على سلمان رشدي.

٢٢ وفيها بيانُ استدلالِه بقصَّة الغرانيق.

٢٤ النقل عن الشوكاني وأحمد شاكر في ردِّ القصة.

٢٥ ردُّ أحمد شاكر على ابن حجر في محاولته تصحيحها.
٢٦ النقل عن ابن حَزْم.
٢٦ النقل عن القاضي عبد الجبار.
٢٩ **القسم الأول: قواعد حديثية هامة.**
٣١ المبحث الأول: بين السند والمتن.
٣٥ سياقُ نقولٍ كثيرةٍ عن عدد من الأئمَّة في أهميَّة الإسناد.
٣٦ لو صدَرَ المستحيل عن الثقات؛ رُدَّ، ونُسِبَ إليهم الخطأ.
٣٦ الإسناد والمتن متشابكان.
٣٨ قد يصحُّ الإسناد دون المتن؛ لشذوذ أو علَّة.
٤١ المبحث الثاني: أهميَّة نقد المتن.
٤٢ بيان أن الصحابة ناقشوا بعض الأحاديث.
٤٣ المبحث الثالث: من مقاييس نقد المَتْن.
٤٣ أولاً: عرض الحديث على القرآن.
٤٣ وشرطُ ذلك انعدام إمكانية الجمع.
٤٤ الإشارة إلى نصوص من «مدخل البيهقي» فات محقِّقه استدراكها.
٤٦ نقل جيِّد عن ابن القيِّم في إيراد علامات يُعرف بها الحديث الموضوع.
٤٧ ثانياً: اشتمال الحديث على أمر منكر أو مستحيل.
٤٩ المبحث الرابع: أُسسٌ نقديَّة.
٥٠ وهي أربعة أسس مهمَّة جداً.
٥٧ المبحث الخامس: قاعدة تقوِّي الحديث الضعيف بكثرة طرقه.
٥٣ بيان أنها ليست على إطلاقها.
٥٤ الإشارة إلى صحَّة حديث: «الأذنان من الرأس»، وأنَّ لي جُزءً في تخريجه.
٥٥ ضعف الحديث المرسل، وذكر ضوابط دقيقة في ذلك.
٥٨ ما كان من المراسيل مخالفاً الثقات رُدَّ.

٥٩ يسقط الاستدلال بالمرسل وإن تعدَّدت طرقُه .
٦١ **القسم الثاني : سياق الآيات وتفسيرها .**
٦٣ أصل الكلام الوارد في القصة مذكورٌ في سورتين .
٦٥ النقل عن الشنقيطي وابن القيِّم والطبري والألباني .
٦٧ **القسم الثالث : تخريج ونقد ما ورد عن الصحابة .**
٦٨ أوسع مَن أورد القصة وروايابِتها السيوطيُّ .
٦٩ المبحث الأول : حديث ابن عباس .
٦٩ وله عنه روايات وألفاظ : الأول :
٧٠ في إسناده الكلبيُّ ، وهو مرميٌّ بالوضع .
٧٠ طريق آخر فيه أبو بكر الهُذلي ؛ متروك .
٧٣ وطريق ثالث فيه جهالةٌ .
٧٣ ○ نقد متن اللفظ الأول .
٧٤ وقد اضطُرِب في سنده على ابن عباس والرُّواة عنه .
٧٤ فقد رُوي عن عكرمة دون ذكرِه مرسلاً .
٧٤ ولا إسناد له ، ولم يذكرها شيخُنا .
٧٤ ○ نقد متن اللفظ الثاني .
٧٨ روايتُه على وجهٍ آخر عن أبي صالح . . . فذكره .
٧٨ وفي سنده السُّدِّي الكبير ، وهو ضعيفٌ .
٧٩ وفيه ـ أيضاً ـ أبو صالح باذام ؛ ضُعِّفَ .
٨٠ النقل عن النَّسائي قوله فيه : «ليس بثقة» .
٨٠ ترجيح الذهبي أن صواب النقل : «ليس بقوي» .
٨٠ وقد فات ذلك الدكتور بشار عوَّاد .
٨٠ ○ نقد متن اللفظ الثالث .
٨٢ وروي الحديث نفسه على وجهٍ ثالثٍ .

٨٢ عن السُّدِّي معضلاً.
٨٣ وفيه أسباط بن نصر؛ ضعَّفه أحمد وغيره.
٨٣ O نقد متن اللفظ الرابع.
٨٧ ورويَ عن ابن عباس على وجهٍ آخر.
٨٨ من طريق سعيد بن جُبير، عنه.
٨٨ سَقْط في «كشف الأستار» استدركتُه من «تخريج الكشَّاف» المخطوط.
٨٩ عزو الحافظ الحديث للطبري من هٰذا الطريق.
٨٩ وهو وَهَمٌ نشأ من سوء الاختصار.
٨٩ وكذا فعل السيوطي.
٩٠ قاعدة مهمة في الفرق بين «سنده صحيح» و«رجاله رجال الصحيح».
٩١ إثبات أنَّ رواية البزَّار على الشكّ.
٩١ وهَم في عزو كلمة، للحافظ ابن حجر، ومحدِّث العصر.
٩٢ وله سند في «تفسير ابن مردويه».
٩٢ وفيه جهالةٌ.
٩٢ وهو ـ على هٰذا ـ مرسلٌ.
٩٢ O نقد متن اللفظ الخامس.
٩٥ سياق الرواية المرسلَة، وبيان أنَّها الراجحة.
٩٦ وابنُ بشَّار ـ على ثقته ـ له أفرادٌ.
٩٦ وأميَّةُ بن خالد يصِلُ المرسَلات.
٩٧ O نقدُ متن اللفظ السادس.
٩٩ الرواية الأخيرة لحديث ابن عباس.
١٠٠ وإسنادها مسلسَلٌ بالعَوْفيِّين.
١٠١ O نقد متن اللفظ السابع.
١٠٢ من دلائل بطلان قصة الغرانيق.

١٠٢ فقد روى البخاري في «صحيحه» ما يخالِفُها.
١٠٢ وعزاه شيخُنا للطبراني في «الكبير»!
١٠٣ النقل عن الكِرمانيِّ والآلوسيِّ بشرح رواية البخاري.
١٠٥ المبحث الثاني: حديث محمد بن فضالة الظَّفَري.
١٠٦ رواه ابن سَعْد من طريق محمد بن عُمر.
١٠٦ وهو الواقديُّ المتروك.
١٠٦ وقد فاتت هٰذه الروايةُ السيوطيَّ.
١٠٧ ومحمد بن فضالة صحابيٌّ فات شيخُنا بيانَه.
١٠٨ نقل الحافظ عن البغوي أن محمد بن فضالة له حديث واحد.
١٠٨ تعقُّب ذٰلك والاستدراك عليه.
١٠٨ ويونُس بن محمد بن فضالة، ليس فيه توثيق معتدٌّ به.
١٠٨ ○ نقد متن اللفظ الثامن.
١١١ **القسم الرابع: البيان والتفصيل في تخريج المعضلات والمراسيل.**
١١٣ المبحث الأول: رواية ابن شهاب الزهري.
١١٤ وفيه موسى بن أبي موسى؛ مجهول.
١١٤ بيان تحريف وقع في «تفسير ابن كثير».
١١٤ اقتصار شيخنا على إعلال الحديث بالإرسال.
١١٥ وقد خُولِفَ موسى.
١١٥ فأعْضَلَهُ بعض الثقات.
١١٥ ○ نقد متن اللفظ التاسع.
١١٨ وجهٌ ثالث من وجوه الاختلاف على الزُّهري.
١٢٠ قول الإمام النَّحاس فيه: «هٰذا حديث مُقْطِع».
١٢٠ تحرَّفت هٰذه الكلمة في عدد من المراجع إلى: «منقطع»!
١٢٠ ○ نقد متن اللفظ العاشر.

١٢٠ المرسَل غير مقبول في الشرائع كلّها.
١٢٣ المبحث الثاني: رواية محمد بن كعب ومحمد بن قيس.
١٢٤ وفيه نَجيح السِّندي ضعَّفوه جدّاً.
١٢٥ رواية أخرى للحديث عن ابن كعب وحده.
١٢٦ فيها راوٍ ضعيفٌ جداً، وآخر مدلِّس.
١٢٧ اقتصار شيخنا على العلَّة الثانية.
١٢٨ فائدة لغوية.
١٣٥ المبحث الثالث: رواية أبي العالية.
١٣٦ فيها داود بن أبي هند، وفيه ضعف.
١٣٦ وحديثُ أبي العالية الرِّياحي: رياحٌ!
١٣٦ ○ نقد متن اللفظ الثاني عشر.
١٤١ رواية أخرى عنه باختلاف.
١٤٢ ومَخْرَجُها مَخْرَجُ الرواية السابقة.
١٤٢ وفي حمَّاد بن سَلَمة كلامٌ.
١٤٢ ○ نقد متن اللفظ الثالث عشر.
١٤٥ رواية للبُخاري أُخرى تؤكد ضعف وبُطلان القصة.
١٤٧ المبحث الرابع: رواية قتادة.
١٤٨ رواية معمر عن البصريين فيها ضعفٌ.
١٤٨ بيان أنَّ قتادة تابعيٌّ!
١٤٩ ○ نقد متن اللفظ الرابع عشر.
١٥٣ المبحث الخامس: رواية الضحاك.
١٥٤ فيها إبهام وجهالة.
١٥٤ ترجيح شيخنا تعيين راوٍ، ولم أتبيَّن وَجْهَه.
١٥٥ الإشارة إلى أن الضحَّاك أخذ التفسير من سعيد بن جبير.

١٥٥ ○ نقد متن اللفظ الخامس عشر.
١٥٩ المبحث السادس: رواية المُطَّلب بن حنطب.
١٥٩ كشف وَهَم للدكتور شمس الدين الفاسي!
١٥٩ كثير بن زيد؛ مُضَعَّفٌ.
١٦٠ ○ نقد متن اللفظ السادس عشر.
١٦٠ تصحيح تحريف وقع في «الناسخ والمنسوخ» للنَّحاس.
١٦١ المبحث السابع: رواية عُروة بن الزبير.
١٦٤ وفيها ابنُ لهيعة، وهو ضعيفٌ بعد احتراق كتبه.
١٦٤ الإشارة إلى رسالتي «الدلائل الرفيعة...» فيه.
١٦٤ شيخ الطبراني لم أجد ترجمته.
١٦٤ وليس هو المترجم في «السير» كما توهَّم صاحب «الروض الداني».
١٦٥ ○ نقد متن اللفظ السابع عشر.
١٦٥ وهو آخرها.
١٦٧ **القسم الخامس: نصوص بعض العُلماء في ردّ القصة وإنكارها.**
١٦٩ المبحث الأول: القاضي ابن العربي المالكي.
١٧٣ تخريج حديث: «كان أجود بالخير من الريح المرسلة».
١٧٦ كلامُه حول القصَّة في عشرة مقامات.
١٧٧ المبحث الثاني: القاضي عياض.
١٨٠ وهَم المعلِّقين على «الشِّفا» في «أبي بكر البزَّار»!!
١٨٥ المبحث الثالث: أبو حيَّان الأندلسي.
١٨٧ بيان وَهَمه في عزو كلمة لابن إسحاق وهي لابن خُزيمة.
١٨٩ المبحث الرابع: شهاب الدِّين الآلوسي.
١٩٢ نقدها عقلاً ونقلاً.
١٩٤ سياقُه ستَّ مفاسدَ لهٰذه القصة.

١٩٥ المبحث الخامس: محمد عبده.
٢٠٠ إشارة إلى منهج الرواية بالإسناد.
٢٠٣ المبحث السادس: يوسف الدَّجْوي.
٢٠٣ إنكار أن العقائد لا يُقبل فيها خبر الآحاد.
٢٠٧ تفسير الآية على سبيل الإجمال.
٢١١ المبحث السابع: محمد الأمين الشنقيطي.
٢٢٢ وهو بحث مطوَّلٌ نفيسٌ عزيزٌ.
٢٢٣ المبحث الثالث: سيد قطب.
٢٢٣ لمحة عن «ظلاله».
٢٢٧ **القسم السادس: النتائج والخلاصة والخاتمة.**
٢٢٩ النتائج.
٢٣٦ الخلاصة.
٢٣٧ الخاتمة.

OOOOO

فهرس الرواة المتكلَّم فيهم بجرح أو تعديل

الراوي	الصفحة
أسباط بن نَصْر	٨٢
إسماعيل بن عبد الرحمٰن السُّدِّي	٧٨
أميَّة بن خالد	٩٦
أيُّوب السَّخْتياني	٧٢
الحسن بن عطية	١٠٠
الحُسين بن الفرَج	١٥٤
حمَّاد بن سَلَمة	١٤٢
خالد المدائني	٥١
داود بن أبي هِنْد	١٣٦
سعد العَوْفي	١٠٠
عبَّاد بن صُهَيب	٧٢
عبد الله بن لهيعة	١٦٤
عطيَّة العوفي	١٠٠
الفَضْل بن خالد النَّحْوي	١٥٣
فَضْلَك الرازي	١٢٦

قتادة	١٤٨
كثير بن زَيْد	١٥٩
محمد بن بشَّار	٩٦
محمد بن الحسن	١٠٠
محمد بن حُميد	١٢٦
محمد بن السائب	٦٩
محمد بن سَعْد	١٠٠
محمد بن عُمَر الواقدي	١٠٦، ١٥٩
محمد بن عَمْرو بن خالد الحرَّاني	١٦٤
محمد بن فَضالة الظَّفَري	١٠٧
المُطَّلِب بن عبد الله بن حنطب	١٦٠
مَعْمَر بن راشِد	١٤٨
موسى بن أبي موسى	١١٤
نَجيح بن عبدالرحمن السِّنْدي	٢٤
يونُس بن محمد بن فَضالة	١٠٨
أبو بكر المقرىء	٦٢
أبو بكر الهُذَلي	٧٠
أبو صالح باذام	٧٩
أبو العالية	١٣٦

OOOOO

الفهرس الإجمالي

الموضوع .... الصفحة

تقديم ٧
مقدمة ٩
القسم الأول: قواعد حديثية هامة ٢٩
القسم الثاني: سياق الآيات وتفسيرها ٦١
القسم الثالث: تخريج ونقد ما ورد عن الصحابة ٦٧
القسم الرابع: البيان والتفصيل في تخريج المعضلات والمراسيل ١١١
القسم الخامس: نصوص بعض العلماء في رد القصة وإنكارها ١٦٧
القسم السادس: النتائج والخلاصة والخاتمة ٢٢٧
فهرس الفوائد والأبحاث ٢٤١
فهرس الرواة المتكلم فيهم بجرح أو تعديل ٢٥١
الفهرس الإجمالي ٢٥٣

التنضيد والمونتاج
مكتبة الحسن للنشر والتوزيع
عمان - هاتف (٦٤٨٩٧٥) - ص.ب (١٨٢٧٤٢)



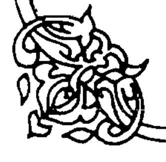

الدعوة إلى الله

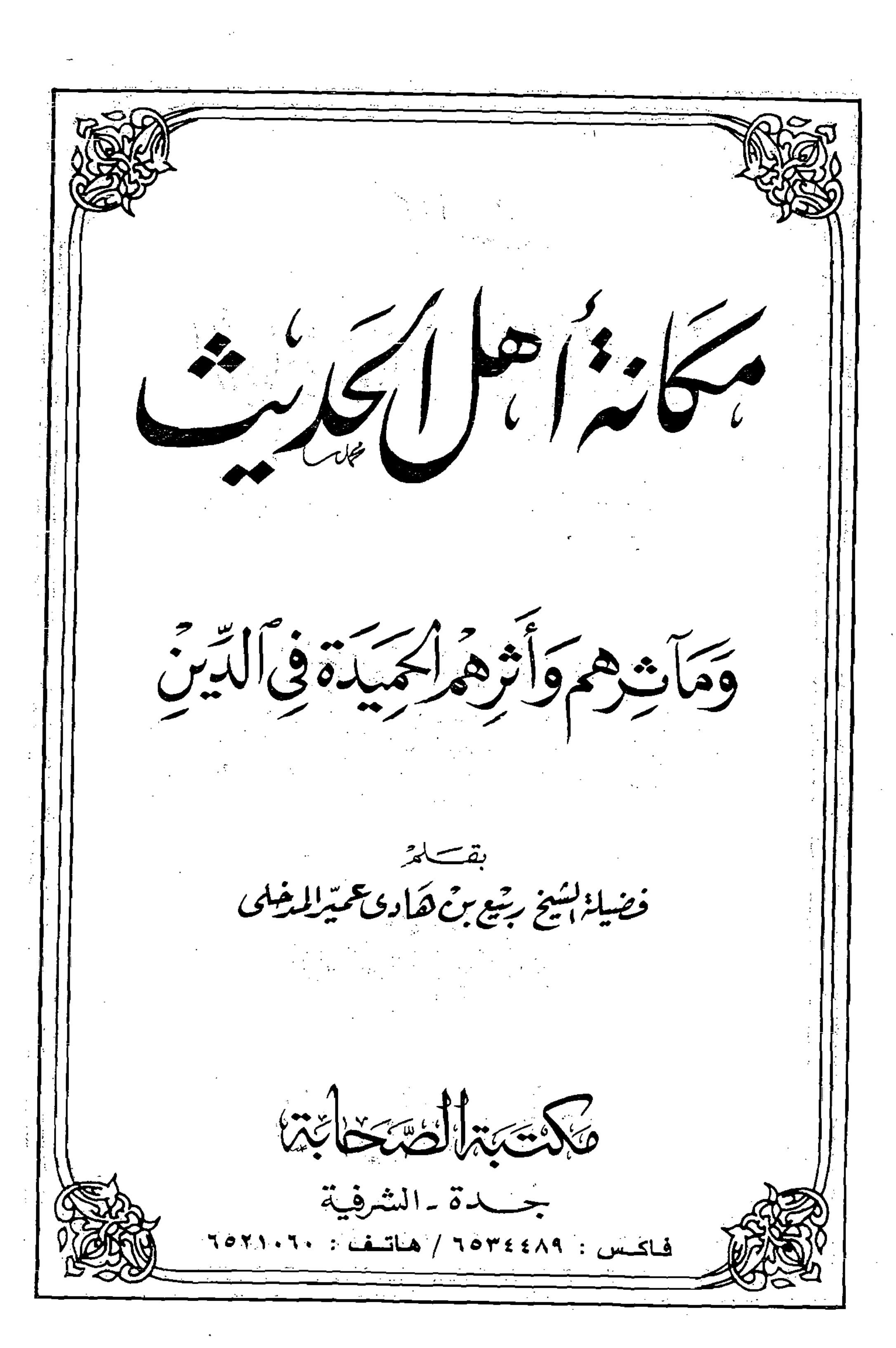
بين التجمع الحزبي والتعاون الشرعي

دراسات في السياسة الشرعية :
" ٤ "

مكتبة الصحابة
جدة - الشرفية

فاكس : ٦٥٣٤٤٨٩ / هاتف : ٦٥٢١٠٦٠



مكانة أهل الحديث

ومآثرهم وآثارهم الحميدة في الدين

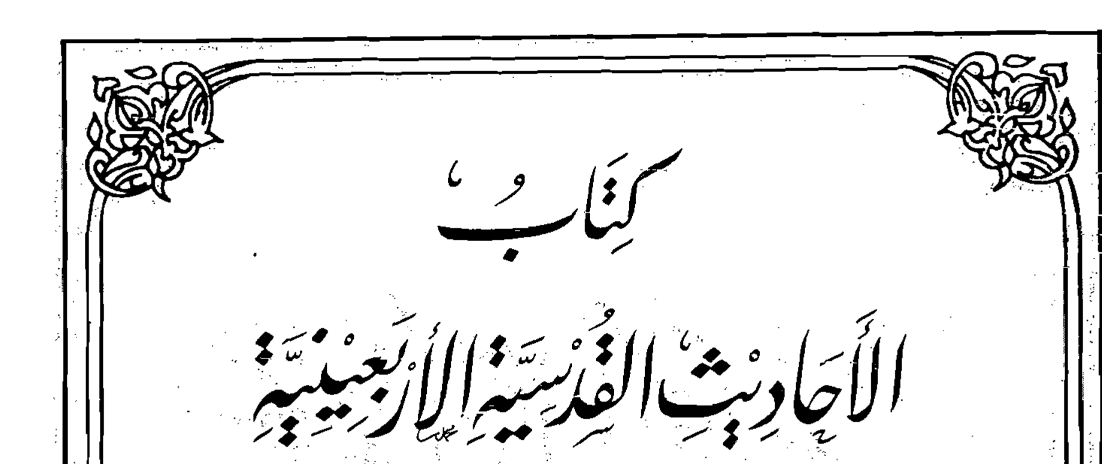
بقلم

فضيلة الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي

مكتبة الصحابة

جدة - الشرفية

فاكس : ٦٥٣٤٤٨٩ / هاتف : ٦٥٢١٠٦٠



كتاب
الأحاديث القدسية الأربعينية

للشيخ العلامة ملا علي القاري

«ت - ١٠١٦»

رحمه الله تعالى

خرّج أحاديثه

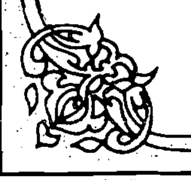
أبو إسحق الحويني الأثري

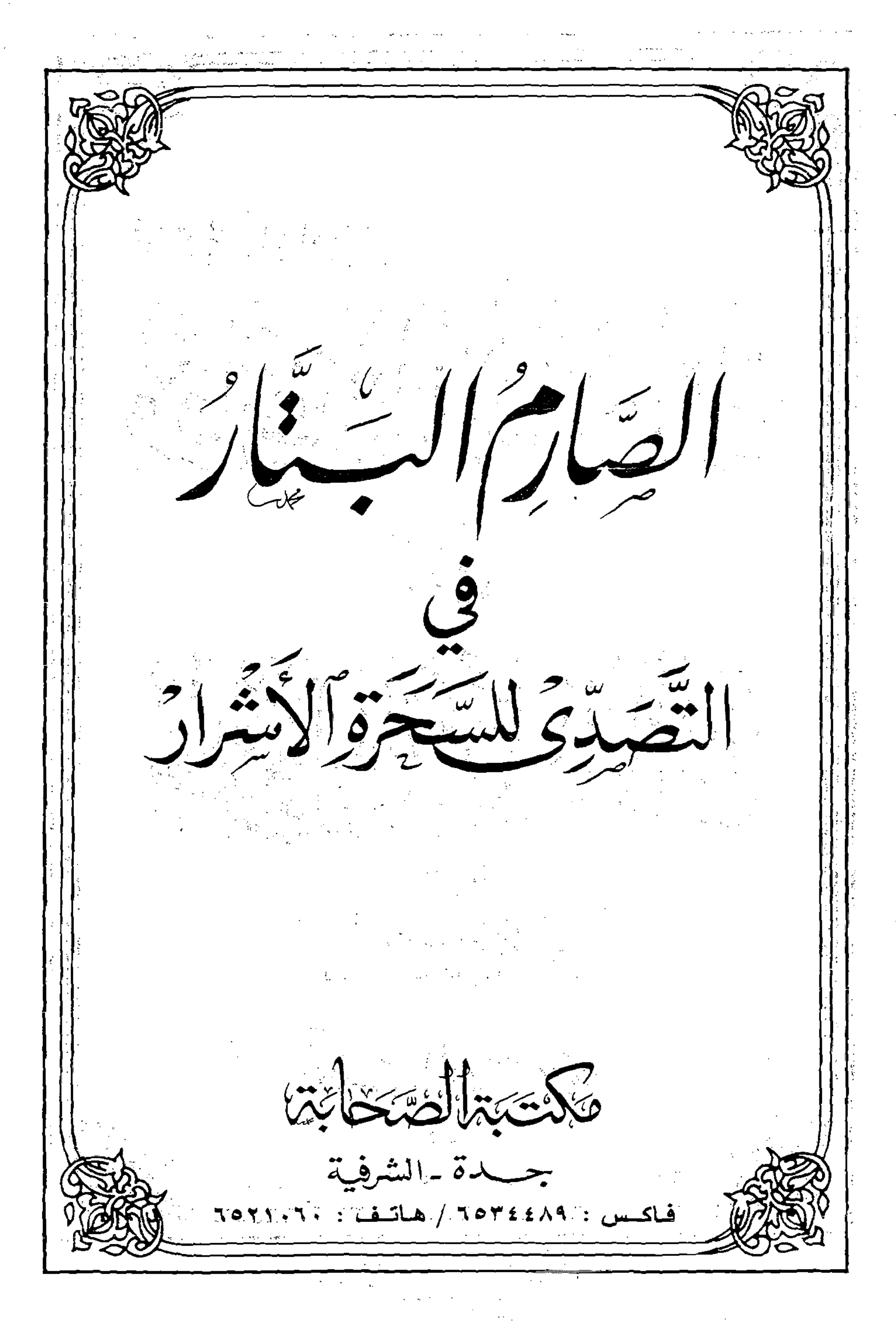
عفا الله عنه

مكتبة الصحابة

جدة - الشرفية

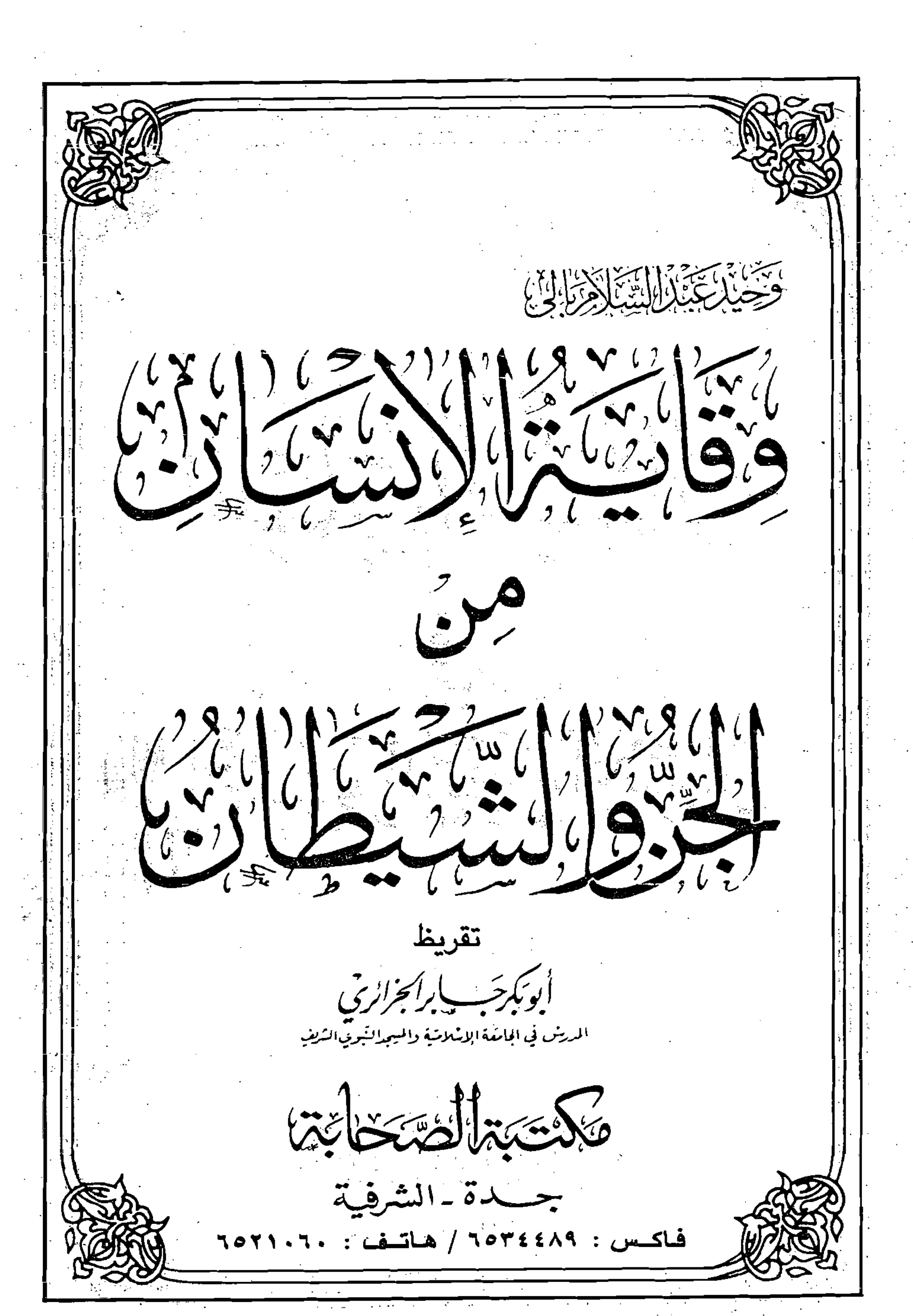
فاكس : ٦٥٣٤٤٨٩ / هاتف : ٦٥٢١٠٦٠





الصارم البتار في التصدي للسحرة الأشرار

مكتبة الصحابة
جدة - الشرفية
فاكس : ٦٥٣٤٤٨٩ / هاتف : ٦٥٢١٠٦٠



وحيد عبد السلام بالي

وقاية الإنسان من الجن والشيطان

تقريظ

أبو بكر جابر الجزائري
المدرس في الجامعة الإسلامية والمسجد النبوي الشريف

مكتبة الصحابة
جدة - الشرفية
فاكس : ٦٥٣٤٤٨٩ / هاتف : ٦٥٢١٠٦٠

رقم الإيداع : ٢٢٠٨ / ١٩٩٢
طبع بدار نوبار للطباعة

سلسلة السنن المهجورة

الصلاة في الرحال

عند تغير الأحوال

تأليف
عبد الله بن صالح العبيلان

مكتبة التابعين
القاهرة - شارع سليم الأول
ت وفاكس :- ٢٤٢٧١٤٤

مكتبة الصحابة
جدة - الشرفية
فاكس : ٦٥٣٤٤٨٩
هاتف : ٦٥٢١٠٦٠